دليل حول

توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان

مؤسسة الحق
٢٠١١

الحق – ص.ب ١٤١٣ – ٥٤ الشارع الرئيسي
طابق «٢+ ٣» – مقابل دير اللاتين
كنيسة مار اندراوس الانجيلية «قاعة البروتستانت»
رام الله – الضفة الغربية – فلسطين
هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ (٠) ٩٧٠ +
فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ (٠) ٩٧٠ +
http://www.alhaq.org

AL-HAQ

فريق العمل

إعداد وتحرير: زياد حميدان/ باحث

مشاركات كتابية: نينا عطا الله/ رئيسة دائرة الرصد والتوثيق
زاهي جرادات/ مسؤول وحدة البحث الميداني
يوسف قواريق/ باحث ميداني
طارق الحاج محمود/ باحث ميداني
محمد ابو رحمه/ باحث ميداني
مناف عباس/ باحث ميداني

مراجعة وتدقيق محتوى: شعوان جبارين
نينا عطا الله

تدقيق لغوي: وسام الرفيدي

صورة الغلاف: آن باك

التصميم والاخراج الفني: حمزه ددو

الرقم الدولي " ردمك " ٦ – ٢٧ – ٣٢٧ – ٩٩٥٠ – ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة
«مؤسسة الحق ٢٠١١»

يمكن الاقتباس من هذه الدراسة دون الحصول على إذن على أن لا يتجاوز الاقتباس كحد أقصى ٥٠٠ كلمة، وبشرط أن ينسب الاقتباس إلى المصدر. وأي اقتباس آخر يتجاوز الحد الأقصى المذكور بغض النظر عن الطريقة، سواء كانت إلكترونية أو آلية أو تصوير أو تسجيل، أو أي طريقة مشابهه، غير مسموح به دون إذن خطي من «الحق» .

شكر وتقدير

تتقدم مؤسسة «الحق» بالشكر والتقدير لكل من ساهم/ت في انجاز هذا الدليل وتخص بالشكر الزميل زياد حميدان الذي قام بتحرير الدليل واعادة صياغته ارتباطا بالملاحظات والاقتراحات التي تم تقديمها له. كما ونخص بالشكر كل من الزملاء نينا عطاالله وزاهي جرادات ويوسف قواريق ومحمد ابو رحمه وطارق الحاج محمود ومناف عباس، على مساهماتهم الكتابية المستنده الى التجربة العملية في مجال الرصد والتوثيق، كما ونتقدم من الزميله نينا عطاالله بالشكر الخاص على جهدها في مراجعة الدليل من حيث المحتوى وابداء الملاحظات القيمة حوله، وشكر موصول الى الزميل حمزه ددو الذي قام بتصميم الدليل لتقديمه الى القراء على نحو مميز.

الفهرس

المقدمة ٩

١. المصطلحات ١١

٢. أهداف وغايات التوثيق ١٣

٣. عناصر عملية التوثيق ١٧

٣-١ مواصفات الموثق والقواعد الواجب مراعاتها من قبله ١٧

٣-٢ طبيعة المعلومات التي يجب البحث عنها ٢٢

٣-٣ مصادر المعلومات ٢٤

٣-٤ تقييم المعلومات ٢٦

٣-٥ التوثيق ..عملية تحقيق ٣١

٣-٦ مراحل عملية التوثيق ٣٤

٤. أشكال وأساليب التوثيق ٣٩

٤-١ الاستمارة ٣٩

٤-٢ الإفادة ٤٠

٤-٣ الرصد والمراقبة ٤٣

٤-٤ الوثائق الداعمة ٤٤

٤-٥ التوثيق المرئي ٤٥

٤-٦ المقابلة ٤٦

المحتويات

٥. مشاكل ومعيقات التوثيق ٥٣

٥-١ صعوبة الوصول إلى مكان الحدث (الانتهاك) ٥٣

٥-٢ أمن وسلامة الباحث الميداني ٥٤

٥-٣ معلومات متناقضة ٥٥

٥-٤ مبالغة، إخفاء معلومات أو كذب ٥٥

٥-٥ الخوف من إعطاء معلومات ٥٥

٥-٦ نقص في مصادر المعلومات ٥٦

٥-٧ عدم قدرة الشاهد على التعبير ٥٦

٥-٨ طبيعة الأسئلة الموجهة إلى الشاهد أو الضحية ٥٧

٦. التقارير ٥٩

٦-١ تقارير داخلية ٥٩

٦-٢ تقارير خارجية ٥٩

٦-٣ مبادئ أساسية في كتابة التقارير الداخلية ٦٠

٦-٤ أمور يجب مراعاتها عند كتابة التقارير ٦٢

٧. حماية المؤسسة والعاملين فيها وحفظ المعلومات وسريتها ٦٤

٧-١ العمل في ظل حالة طوارئ ٦٤

٧-٢ سلامة وأمنّ الباحث ٦٤

٧-٣ سلامة وأمنّ الضحايا والشهود ٦٥

٧-٤ ترميز الوثائق والسجلات ٦٥

٧-٥ أمن المكاتب ٦٥

٧-٦ أمن وسرية المعلومات ٦٦

٧-٧ التخلص والمحو الآمن من المعلومات والبيانات ٦٧

٨. ملحق تجارب من الواقع ٧٠

المُقَدّمَة

يهدف هذا الدليل إلى وضع تجربة أول مؤسسة حقوق إنسان في الوطن العربي – مؤسسة الحق – في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بين يدي نشطاء وناشطات حقوق الإنسان في الوطن العربي كي يأخذوا منها ما يناسبهم/ن في ميدان العمل لديهم/ن.

نعلم جيدا انه لا يمكن اختزال تجربة ٣٠ عاما في مجال الرصد والتوثيق في دليل محدود الصفحات ولكنها محاولة لتناول الأبرز في هذه التجربة التي تم مراكمتها ميدانيا دون أن يعني ذلك أن الأمر كان يخضع للتجريب فقط، فالهدف من التوثيق كان واضحا منذ البداية للمؤسسين وكذلك طرائق وآليات التوثيق ولكن وكما يقال فان الميدان هو الاختبار العملي وهو مختبر البحث والتطوير، فلكل منطقة خصوصيتها وطرائق العمل التي تناسبها، ولكل شخص مهاراته وإبداعاته وعليه، فان تجربة الحق في مجال التوثيق تم اغناؤها من قبل الباحثين والباحثات الذين عملوا في الميدان واكتشفوا أسرار العمل واصطدموا بصعوباته وتحدياته وبحثوا عن الحلول وشاركوها مع زميلاتهم وزملاؤهم بروح وثابة للتعلم.

أن الهدف من التوثيق هو الذي يحدد طبيعة الآليات والأدوات والمعلومات التي نبحث عنها وبالتالي فلعل السؤال الأهم لدى أي مؤسسة هو لماذا نوثق ولأية غايات؟ لأن موضوع التوثيق ليس قضية فنية أو تقنية وإنما يرتبط ارتباطا لصيقاً وجوهرياً بهدف المؤسسة وتعريفها لنفسها ولدورها.

لعل ما دفعنا إلى انجاز هذا الدليل هو إشراك الآخرين في تجربة عمل حسية وملموسة ومتواصلة قد تشكل أساس لفائدة منها رغم خصوصيتها، وحاولنا الابتعاد في هذا الدليل قدر الإمكان عن التنظير والصيغ الجاهزة وربط التحليل بالأمثلة الملموسة، ولذلك ليس من الصدفة أن يشارك غالبية الباحثين الميدانيين في كتابة هذا الدليل ووضع تجربتهم الشخصية والذي تم صياغتها بطريقة تتناسب وتقديم دليل يحاكي الاحتياج.

لا ندعي الكمال أو المثالية في هذا الدليل أو للتجربة التي خاضتها «الحق» في هذا المجال، ونؤمن بأن الحياة في تطور مستمر وبأن التجربة الجماعية والإنسانية هي التي تقترب من الكمال في كل مرحلة من المراحل التاريخية.

لكل من ساهم في إعداد هذا الدليل نتقدم بجزيل الشكر ونأمل أن يشكل مادة نافعة لكل من يطلع عليه.

شعوان جبارين

المدير العام- مؤسسة الحق

المُقَدّمَة

المُقَدّمَة

١ المصطلحات

الجزء الأول

ملاحظة

- قد تتشابه أو تختلط المصطلحات والمفاهيم من حيث اللغة أو المضمون، ولكن كافة المصطلحات التي نستخدمها في هذا الدليل تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي.
- يرد مصطلح «الموثِّق» و «الباحث الميداني» لوصف مَنْ يقوم بعملية التوثيق، وذلك حسب سياق الموضوع.

الرصد:

هو مفهوم واسع يشمل كافة أشكال وطرق مراقبة الميدان لمعرفة واقع حقوق الإنسان سواء كان سلبا أم إيجابا، من اجل تحديد الانتهاكات والأنماط التي قد تطرأ على الأرض، الأمر الذي يجعل الرصد رادار إنذار مبكر للانطلاق في عملية ممنهجة نحو التحقيق، ومن ثم التوثيق.

تقصي الحقائق:

هي عملية البحث عن الحقيقة عند وقوع انتهاك أو حدث ما، بحيث تهدف عملية التقصي لجمع المعلومات والحقائق والأدلة، وفي نفس الوقت التأكد من مدى دقتها ومصداقيتها، وذلك من اجل إثبات وقوع الحدث أو الانتهاك.

التوثيق:

تأتي مرحلة التوثيق بعد عمليتي الرصد والتقصي، وهي عملية بناء سجل أو ملف حول انتهاك محدد يشمل كافة الوثائق والأدلة التي تثبت وقوع فعل الانتهاك المخالف لأحكام القوانين الدولية والمحلية.

٢ أهداف وغايات التوثيق

الجزء الثاني

ثانياً: أهداف وغايات التوثيق

تعد عملية توثيق واقع حقوق الإنسان جهداً مركباً وشاملاً، يهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر الوعي بها، كما ويهدف إلى كشف الحقائق تمهيداً لمساءلة ومحاسبة المنتهكين وإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة، كذلك يهدف التوثيق إلى إثبات وقوع أنماط من الانتهاكات ما يعني وقوف سياسة مدروسة خلف تلك الانتهاكات، فالتوثيق الذي يثبت وقوع انتهاك ما في عدة أماكن وبصورة متكررة يساعد على إثبات أن الانتهاك هو نمط وليس حدثا معزولا لأي سبب كان.

وبطبيعة الحال فان بناء أرشيف حول حالة حقوق الإنسان من أهم أهداف التوثيق، بحيث يتم استخدام هذا الأرشيف فيما بعد لإعداد دراسات، مداخلات، وأبحاث، ناهيك عن كون ملفات الجرائم التي تم إعدادها من خلال عملية توثيق مهنية قد يتم اللجوء لها ولو بعد مرور سنوات طويلة بعد حدوث الانتهاك.

وعلى الرغم من أنه في كثير من الأحيان يصعب تصور إمكانية محاسبة مرتكبي الجرائم بعيد وقوعها، إلا أن التجربة التاريخية أثبتت إمكانية ملاحقة ومحاكمة بعض مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة ولو بعد حين، ومن هنا فإن عملية التوثيق التي تجرى بشكل مهني تشكل القاعدة الذهبية لعمل حقوق الإنسان.

توثيق الانتهاكات الجسيمة

ارتأت « الحق» أن تقوم بتوثيق **شامل لبعض** الانتهاكات التي تضمنتها المادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تندرج تحت تعريف المخالفات الجسيمة كما نصت عليها المادة المذكورة، وهي كالتالي:« **القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو بالصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية**».

حيث تقوم «الحق» بتوثيق كافة حالات القتل، سواء أكان الفاعل هو الجيش الإسرائيلي بكافة وكلائه وأجهزته، أم المستوطنين، أو السلطة الفلسطينية، مثل حالات الوفاة داخل السجون، حالات الإبعاد، هدم وإغلاق المنازل، منع التجول.

في حين تقوم «الحق» بتوثيق جزئي (عيني) لانتهاكات أخرى مثل ممارسات جنود الاحتلال التعسفية، الاعتقال الإداري، الإصابات بجروح، اقتلاع الأشجار وتجريف الأراضي، مصادرة الأراضي والأملاك، اعتداءات المستوطنين، الحواجز العسكرية، إغلاق مداخل المدن والقرى والمخيمات، الإقامة الجبرية، إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية، الانتهاكات التي تندرج ضمن العقوبات الجماعية وغيرها من الانتهاكات واسعة الانتشار.

غير أنه يتوجب على أيّة منظمة حقوقية تضع نصب أعينها العمل على التوثيق تمهيدا للانطلاق في برامجها أيا كانت، أن تجيب بوضوح عن أسئلة من نوع: لماذا أوثق؟ ماذا أريد أن أوثق؟ وكيف أوثق؟ فبدون الإجابة الدقيقة والواضحة عن تلك الأسئلة لا يمكن بناء خطة عمل قابلة للتنفيذ بنجاح.

ناهيك عن حاجة العاملين في الميدان لتقديم إجابات مقنعة للناس حين يتساءلون: لماذا هذا التوثيق وما هي فائدته؟ إن الإجابة على تلك الأسئلة يشكل البوصلة التي ستحدد مسار عمل منظمات حقوق الإنسان، خطط العمل والأهداف، وتحديد الإمكانيات والموارد والطاقات البشرية، وهي تشكل أيضا الرسالة التي يتوجب إيصالها للناس.

من البديهي القول أن التوثيق ليس غاية في ذاته، بل هو حاجة ووسيلة هامة لعمل منظمات حقوق الإنسان، خاصة تلك التي تواجه احتلالاً عسكرياً كما هو الحال في فلسطين أو العراق، وكذلك التي تجد نفسها تعمل وسط نزاع مسلح، أو تلك التي تعمل تحت ظل حكم سلطات استبدادية بوليسية، ذلك أن التوثيق أداة لكشف الحقيقة من خلال ما يتم جمعه من معلومات صحيحة ودقيقة تفيد بوقوع انتهاك ما، كما ويهدف التوثيق أيضا إلى إثبات وجود نمط ما من الانتهاك، والذي لا يرتكب بسبب تجاوزات فردية، بل لوقوف سياسة ممنهجة وراءه وتخطيط مسبَّق ونية مبيتة، وفي نهاية الأمر فإن غاية التوثيق الكبرى هي الانتقال بالوضع إلى الأفضل من خلال حماية وتحسين حالة حقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال: إن ورود معلومات بصورة متواترة عن وقوع عمليات تعذيب، ومن ثم تأكيد وقوع التعذيب من خلال عملية تحقيق وتوثيق مهنية، ستثبت أن التعذيب هو ممارسة وانتهاك ممنهج ومدروس من قبل الجهة التي تمارسه، ففي مثل هذه الحالات تصبح المعلومات الموثقة سلاحا في يد منظمات حقوق الإنسان، التي ستعمل على الدفاع وحماية حقوق الإنسان من خلال إثبات وقوع الانتهاك ومحاسبة المنتهكين والمجرمين، وكذلك نشر الوعي بحقوق الإنسان.

هذا وترتبط طبيعة التوثيق بطبيعة عمل منظمات حقوق الإنسان، فقد تختار منظمات حقوقية التدخل القانوني أو المناصرة والضغط من أجل الدفاع وحماية حقوق الإنسان، بينما تقرر أخرى التدخل المباشر لدى السلطات المعنية، ومنها من يقرر العمل على المساءلة وملاحقة منفذي المخالفات ومقترفي الجرائم، إن تلك الجهود لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون أن تكون منظمات حقوق الإنسان على إطلاع بما يجري على الأرض.

يستوجب مما سبق أن تكون تلك المنظمات فاعلة على مستوى الرصد والمراقبة كمقدمات مرتبطة بعملية التوثيق، من أجل تحديد أنماط الانتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان، ومن ثم بناء ملفات حولها تكشف الحقيقة، بحيث تكون الملفات أداة للمنظمات الحقوقية لممارسة الضغط محليا ودوليا كخطوة أولى من أجل وقف الانتهاك أو حض الأطراف المعنية للتدخل لوقف الانتهاكات، ناهيك عن مواجهة الجهات المعنية أو الجهات التي ارتكبت الانتهاكات أو المخالفات.

أما كيف يمكن القيام بعملية التوثيق؟ فذلك يرتبط بطبيعة وأهداف المنظمة، فإذا كانت طبيعة عمل المنظمة تعتمد على الإحصائيات فإن من الأنسب أن تستخدم نظام الاستمارة، أما إذا كانت المؤسسة تعنى بالتحليل القانوني وتقديم المداخلات و/أو تركز على المساءلة القانونية عن تلك الانتهاكات، فالطريقة المثلى هي من خلال إعداد ملفات خاصة عن تلك الانتهاكات كملفات الجرائم الدولية، حيث تتطلب عملية بناء تلك الملفات توفير معلومات محددة من حيث الشكل والمضمون، مثل الإفادات (التصاريح المشفوعة بالقسم) والتقارير المدعومة بالوثائق الثبوتية الأخرى مثل (التصريحات الإعلامية والوثائق الرسمية، أفلام فيديو، الصور، التقارير الطبية)، وقد تلعب بعض المنظمات دور الرقابة، وهو ما يجعلها تعتمد على إصدار تقارير دورية عن واقع حقوق الإنسان، وأما المنظمات الحقوقية التي تركز على إستراتيجية المناصرة والضغط من أجل تغيير سياسات أو قوانين محلية محددة تنتهك حقوق الإنسان، فإنها بحاجة إلى دراسات تحليلية تعتمد أيضا على التقارير، من أجل الضغط على الجهات المعنية عبر

نشر الوعي الجماهيري.

وعليه فإن كل الأساليب المستخدمة من قبل منظمات حقوق الإنسان من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ووقف انتهاك ما أو الحد منه، لا يمكن أن تكون فعّالة وذات مصداقيه دون الاستناد إلى المعلومات التي تعد «المادة الخام» حيث لا يمكن أن تتوفر تلك المادة إلا عبر عملية التوثيق الذي يجري في «منجم المعلومات» ألا وهو الميدان والواقع.

يضاف لأهداف منظمات حقوق الإنسان مهمة الإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية الجماهيرية بحقوق المواطنين، لذلك تكون الحاجة ماسة لوجود توثيق متخصص يلبي متطلبات عمليات التوعية والتدريب، فكيف يمكن أن تطرح منظمات حقوق الإنسان موقفا من قضية ما، أو تصدر الدراسات والأبحاث، وتقدم القضايا في المحاكم المختصة، دون الاستناد إلى توثيق مهني؟ إن كل تلك الجهود التي تحاول منظمات حقوق الإنسان من خلالها الحد من الانتهاكات، تمثل في جوانب أخرى منها جانباً معرفياً يمكن استثماره على صعيد التوعية الجماهيرية، فمن خلال نشر المعرفة يمكن أن تحد أو توقف انتهاكاً معيناً، فمعرفة الإنسان بحقوقه تعد الدرس الأول له من أجل المطالبة بها ورفض التنازل عنها.

٣ عناصر عملية التوثيق

الجزء الثالث

ثالثاً: عناصر عملية التوثيق

٣-١ مواصفات الموثق والقواعد الواجب مراعاتها من قبله

٣-١-١ الموضوعية والحيادية

يتوجب على الموثق أن يراعي الموضوعية والحيادية في عمله خلال التوثيق والتحقيق، حيث نقصد بموضوعية الموثق **وجوب توثيق الباحث للحدث كما هو على أرض الواقع**، فلا يقدم الموثق تأويلاته الشخصية غير المبنية على حقائق ملموسة، ولا يحاول التأثير على شاهد العيان أو الضحية بقصد أو بغير قصد، في حين تتلخص الحيادية **في عدم تحيزه لأي طرف كان، أو التحيز لمصلحة رأي أو جهة ما، أو إهمال وتجاهل حقائق ما بشكل متعمد أو حتى بدون قصد**، ذلك إن أهم ما يميز الموثق المحترف هو عدم تحيزه إلا للحقيقة.

مثال من الواقع(١)

يذكر أن الباحث الميداني شعوان جبارين، تعرض للاعتقال الإداري عدة مرات، وقد حصل على جائزة ريبوك الدولية لحقوق الإنسان، لأنه كان يوثق الانتهاكات الإسرائيلية بحق المعتقلين الفلسطينيين وهو داخل المعتقل، وقد حاز على تلك الجائزة لأنه أثبت مهنية عالية في توثيقه لأوضاع المعتقلين الفلسطينيين دون تحيز لكونه معتقلاً أيضا.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الباحثين الميدانيين لدى الحق» كانوا قد خضعوا للاعتقال الإداري دونما تهمة أو محاكمة، وكان يسود الانطباع لدى المؤسسة أن أحد أسباب اعتقالهم الإداري هو عملهم لدى « الحق».

تأتي أهمية الموضوعية والحيادية من كونهما يجعلان الموثق اقدر وأكثر كفاءة في معالجة الحدث المراد توثيقه والتحقيق فيه، ذلك أن عدم مراعاة الموضوعية في التعاطي مع الحدث يزيد من احتمالات عدم الوصول إلى نتيجة صحيحة تفضي لكشف الحقيقة، أما عدم التزام الحيادية والتحيز لطرف أو رأي ما، فيؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو مبالغ فيها ، إن الاعتماد على نتائج عملية توثيق لا تستند إلى الموضوعية والحيادية تعني في كثير من الأحيان عدم الوصول إلى الحقيقة، وبالتالي عدم إحراز النجاح في القضية المشغول عليها، والأهم هو فقدان الثقة والمصداقية أمام الجميع في حال انكشاف الحقيقة.

وعلى الرغم من أهمية هذين العنصرين وضرورة الوعي والتقيد بهما، إلا إنه من شبه المستحيل التزام موقف أو إتباع منهجية موضوعية بصورة مطلقة، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقدم عدد من الأشخاص وصفا مختلفا لشيء واحد، ذلك أن كل إنسان له طريقته في الوصف، ما يرجع لخصوصية التجربة والشخصية، وهو ما يعني أن المسألة نسبية، ومع ذلك فإن التزام الموثق بمعايير الموضوعية المثلى تقلص هامش الخطأ وتقربه من الحقيقة..

أما على صعيد الحيادية فقد يكون من الصعب أن يتعامل الموثق بحيادية في كثير من الأحيان، فلو واجه قضية طفل قتل جراء إصابته برصاصة في الرأس أطلقها جندي عليه، فمهما حاول التزام الحيادية قد يجد نفسه تلقائيا يتحيز لهذا الطفل، وهو أمر طبيعي، إلا إنه من المهم تذكر أن التحيز قد يوصله إلى حقيقة خاطئة، ولذلك عليه تذكير نفسه دوما بأهمية التحلي بموقف حيادي تجاه الحدث الذي يحقق فيه فقد يصل إلى استنتاجات أخرى خلال التحقيق في القضية.

٣-١-٢ المصداقية والدقة

هما من العناصر الأساسية لنجاح عملية التوثيق، ولذلك على الموثق أن يحرص على مصداقيته، فلا يعطي وعوداً لا يستطيع الإيفاء بها، كما يجب عليه أن يكون واضحا خلال مقابلاته للضحايا والشهود، بشرح طبيعة عمله والجهة التي يعمل معها والهدف من توثيقه، ومن جهة أخرى فان الحرص والعمل على الوصول إلى الحقيقة هو ما يؤكد مصداقيته ويعزز الثقة به وبالجهة التي يعمل معها.

لماذا أكتسب توثيق « الحق » مصداقية عالية؟

لقد دأبت «الحق» على عدم الاعتماد على الغير في جمع المعلومات، أو تعميم أية معلومة لا تقوم بجمعها بنفسها، وذلك في كافة وثائقها وتقاريرها التي عادةً ما تلفت الانتباه وتثير ضجة عالمية، في حين لم تتمكن الجهات الإسرائيلية من زعزعة الثقة في مصداقية معلومات مؤسسة «الحق» لدى الأطراف المحلية والدولية المعنية.

وقد حدث أن نشرت «الحق» معلومة حول عدد شهداء مجزرة المسجد الأقصى المبارك وكان العدد في نشراتها يزيد شهيدا واحدا عن العدد الفعلي، وعند اكتشاف ذلك، قامت على الفور بتصحيح المعلومة وعممت التصحيح على نحو اوسع من البلاغ الصحفي الأصلي الذي نشرته.

إن الهدف الرئيس الذي يطمح الموثق لتحقيقه هو توفير معلومات صحيحة ودقيقة، ذلك أنها تشكل أساس عملية التوثيق الناجحة، لذا عليه أن يكون دقيقاً في طرق وسبل وأدوات التوثيق، فيطرح الأسئلة المناسبة، يختار الشهود والأشخاص المناسبين والوقت المناسب، يسجل كل شيء على الفور عند رصده أو ملاحظته، وان يعمل على توثيق الحدث كاملاً بتفاصيله.

واستتباعاً، فإن ما يزيد درجة الثقة بدقة المعلومات والنتائج التي انتهي إليها الموثق، هي عملية التدقيق التي تتلو انتهاء الموثق من عمله في الميدان.

التدقيق المكتبي

تتابع دائرة الرصد والتوثيق في الحق الباحث الميداني مكتبيا من خلال:

١. وجود منسق للبحث الميداني يقوم بمتابعة حثيثة ويومية لعملهم من المكتب.
٢. مرافقة المنسق للباحث الميداني من حين لآخر في الميدان.
٣. اجتماع أسبوعي مع الباحث الميداني على انفراد للتدقيق في كل معلومة وثقها.
٤. اجتماع دوري لكافة الباحثين الميدانيين لمناقشة ظواهر عامة لانتهاكات رصدت في الميدان والاتفاق على آلية العمل.
٥. تحويل كافة الوثائق من إفادات واستمارات بعد قراءتها وتدقيقها إلى بنك المعلومات الذي يقوم بدوره بأرشفتها الكترونيا لحفظ الملفات ولتسهيل عملية الوصول إليها.

وعليه فإن عملية تدقيق المعلومات في «الحق» تتسلسل من تدقيق الموثق نفسه في الميدان، ثم تدقيق منسق البحث الميداني في المكتب والميدان، ومن ثم تدقيق مسئول دائرة الرصد والتوثيق نفسه، ومن ثم تدقيق وحدة بنك المعلومات والتي تنتهي بتدقيق من رئيس دائرة الرصد والتوثيق في المؤسسة.

٣-١-٣ النزاهة والمهنية

على الموثق أن يعامل جميع الضحايا والشهود ومن يُجري معهم مقابلات بلياقة واحترام، كما ينبغي له أن ينفذ بأمانة وشرف المهام التي يكلف بها، فلا يغير حقائق توصل إليها لخدمة أهداف شخصية أو غايات آخرين، حتى وإن كانت تلك الأهداف «نبيلة». كما ينبغي للموثق التعامل مع كل مهمة على نحو يتسم بالبراعة المهنية، وينبغي أن يتحلى بسعة المعرفة والجد في العمل، والكفاءة والعناية الفائقة بالتفاصيل.

وعلى الموثق عدم التهاون أو استسهال التوثيق كالاعتماد على شاهد سمع عن الحدث أو على شاهد غير دقيق، لصعوبة الوصول إلى حيث يوجد شاهد عيان آخر أكثر دقة أو عايش الحدث لكنه يقطن في منطقة نائية.

٣-١-٤ منفتح لتقبل الجميع

من عناصر قوة الموثق أن يكون مستمعا ومراقبا جيدا، وأن لا يستهين بأي شي مهما بدى صغيرا أو «تافها»، ومن المهم عدم التقليل من شأن شاهد العيان أو الضحية، وأن يستوعب أي رأي يطرح أمامه دون إبداء أيّ امتعاض، حتى لو تناقض مع قناعته، كما يجب

عليه الانتباه إلى أنه يعمل على جمع الحقائق لبناء ملف الأدلة، وأنه ليس قاضيا يصدر أحكاماً، ومن الحكمة أن يستشير المسئولين عنه عندما يواجه قضية معقدة أو يصعب عليه الفصل فيها أو حين يلتبس الأمر عليه، ذلك أن عمل الفريق أنجع وأفضل.

٣-١-٥ السرعة ودقه الملاحظة

إن التحلي بالجاهزيه التامة لمواكبة أي حدث، والتمتع بروح المبادرة، لتخطي الصعاب في متابعه الحدث حال وقوعه، متطلبات هامة في الموثق، من أجل تسهيل جمع الأدلة ومقابلة شهود العيان أو الضحايا، وبناء قاعدة البيانات، كي تباشر المنظمة عملية التدخل المناسب،

كما أن السرعة مطلوبة في التحقيق منذ لحظة سماع المعلومة، بالوصول إلى مسرح الجريمة لجمع الأدلة، ومعاينة المكان، وعدم أعطاء مرتكب الفعل الفرصة لإخفاء جريمته، لذلك فان سرعة الحركة عامل أساسي، دون إغفال مراعاة الدقة وهو ما يتطلب أن يكون الموثق ذو خبره في تفحص مسرح الجريمة وجمع ما يمكن جمعه من معلومات، سواء تعلق الأمر بأدلة مادية، أو الالتقاء بشهود عيان، أو الضحايا.

مثال من الواقع(٢)

شهدت بداية الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، اشتباكات مسلحة من حين لآخر بين قوات الأمن الفلسطيني والمجموعات الفلسطينية من جهة وما بين قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وخلال إحدى تلك الاشتباكات كانت مجموعة من الشبان الفلسطينيين يلعبون كرة السلة في أحد ملاعب مدينة البيرة القريبة من مستوطنة «بزوجوت» والمطلة على المدينة، حيث توفي شاب جراء إصابته بطلق ناري.

أعلن الجانب الفلسطيني أن شابا فلسطينيا استشهد برصاص جنود الاحتلال، وبالمقابل أعلن الناطق بلسان جيش الاحتلال الإسرائيلي أن ذلك الشاب قتل برصاص قوات الأمن الفلسطيني وليس برصاص جنود الاحتلال.

عندها توجه طاقم التحقيق من مؤسسة «الحق» إلى مسرح الحدث، وهناك تمت عملية التحقيق وتحديد موقع قوات الأمن الفلسطيني وكذلك موقع قوات الاحتلال الإسرائيلي، كما تم الاستماع إلى أقوال شهود العيان ليتبين لطاقم التحقيق أن القتل تم برصاص جنود الاحتلال.

ولتأكيد ذلك، طلب طاقم التحقيق في مؤسسة «الحق» تصوير شعاعي لمنطقة دخول الرصاصة في جسد الشهيد وتبين من التصوير أن اتجاه الرصاصة كان مائلا بنفس اتجاه موقع تمركز قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي النهاية أصدرت مؤسسة «الحق» بيانا تؤكد فيه أن الشهيد قتل برصاص جنود الاحتلال وطالبت الجهات الإسرائيلية بفتح تحقيق في الحادث.

إن الموثق المحترف، وإذ يكون نتاجاً لخبرة طويلة، فهو يمتلك حاسة وحدساً يمكنانه من أن يميز في لحظة ما إن كان شاهد العيان أو الضحية، يدليان بالحقيقة أو بجزء منها، أو أنهما يرويان قصه من نسج الخيال، وينسبانها لجهة ما على أنها نفذت الانتهاك، دون أن يكون ذلك حقيقيا، خصوصا عندما يتطلب الأمر مقابلة عدد من شهود العيان.

أن هذا ما يمكن وصفه بفراسة الموثق ودقة الملاحظة التي يمتلكها مع تراكم الخبرة، والتي تمكنه من تقدير وتقييم الحدث مهما كانت الخيوط إلى الحقيقة تبدو معدومة.

مثال من الواقع(٣)

فور سماع الموثق خبرا عن هجوم مستوطنين على أحدى القرى نتج عنه سقوط مزارع عن شجرة زيتون وكسر إحدى يديه، توجه لمقابلة المزارع، حيث لمس تناقضا ما في روايته. حاول الباحث الالتقاء بزوجة المزارع التي كانت متواجدة خلال الحدث، وعند طرح الباحث عليها عدة أسئلة، لاحظ أنها كانت تبتسم من حين لآخر، كما شعر أن حركة وجهها وعيناها لم تكن طبيعية. هنا قام الموثق بطرح عدد من الأسئلة بصورة سريعة ومباغتة، فكان أن نفت الزوجة كل القصة، وتبين أن الرجل سقط لوحده عن شجرة الزيتون دون وجود لأي مستوطن.

٣-١-٦ المتابعة:

إن صيرورة عملية التوثيق والتحقيق تتجلى من خلال المتابعة، وعليه فإن الموثق لا يجب أن يكتفي بمعلومة واحدة ليجزم أمر التحقيق، مهما بدت له تلك المعلومة واضحة ومؤكدة، ذلك إن المتابعة ولو بعد حين قد تقود إلى معرفة حقائق وأدله أخرى.

٣-١-٧ الحس المرهف واحترام خصوصية الغير:

إن طبيعة عمل الموثق مع الضحايا والشهود كمحقق تفضي إلى كشف أسرار ومعلومات حول حياتهم الشخصية، فهو خلال لقاءاته ومقابلاته سيدخل بيوتهم ويعرف عن حياتهم معلومات كثيرة، منها ما يفيد التحقيق ومنها ما لا يجب أن يعرفه هو نفسه، وعليه يجب أن يعرف الموثق أين هي حدوده ومتى يجب أن يتوقف، فمن واجبه احترام خصوصية هؤلاء الأشخاص. في حين يجب أن يتحلى الباحث بحس مرهف تجاه الضحايا وقصصهم، فخلال مقابلة ضحية تعذيب أو تحرش جنسي يجب أن يراعي حالة الضحية النفسية، وتقبل أن الضحية لا يمكن أن يتحدث بسهولة ودفعة واحدة عن تلك التجربة، كذلك يتوجب عليه الالتزام بمبدأ السرية في العمل وعدم البوح بما شاهده أو سمعه لأي شخص بحيث يفضي ذلك إلى إلحاق الأذى بسمعة الأسرة أو الشخص اجتماعياً .

كثيراً ما نسمع من شاهد/ة عيان أو ضحية رواية حول انتهاك معين، ولكنهم يرفضون الإفصاح عن أسمائهم، أو أن يدلون بشهادتهم في أي مرحله أو ظرف، وأمام هذا الموقف يجب على الموثق/ة والجهة التي يعمل لصالحها، القيام بجملة من الإجراءات للتمكن من الاستفادة من المعلومات، دون الإخلال برغبة الضحية في عدم الإفصاح عن اسمه.

٣-١-٨ عدم إفشاء المعلومات والحفاظ على سريه المصدر

إن السرية مبدأ مهم في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، لأن عدم التزام السرية قد يتسبب بعواقب وخيمة للضحايا والشهود وكذلك للموثق نفسه، لذلك يجب اتخاذ تدابير خاصة لحماية سرية المعلومات وهوية الضحايا والشهود، وباختصار يتوجب الحرص على سرية أية معلومة إذا طلب مقدمها ذلك، لأن عدم الالتزام بالسرية في مثل هذه الحالات سيمس بمصداقية الموثق والجهة التي يعمل معها، ويفقد الضحايا أو الشهود والمجتمع ككل الثقة بهم، خاصة في حال تسبب عدم إلتزام السرية في الضرر للضحايا أو الشهود.

هذا ويمكن أن يشمل التهديد نتيجة عدم الالتزام بالسرية كل عملية التوثيق، ففي قضايا معينة يتوجب الحفاظ فيها على السرية، لأن كل إفادة أو دليل مادي يقوم الموثق بجمعه يشكل مستندا قد يؤدي إلى إدانة جهة أو شخص ما، لذا فإن تسريب أي معلومة عن الضحايا والشهود أو الأدلة قد ينبه الجناة إلى طمس وإخفاء تلك الحقائق والأدلة وهو ما قد يهدد سلامة الجميع.

٣-١-٨ عدم التسبب في الضرر:

إن أهم واجب يقع على عاتق الموثق كناشط حقوق إنسان، هو دوره تجاه حماية ضحايا الانتهاكات والضحايا المحتملين، ولذلك من غير المقبول أن يلحق عمله ضررا إضافيا بالضحايا. فمثلا حينما يكون الموثق بحاجة إلى المعلومات من الضحايا أو الشهود لمساعدتهم، وفي نفس الوقت يخشى من تعرضهم للخطر نتيجة ذلك، على الباحث أن يضع سلامة الضحايا على رأس أولوياته، وان يتخذ جملة من التدابير التي تضمن سلامتهم ومن ثم حصوله على تلك المعلومات.

٣-٢ المعلومات التي يجب البحث عنها

٣-٢-١ طبيعة الانتهاك

إن أول معلومة يجب الحصول عليها هي التي تجيب عن طبيعة الانتهاك، من حيث ما هية المخالفة أو الجريمة المرتكبة، ثم الحصول على معلومات حول الضحية والشهود والجناة، وذلك من أجل تحديد طبيعة الانتهاك والجريمة المرتكبة ومن ثم الطريقة المناسبة التي يجب اتباعها في عملية التحقيق والتوثيق، فكل موضوع له طريقته في التوثيق، ويتطلب وثائق محددة يتوجب الحصول عليها.

ويكون ذلك من خلال معاينة الضحية أو موقع الحدث، مقابلة الشهود، جمع الأدلة المادية التي تساعد في تحديد العناصر القانونية للانتهاك، واخذ صور لموقع الحدث ورسم خارطة له، وكذلك تتبع التصريحات الإعلامية للجهات الرسمية أو غير الرسمية التي يشتبه بوقوفها خلف الانتهاك.

فإذا كان الانتهاك يدور حول قتل مطلوب فلسطيني من قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عملية محاولة اعتقاله، فيجب على الموثق أن يعرف إذا كان الضحية قد قُتل خلال اشتباكه مع الجنود أثناء محاولة اعتقاله، أم أنه أعتقل من الجنود ثم تعرض للقتل؟ لان هذا يعني انه تعرض للإعدام، أما إذا كانت عملية القتل على اثر مشادة كلامية ما بين شاب وجندي على حاجز وقام الجندي بإطلاق النار من مسافة قريبة ومباشرة بهدف القتل، فهذا يشير إلى ارتكاب الجندي لجريمة القتل العمد على الأغلب، أما استهداف سيارة بصاروخ من طائرة عسكرية فهذا يعني استهداف من فيها بالاغتيال.

كثيرا ما تكون المعلومات حول الانتهاك ضئيلة جدا ما يصعب على الموثق تحديد طبيعة الانتهاك، الذي يرجع إلى عدة عوامل تتشابك معا، فمَنْ هو الضحية؟ مَنْ هو الجاني؟ وقت ومكان الجريمة، كلها أسئلة يجب الإجابة عنها لتحديد طبيعة الانتهاك ومن ثم مواصلة التحقيق، غير أن الخبرة تجعل الباحث يحدد طبيعة الانتهاك بدقة وبسرعة أكبر.

٣-٢-٢ معلومات حول الضحية، أيّ الذي تعرض للانتهاك

سواء كان بالغا أو قاصرا، مدنيا أو عسكريا، أسيرا أو معتقلا، توفي أو على قيد الحياة، ذكرا أو أنثى، إن وجود الضحية التي يبدو عليها آثار الاعتداء يثبت تعرضها لحادث ما، فوجود كدمات على جسد معتقل يدعي تعرضه للتعذيب يشير إلى احتمال تعرضه للتعذيب فعلا، ووجود جثة مصابة بعيار ناري، يشير بطبيعة الحال لوقوع عملية قتل، غير إن سير التحقيق قد يكشف أن الكدمات هي اثر سقوط المدعيّ، أو قد تكون حالة الوفاة نتيجة عملية انتحار الشخص نفسه، أو القتل بطريق الخطأ.

كذلك إذا ما كان الضحية أحد طواقم الإسعاف، وقد تعرض لإطلاق نار من جنود ادعوا انه مسلح وهدد حياتهم، فان هذا يدعو للتمحيص كثيرا، ومحاولة إيجاد الأدلة التي تنفي أو تثبت تلك الرواية، فطواقم الإسعاف تكون مميزة من خلال زيها والسيارة التي تستقلها وليس من السهل إطلاق النار عليها عن طريق الخطأ، وهذا الحال مماثل لقتل صحفي يحمل كاميرا لتصوير حدث ما، حيث قد يدعي الجندي مطلق النار أنه شخص مسلح.

٣-٢-٣ معلومات حول الجاني، مرتكب الانتهاك

إن تحديد هوية المنتهكّ قد يكون أحيانا من أصعب ما قد يواجه الباحث، ذلك أن المنتهكين غالبا ما يحاولون إخفاء هويتهم، ولذلك يتوجب أن يكون الموثق دقيقا في بحثه وأسئلته، فمثلا إن سؤال شاهد عيان عن لون حذاء الجندي الذي ارتكب جريمة قتل عمد، قد يشير إلى رتبته، شأن الشارات على كتفه، وكذلك فان تحديد نوع السلاح الذي يحمله الجاني، قد يشير إلى هوية الجهة التي ينتمي لها الجاني في كثير من الأحيان، هذا بجانب الاستعانة بوسائل أخرى مثل الوثائق والتصريحات الرسمية للجهة التي يعتقد أنها ارتكبت

الانتهاك بجانب أقوال الشهود والصور.

٣-٢-٤ شهود العيان على الحدث

من المهم أن يجد الموثق شهود العيان، وأن يختار الاعتماد على من يرى أنه أكثرهم دقة ومصداقية، حيث يستطيع الباحث تقدير ذلك من خلال مقارنة أقوال الشهود ببعضها البعض، ومن ثم تحليل نتيجة تلك المقارنة في سياق تحليل كافة المعلومات التي بحوزته، مثل مكان الحدث وزمن وقوعه والوثائق الداعمة الأخرى كالتقارير الطبية أو تقرير التشريح.

إن خبرة الموثق تلعب دورا مهما في تحديد مدى صدق ودقة الشاهد، من خلال ملاحظته الصامتة للكيفية التي يروي بها الشاهد قصة الحدث وتفاصيلها، ومراقبة لغة جسد الشاهد، والعمل على تحديد التناقض أو الانسجام في الرواية، فمثلا يروي شاهد قصة وقوع عملية قتل كاملة، وحين يسأله الموثق: هل رأيت بأم عينيك؟ يرد الشاهد: لا ولكني سمعت الحدث بتفاصيله من الآخرين الذين شاهدوه، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يعّول على من سمع، بل يجب العثور على شهود رؤوا وسمعوا الحدث.

هذا وفي أحيان كثيرة قد لا يجد الموثق شهود عيان، وهنا يقع على عاتقه البحث عن أدلة أخرى لها قوة شهود العيان، مثل الحصول على إعلان أحد قادة الجهة المنتهكة المسئولية عن القيام بالانتهاك، أو وجود صور للحدث.

ملاحظة:

فيما يتعلق بتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء، خاصة تلك الانتهاكات التي يتخللها اعتداء أو تحرش جنسي، فإنه يفضل أن تقوم باحثة ميدانية أنثى بتوثيق تلك القضايا، وهو ما يتيح للضحايا البوح بكافة تفاصيل الحدث، أكثر مما لو كان من يقوم بالتوثيق باحث ميداني ذكر.

ولهذا عملت «الحق» على أن يكون لديها باحثة ميدانية بين طاقم الباحثين الميدانين.

٣-٣ مصادر المعلومات

قدمت ثورة الاتصالات العالمية الكثير من وسائل تلقي ونقل المعلومات، كالانترنت ومحطات التلفزة الفضائية والصحف والهواتف الخلوية، بحيث أصبح العالم قرية صغيرة بالفعل، وجعل إمكانية الحصول على المعلومات متاحة للجميع بصورة غير مسبوقة، وهو ما يسّر مهمة الموثق في الوصول للمعلومات، التي يستند إليها من حيث كونها معلومات أولية تمثل طرفا للخيط.

هذا بالإضافة إلى ضرورة بناء شبكة واسعة من العلاقات من قبل الموثق في محيطه، لتكون مصدر معلوماته الأساسي التي يثق بها، حيث تعتد شبكة العلاقات التي يبنيها الموثق بنفسه من أكثر الوسائل صدقيه والأسرع في الحصول على معلومات مفصلة ودقيقة لحين وصوله إلى الميدان، ذلك انه لا يمكن للموثق الاعتماد على وسائل الإعلام فقط كمصدر للمعلومات، لعدم دقتها في بعض الأحيان وذلك لحرصها على السبق الصحفي دون التأكد من تفاصيل الخبر، كما لا يستطيع الاستناد إلى أقوال الناس التي تتحول إلى إشاعات، خاصة إذا كانت المنطقة تشهد نزاعات سياسية، عسكرية، تحزبات سياسية أو طائفية، وهنا كثيرا ما تكون المعلومات غير صحيحة أو مبالغا فيها لأهداف وغايات عديدة، أو قد يتم طمس أحداث ومعلومات لأجل إخفائها لذات الأسباب، لهذا لا بد من بناء شبكة تواصل ممتدة ومتشعبة موثوقة يستطيع الموثق الاعتماد عليها.

هذا ويتوجب على الموثق أن يبني علاقات شبكته بصورة متنوعة من حيث مصادر المعلومات، لتضم نشطاء حقوق إنسان آخرين، صحفيين، محامين، أحزاب سياسية، المؤسسات، الجمعيات والنقابات، كما يفضل أن يتوفر في أفراد تلك الشبكة الحد الأدنى من المواصفات من أجل التعويل عليهم كمصدر دقيق للمعلومات.

مثال من الواقع(٤)

قبيل العملية العسكرية التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على جميع مناطق الضفة الغربية خلال العام ٢٠٠٢ والتي أطلق عليها (حقل الأشواك)، توقعت «الحق» أن تخضع مناطق شاسعة من الضفة الغربية لنظام منع التجوال، وأن يتم اعتبار مناطق واسعة مناطق عسكرية مغلقة، ولهذا أقامت مكتبا للطوارئ في مدينة القدس، في حين طلب من كل باحثيها، توفير قائمة بأسماء وهواتف أشخاص مؤسسات وأشخاص موثوقين من كل مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية، سواء كانوا حقوقيين، صحفيين، محامين، رؤساء بلديات..الخ.

ففي المدن كان المطلوب تقسيم المدينة إلى مربعات ومن ثم توفير إسم ورقم هاتف شخص على الأقل في كل مربع، والذي يمثل حيا أو شارعا رئيسا، وكذلك كان الأمر في المخيمات والقرى، وذلك من أجل توفير مصدر معلومات دقيق وقريب من مكان الحدث، في حال عدم إمكانية الوصول إليه.

وقد كانت هذه الآلية مفيدة جدا خلال تلك الفترة، في مناطق لم يكن بالإمكان وصول وسائل الإعلام أو المؤسسات المعنية إليها بسبب العمليات العسكرية، وكان الوضع بحاجة إلى تدخل سريع لحماية المدنيين.

كما ويجب أن يتحلى الموثق بسرعة البديهة ودقة الملاحظة حين يكون في الميدان ومسرح الجريمة، وأن يمتلك حسن التقدير، وهو ما يمكن وصفه بكونه مُركباً من الحدس والإحساس والتفكير بصورة منطقية استقرائية أو استنباطية، وهو الأمر الذي يكتسبه الموثق مع الوقت، حيث يعتمد على حسن التقدير حين يفتقر إلى معلومات وأدلة كافية، أو عند تحليل المعلومات.

خلاصة: إن وسائل الحصول على المعلومات إما أن تكون:

مباشرة من خلال: الضحايا، الشهود، الشكاوى، الوثائق والتي تشمل (تقارير طبية، أحكام قضائية، قرارات عسكرية صادرة عن الجهات الأمنية المختصة، صور، تسجيلات فيديو، تصريحات وأقوال رسمية صادرة عن جهة الانتهاك، وثائق التشريح الطبي المتعلقة بالانتهاك، شهادة وفاة)، كذلك وجود الموثق بنفسه في الميدان.

غير مباشرة من خلال: الصحافة والإعلام، الجمهور الذي يتناقل الخبر أو الإشاعة.

٣-٤ تقييم المعلومات

إذا كان توثيق انتهاكات حقوق الإنسان هو إعداد ملف معلومات حول أنماط تلك الانتهاكات، يمكن الاعتماد عليه بغض النظر عن تنوع الاستخدامات التي يمكن أن يُستغل فيها هذا الملف، أو الفترة الزمنية التي يمكن الرجوع إليها، يتوجب أن تكون معلومات الملف الموثقة **نوعية ودقيقة وتتصف بالمصداقية والوضوح والتكامل إلى أقصى حد ممكن.**

ولأن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تحدث في ظروف عنيفة وصعبة يشوبها الغموض، ووسط حالة استقطاب للانفعالات والمشاعر، فإنه يصعب التأكد دوما من نوعية ودقة المعلومات التي جمعها الموثق من الميدان، وهنا تلعب التجربة الشخصية ومعرفة الباحث بالواقع الدور الأكبر في تقييم المعلومات التي جمعها، بجانب بذل قصارى الجهود لالتزام الموضوعية والحيادية عند تقييم طبيعة المعلومات بغض النظر عن الموقف والرأي الذي يتبناه الباحث من تلك المعلومات.

إن درجة جودة نوعية المعلومات والدقة والمصداقية الضرورية تكون في الغالب متفاوتة ونسبية، لذا على الباحث دائماً أن يهدف إلى أعلى المستويات المكنة من دقة وصدق المعلومات في ظل الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة، كما وتعتمد جودة المعلومات الضرورية المتعلقة بادعاء حصول انتهاك معين على الغرض الذي ستستخدم فيه، فمثلا إذا كان الهدف الحصول على إحصائات وأرقام فإن جودة المعلومات يتم تقييمها بصورة مختلفة عن تلك المتعلقة بالإجراءات القضائية، سواء كانت محلية أو دولية، لأنها عادة ما تتطلب مستوى عالٍ من الأدلة والبراهين، كي تنجح المؤسسة في متابعة الجريمة التي يدور حولها الملف، لذا يجب أن يعمل الموثق على الحصول على أفضل المعلومات الممكنة في ظل الظروف المحيطة سلبية كانت أو ايجابية، أو في ظل محدودية الإمكانيات كعدم توفر خبراء في الأسلحة، عدم وجود مختبرات متخصصة، عدم وجود خبرة في التحقيق الجنائي.

ومن أجل توفير أقصى درجات الدقة والمصداقية يجب أن يتم الحصول على المعلومات مباشرة من الضحية، أو من شاهد عيان كان حاضراً في مسرح الأحداث، فكلما ابتعد الباحث أكثر عن الضحية وشهود العيان أو الحدث كمصدر للمعلومات، كلما قلت جودة ودقة المعلومات، كأن يعتمد في معلوماته على شخص سمع عن الانتهاك من شخص آخر، أو الاستناد إلى أخبار وتقارير وسائل الإعلام، إن ابتعاد الباحث عن مركز الحدث باتجاه الأطراف، يبعده عن المعلومات الدقيقة والصحيحة، وبالتالي تقل درجة جودة ودقة معلوماته.

١-٤-٣ العوامل التي تساعد على التأكد من دقة وصحة المعلومات

١. درجة تفصيل المعلومات

يجب الحصول على كافة التفاصيل مهما بدت غير مهمة، فكلما حصل الموثق على تفاصيل أكثر، كلما كانت المعلومات أفضل، لأن التفاصيل تساعد الآخرين على فهم كافة جوانب الحدث، فمثلا عند أخذ إفادة من ضحية أو شاهد عيان قد يسقط الكثير من المعلومات خلال روايتهم للحدث، مفترضين أنها معروفة للجميع كما هي معروفة لهم، فلا يذكرون مكان الحدث بالضبط، كذكر اسم المكان دون ربطه بمكان معروف مثل اسم مدينة أو شارع أو مبنى معروف، أو عدم ذكر وتحديد المسافات والجهات.

إن أدق وأصغر التفاصيل مفيدة ولا يجب التغاضي عنها، فمثلا معرفة لون الزيّ العسكري الذي يرتديه جندي في حدث غامض يعد تفصيلا مهما، فعلى سبيل المثال يُعد لون حذاء جندي إسرائيلي ارتكب جريمة تفصيلا مهما، ذلك أن جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي يرتدون أحذية عسكرية سوداء، في حين يرتدي ضباطهم أحذية عسكرية حمراء «بني غامق» في أغلب الأحيان، إن هذه التفصيلية التي قد تبدو غير مفيدة تعتبر مهمةً لأنها تساعد في تحديد هوية الجندي الذي قام بالانتهاك، أيضا تحديد نوع السلاح الذي يحمله مرتكب الانتهاك يشير إلى هويته، فإذا كان يحمل سلاح (أم ١٦ قصير) فهذا يزيد من احتمال كونه ضابطا، أما إذا كان نوع السلاح

(أم ١٦ طويل) ففي الغالب يكون جندياً، وفي حالات قد يكون السلاح من نوع أخر مثل (الكلاشينكوف) وهو ما يشير في الغالب إلى جهة لا تنتمي إلى وحدات الجيش الإسرائيلي الذي بالعادة لا يستخدم هذا النوع من الأسلحة.

لذلك على الموثق الانتباه والعمل على أخذ التفاصيل مفترضاً أن من سيطلع على هذا الملف لا يعرف شيئا عن الواقع والبلد الذي حصل فيه الانتهاك، أو أنه سيتم الإطلاع على هذه المعلومات بعد مضي سنوات من وقوع الحدث، إن سرد كل التفاصيل يزيد من فائدة وفاعلية المعلومات سواء على المدى القصير أو البعيد، وسواء كانت المعلومات ستستخدم من أجل إجراءات قضائية محلية أو دولية أو لدراسات من قبل باحثين محليين أو دوليين، مع الانتباه إلى أن التفاصيل التي يدور الحديث عنها، هي المتعلقة بالحدث والانتهاك وليس أية تفاصيل أخرى لا تتعلق بالحدث، فلا يهم الباحث توثيق معلومات تفصيلية عن الحالة الاجتماعية لمعطي الإفادة على سبيل المثال، إذا لم تكن لها علاقة بالحدث أوانتهاكات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢. الانسجام وترابط المعلومات

يجب أن يحرص الموثق على أن تكون المعلومات التي يوثقها مترابطة، متكاملة ومتسلسلة وبلا فجوات أو تناقضات من البداية وحتى النهاية، وفي حال وجود فجوة أو تناقض ما، يتوقع منه أن يعطي تبريراً وتفسيراً لذلك. إن ظهور تناقضات أو فجوات تشير إلى شيء ما مفقود، وهذا أمر متوقع ويظهر في كثير من الملفات، لكنها لا تؤثر على دقة ومصداقية المعلومات التي يحتويها الملف الموثق في حال كونها مبررة وبسيطة، أما في حال كانت التناقضات جسيمة وصارخة فإنها تنسف الملف بالكامل، فمثلا وجود تضارب بين أقوال الضحية وشاهد العيان في إفاداتهم حول وقت وقوع الانتهاك، لا يغدو تناقضا كبيرا إذا كان الأمر يدور حول وجود فرق دقائق معدودة مثلا، أما إذا كان الاختلاف في الوقت يصل إلى فرق كبير في الساعات أو التواريخ فهذا تناقض يجب التوقف عنده.

٣. وجود أو عدم وجود العناصر الداعمة أو التي تدحض الإدعاء

إذا كانت رواية الضحية التي حصل عليها الموثق مدعومة بإفادات شهود عيان تؤكد عليها، أو إذا حصل الباحث على شهادة طبية أو تقرير تشريح يثبت إصابات الضحية، فذلك يدعم المعلومات التي حصل عليها الباحث، وهذا يدعم ويقوي تلك المعلومات، فكلما استطاع الباحث الحصول على عناصر داعمة أكثر سواء كانت معلومات أو أدلة أو وثائق، كلما زادت جودة المعلومات وارتفعت مصداقيتها ودقتها .

٤. مدى دلالة المعلومات على نمط معين

إن حصول الموثق على معلومات عديدة تشير إلى تكرار انتهاك بعينه، يزيد من افتراض صحة المعلومات، وبالتالي حدوث الانتهاك، ما يقود إلى إثبات وقوف سياسة خلف تلك الانتهاكات وأنها لم تحدث بسبب تصرف فردي معزول هنا أو هناك، لذا على الموثق أن يتساءل إذا ما كانت المعلومات التي بحوزته تشير إلى وقوع انتهاك وحيد ومعزول؟ أم أنها تدل على وقوع انتهاكات متشابهة ومتكررة في المنطقة نفسها.

مثال من الواقع (٥)

قام أحد باحثي «الحق» الميدانيين خلال الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ بتوثيق حالة شاب فلسطيني من مدينة الخليل، قام جنود إسرائيليين بإيقافه وإجباره على اختيار ورقة من مجموعة أوراق قرعة يحملها أحدهم، ثم طلبوا منه أن يقرأ ما جاء فيها بصوت مرتفع، حيث قرأ الشاب عبارة:» كسر يد»، فما كان من أحد الجنود إلا أن وضع يد الشاب على مقدمة الجيب العسكري وضربها بعصاه بقوة مما أدى إلى كسر يد ذلك الشاب.

أثارت هذا القصة الكثير من الشكوك نظرا لمدى وحشيتها وساديتها، وفورا قامت مؤسسة «الحق» بعملية تقصي وتحقيق واسع، حيث تم الطلب من جميع الباحثين الميدانيين رصد وجمع أية معلومات حول أحداث مشابهة، وخلال أيام معدودة تم رصد وتوثيق عدة اعتداءات مشابهة في أماكن عدة من محافظة الخليل فقط، وهو ما أكد أن المعلومة الأولية التي حصلت عليها الحق هي نمط وأسلوب استخدم في محافظة الخليل فقط، بينما لم يتم استخدامها في باقي المحافظات.

مثال من الواقع (٦)

في يوم ٢٠٠٢/١٢/٣٠م وصلت جثة الفتى عمران أبو حمدية (١٧ عاما) إلى مستشفى الخليل الحكومي، حيث كان باديا على الجثة تعرضها لضربة في الرأس، وقد حملت عائلة الفتى جنود الاحتلال الإسرائيلي المسئولية عن مقتل ابنها، في حين أعلنت الإذاعة العسكرية الإسرائيلية أن لا علاقة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بحادثة مقتل أبو حمدية، وأن جنودها قاموا باعتقاله من الشارع وإرجاعه إلى نفس المنطقة بعد ساعات

بعد علم الباحث الميداني بالحدث وبأن جثة الفتى وجدت ملقاة في الشارع، قام بالبحث عن شهود العيان في الحي الذي يسكنه الضحية، حيث قام بجمع إفادات من شهود العيان الذين أكدوا أنهم شاهدوا جيب عسكري إسرائيلي يحمل رقم ١٣ يعتقل الفتى في ذلك اليوم قبل العثور على جثته.

وبعد عملية تقصي طويلة تأكدت الشكوك حول مسئولية جيش الاحتلال الإسرائيلي عن مقتل الفتى، فكان أن إلتقى الباحث الميداني عائلة الفتى التي وافقت أن ترفع مؤسسة «الحق» قضية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي.

رفعت «الحق» القضية وتم توكيل محامي وكان الطلب الأول لحكومة الاحتلال تشريح الجثة، «الحق» بدورها أحضرت خبير قام بالإشراف على تشريح الجثة في حين مثل المؤسسة أحد موظفيها في استخراج الجثة من القبر بعد موافقة العائلة.

وقد أكد تقرير التشريح أن سبب الوفاة هو سقوط المجني عليه من سيارة تقدر سرعتها بين ٦٠-٧٠ كم بالساعة والتسبب في كسر في العنق وكسر آخر في الجمجمة.

على إثر تقرير التشريح بدأ التحقيق الإسرائيلي واستدعي شهود العيان الذين رشحتهم «الحق» وتم استجوابهم لعدة مرات، وادعت إسرائيل في نشرات إخبارية أن الأدلة غير متوفرة لاتهام الجنود بحادثة القتل وان السيارة العسكرية التي ذكرت من شهود العيان والتي تحمل رقم ١٣ كانت متوقفة قبل عدة أيام لعطل بها وهذا مثبت بالملفات الخاصة بالوحدة العسكرية كلها.

بعد حوالي ٤٥ يوم جاء أول اعتراف لجندي إسرائيلي من الوحدة المتهمة بصورة مفاجئة ومفاده: «» أن ٥ من جنود الوحدة العسكرية المذكورة قد اعتقلوا عمران بالقرب من مدرسة طارق بن زياد، حيث يوجد منزله، في جيب رقم ١٣ وأنهم عذبوه ومن ثم قذفوه من الجيب وهو يسير بالسرعة المقدرة ٧٠ كم بالساعة ومن ثم عادوا للمقر وأرسلوا الجيب لمقرهم للتصليح بهدف إبعاده عن الأنظار واتفق جميع الجنود على نفس الرواية بأنهم لم يعتقلوا أحداً وان جيب ١٣ يخضع للتصليح منذ عدة أيام قبل وأثناء الحدث، وهذا منسق ومتفق عليه مع قيادة الفرقة أو الوحدة».

٥. المدة الزمنية والمعلومات

من المهم أن يتم جمع وتوثيق المعلومات مباشرة بعد وقوع الانتهاكات أو الجرائم، وذلك من أجل الوصول إلى معلومات وأدلة دقيقة، إن أخذ معلومات من ضحية أو شاهد عيان بعد الحدث مباشرة، أفضل لأنهم اقدر على سرد الوقائع بدقة أكبر، في حين لو تمت مقابلتهم بعد عدة أشهر فقد تخونهم الذاكرة، وكما يقال:»إن ورقة صغيرة مكتوبة أفضل من اقوي ذاكرة»، إلى جانب أنه كلما تقادمت المعلومات كلما قلت درجة دقتها لأنه من الصعب فحصها، وهذا ينطبق على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، فكلما تباطأ الباحث في زيارته كلما زادت فرص ضياع الأدلة التي قد يعثر عليها.

هذا ويجب الانتباه كثيرا إلى التوقيت والمعلومات، فقد يكون الضحية أو الشاهد في اللحظات المباشرة الأولى بعد الحدث مشوشا ومختل التركيز بسبب تأثير الصدمة عليه، ما قد يجعل المعلومات التي يعطيها غير دقيقة، لذا فإن أفضل الأوقات هي الأيام القلائل الأولى التي تلي الحدث، بحيث يكون قد هدأ واستوعب الحدث، ويمكنه الإدلاء بمعلوماته بشكل أفضل، وهنا يأتي دور الباحث الميداني في تقدير الوضع النفسي للضحية أو الشاهد، ويفضل إتباع هذه الطريقة في الحالات التي لا تحتاج فيها المؤسسة إلى المعلومات في نفس اليوم لإصدار موقف حوله..

دائرة الرصد والتوثيق في مؤسسة «الحق»

كانت مؤسسة « الحق» وما تزال تعتبر دائرة الرصد والتوثيق عمودها الفقري، كونها لا تستقي أية معلومة من خارج إطار هذه الدائرة التي تتكون من طاقم من الباحثين الميدانيين المدربين المنتشرين في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزّة، إضافة إلى التدقيق المكتبي وبنك المعلومات، حيث ارتكزت إستراتيجية البحث الميداني والتوثيق بالأساس على أن مؤسسة «الحق» تنشد الحقيقة فقط، وذلك من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

خلاصة

يجب أن تكون المعلومات مباشِرة، مفصلة، متكاملة، مترابطة، مدعومة بالأدلة، تعكس نمطاً وحديثة زمنيا، فإذا تحلت المعلومات بما سبق أمكن القول أنها على أعلى مستوى من الجودة والمصداقية والدقة، مع التذكير بأن إمكانية التحقق من دقة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها تبقى مهمة صعبة وحساسة، فكيف يمكن للباحث التأكد من إخلاص وصدق الأشخاص الذين يزودونه بهذه المعلومات؟ تساؤل سيجاب عليه لاحقا.

٢-٤-٣ تدابير عامة معينة يمكن من خلالها الوصول إلى أعلى درجات الدقة والمصداقية

معرفة وثقة الباحث الميداني بمصادر المعلومات، وأن يكون على إطلاع كامل بالظروف التي تقدم فيها الادعاءات عن الانتهاك.

- **أن يبقي الباحث الميداني على اتصال بمصادره، فقد يحتاج إلى تفاصيل أكثر أو إلى التحقق منها في مرحلة قادمة.**
- **أن يسأل عن أسماء الضحايا وعن التفاصيل المرتبطة بهم.**
- **توخي الحذر والدقة إزاء المعلومات الغامضة أو التي تتسم بالعمومية.**
- **تجنب الاعتماد على تقارير وسائل الإعلام أو الشائعات، بل القيام بدعم المعلومات بالأدلة.**

وأخيراً، يجب أن يعتمد الباحث على قدرته في الحكم والتقييم، خاصة عندما تساوره الشكوك حول دقة أو مصداقية المعلومات، دون أن يغفل أن من سيطَّلعُ على ملف المعلومات الذي تم توثيقه سيراه من خلال عيني ومنظور الباحث الميداني الذي قام بتوثيق الملف.

٣-٥ التوثيق ..عملية تحقيق

يقوم الباحث الميداني خلال أي عملية توثيق بتحليل ظاهري للمعلومات التي بحوزته وذلك من أجل التثبت من صحة المعلومات ودقتها، لكنه أحيانا يجد نفسه أمام عملية توثيق مشابهة لحالات التحقيق القضائي الجنائي، التي تتطلب وجود طواقم أو أفراد مؤهلين للقيام بهذا النوع من التحقيق، يتمتعون بمهارات وأدوات تمكنهم من جمع المعلومات التي تتعلق بالأدلة الجنائية حول جريمة ما، وهو الأمر الذي قد لا يتوفر للباحث الميداني، ومع هذا يجب عليه التعامل مع هذه القضايا قدر الإمكان وليس التغاضي عنها، ذلك إن التوثيق عملية تحقيق، وفي ظل توفر الحد الأدنى من الإمكانيات والقدرات التي يحتاجها أي باحث ميداني يقوم بتوثيق انتهاك ما.

فما هي عملية التحقيق؟

التحقيق:

«عملية منهجية تهدف للتأكد من الظروف والأفعال التي أدت إلى انتهاك ما، إنها في الأساس تسعى إلى جمع الأدلة حول الانتهاك، ذلك أن الأدلة هي من يشير لصحة المعلومات حول الانتهاك، مرتكبيه، الضحايا، ومن ثم إثبات وقوع الانتهاك أو الجريمة».

بهذا المعنى تنطلق مؤسسات حقوق الإنسان في تحقيقها، وهو ما يخالف التحقيق الجنائي الذي يجب أن يصدر أمر قانوني من جهة مخولة للقيام به.

المعلومة كدليل..أنواع الأدلة ومواصفاتها

كما ذكر آنفا قد لا يكون مطلوباً من نشاطي حقوق الإنسان جمع أدلة جنائية أو إجراء تحقيق جنائي نموذجي متكامل، لما يتطلبه ذلك من شروط وإمكانيات متخصصة، غير أنه من الضروري الإلمام بماهية تلك المعلومات المرتبطة بالأدلة كونها ستواجه أي عملية توثيق، فما هي الأدلة؟

٣-٥-١ الأدلة

«هي أيّ شيء من شأنه توفير المعلومات حول الحادثة التي يجري التحقيق فيها، بحيث يثبت كل دليل من الأدلة حقيقة ما، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي بمثابة المادة الأولية التي يستخدمها القضاة خلال مساعيهم الهادفة إلى التثبت من الحقيقة» (ديرمونت جروم وآخرون:٢٠٠٧)، وعليه تكون الأدلة النتيجة الأساسية المترتبة على أي عملية تحقيق، ومن هنا يتوجب أن تتحلى تلك الأدلة بالدقة والصدق.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب على الباحث الميداني أو الموثق أو الراصد أن يتبنى قاعدة مهمة، وهي أنه في كل قضية يبحث فيها، يجب أن يتوفر أدلة، حيث يستحيل ارتكاب جريمة دون ترك أثر ما يشير إلى مرتكبها، وهنا يأتي دور الباحث الميداني في الكشف عن تلك الأدلة، أما إذا عجز عن إيجادها، فهذا في معظم الحالات لا يرجع لعدم وجود الأدلة بقدر ما يعود لعدم قدرة الباحث الميداني على الكشف عنها لأي سبب كان، سواء رجع ذلك لنقص الخبرة أو ظروف ارتكاب الجريمة خلال صراع عسكري أو لوجود جهة تمنعه من الوصول لها، وفي هذه الحالات يتوجب عليه المثابرة ومحاولة إيجاد طرق وبدائل للوصول إلى تلك المعلومات والأدلة.

هذا وتشكل الأدلة بوصلة الباحث الميداني خلال عملية التحقيق فهي التي توجه وتصوب عمله وتدفعه قدما نحو الحقيقة، فكما أسلفنا تبدأ أي عملية توثيق بمعلومة أو ادعاء يفيد بوقوع انتهاك أو جريمة، بحيث يقوم بعدها الباحث الميداني من خلال تقصيه وما

يحصل عليه من أدلة في إثبات أو نفي ذلك الادعاء، أما في حالة عدم وجود أدلة فهذا يعني أن الباحث لم يوفق في الوصول إلى تلك الأدلة، ذلك إن عدم وجود دليل ليس دليلا على عدم وجوده.

٣-٥-٢ الأدلة المباشرة وغير المباشرة

أدلة مباشرة : هي التي تثبت بطريق مباشر حقيقة ما، دون الحاجة إلى الاستدلال، مثال رؤية شاهد عيان لجندي يصوب فوهة بندقيته مباشرة على نحو شخص ويطلق النار بعد أن أمسكه خلال المواجهات، تعتبر هذه الملاحظة دليلا مباشرا على عملية القتل العمد.

أدلة غير مباشرة : هي التي لا تثبت الحقيقة بصورة مباشرة، مثال أن يرى الشاهد شخصا مطروحا على الأرض وينزف من الرأس خلال مواجهات مع الجنود، فيستنتج أن أحد الجنود قد أطلق النار عليه لقتله، حيث يبقى احتمال ما، بأن تكون الإصابة من رصاصة طائشة أطلقت في الهواء لتفريق المتظاهرين.

تصنف الأدلة لثلاثة مجموعات هي:

١. **الأدلة المادية:**

أيّ عين مادي من شأنه توفير معلومات حول الحادثة، بحيث يعتمد عليها بذاتها، مثل جثة الضحية، السلاح المستخدم، الذخيرة، منطقة الحدث، أجهزة كمبيوتر، وسائل اتصال، أشرطة تسجيل مسموعة أو مرئية، صور، بالإضافة إلى أعيان مواد يمكن الكشف عنها بواسطة الاختبارات العلمية كآثار مواد مشعة أو سموم.

٢. **الأدلة التحريرية:**

مصطلح عام يتضمن الإفادات التي يدلي بها الضحايا والشهود والمشتبه بهم، وتعتمد مصداقيتها على مصداقية المصرح بها، كما يمكن أن تكون تصريحات إعلامية أو صحفية للجاني أو من أمر بتنفيذ الانتهاك.

٣. **الأدلة التوثيقية:**

وهي تشير إلى النماذج والوثائق والرسائل، وهي عبارة عن أدلة مادية وتحريرية(مثل الأوامر العسكرية التي تنص على منع التجول على منطقة لفترات طويلة، أو هدم منازل على سبيل المثال).

ولذلك يغدو من المهم بمكان أن يتوجه الموثق لمسرح الجريمة أو الانتهاك، وهو متفتح الذهن، لملاحظة أي شي، ومحاولة العثور على أي شيء من شأنه أن يقود لمعلومات جديدة حول الانتهاك وتحديد مكان كل دليل وكيف عثر عليه وتصوير الوضعية التي وجد عليها، ومن ثم حفظه بطريقة لا تعرضه للتلف أو التغيير، كما إن رسم مخطط لمكان وقوع الحدث بكل تفاصيله وإحداثياته بعد التجول فيه، يعطي فكرة جيدة حول الكيفية التي جرى فيها كل شيء، ومن المهم تصوير مكان الحدث أو الضحية، ليقوم بعد ذلك الباحث الميداني بمقابلة الشهود ومحاولة جمع أي أدلة أخرى، مثل شريط فيديو من أحد الصحفيين الذين صوروا الحدث، أو تصريحات رسمية صحفية لمسئولين من الجهة التي ارتكبت الانتهاك سواء كان عبر التلفاز أو في الصحف ومواقع الإعلام الرسمية لتلك الجهة، ليتلو ذلك تحليل لكل المعلومات والأدلة بغية التوصل لتسلسل منطقي حول الحدث أو الانتهاك، لتأكيد وإثبات وقوعه من عدمه.

٣-٥-٣ أركان الجريمة

يشار إلى أنه من المهم الانتباه خلال عملية التحقيق في جريمة ما، إلى قضية عناصر الجريمة، والتي تهدف لتحديد الأفعال والظروف التي وقعت في ظلها تلك الأفعال التي تشكل الجريمة، حيث تنقسم عناصر الجريمة إلى جزئين هما الفعل الجرمي والنية الجرمية (ديرمونت جروم وآخرون:٢٠٠٧).

١. **الفعل الجرمي:**

السلوك المحظور الذي ارتكبه المتهم، مبينا النتائج التي ترتبت على ذلك السلوك والتي تجعل منه جريمة، ويصف الظروف المطلوبة التي نفذ في ضوئها سلوك محدد كي يشكل جريمة (يمكن ملاحظته موضوعياً)، إن إطلاق النار من قبل جندي نحو رأس طفل في مظاهرة سلمية وعن بعد عشرات الأمتار ودون تعرض حياة الجندي للخطر، يشير إلى وقوع جرم القتل العمد(فالفعل الجرمي هو الواقعة المادية كأن تكون الجثة موجودة والوفاة قد حصلت، فكيف لجريمة قتل أن تتحقق بدون الوفاة والجثة؟ هذا على سبيل المثال).

٢. **النية الجرمية :**

تتعلق بالحالة العقلية المسئولة للشخص الذي تورط في الفعل الجرمي (لا يمكن معاينته)، بمعنى لا يمكن الدخول لعقل مرتكب الجرم لمعرفة نيته، غير أنه يمكن الاستدلال عليه من خلال بعض الأدلة مثل تحديد الوضعية والكيفية والأداة التي أطلق الجندي بها النار نحو ذلك الطفل، مثل اتخاذ الجندي لوضعية القنص، إطلاق النار من بندقية مجهزة بجهاز قنص، تهديد الجندي للطفل بالقتل قولا قبل أو خلال إطلاق النار.

المثال من الواقع(٧)

تعودت مجموعة من الفتية التوجه إلى جدار الضم والتوسع لسرقة أسلاك نحاسية باهظة الثمن. وفي أحدى المرات قتل أحدهم على السياج مباشرة. وما أن توجه الباحث الميداني إلى الموقع وتدرج في التحقيق وصل إلى طريق مسدود في محاولات العثور أو الالتقاء بشهود عيان.

عن طريق الصدفة عثر الباحث الميداني على أحد الفتية في المنطقة، الذي استعد لمرافقته ومساعدته، وفي موقع الجريمة أشار الفتى للمكان الذي تواجد فيه جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين كانوا قد كمنوا لهم، كما ساعده في الالتقاء بأحد شهود العيان الذي شاهد بداية الحدث إلا إنه لم يشاهد النهاية وتحديدا عملية القتل، وكان ذلك الفتى طوال الوقت يدعي أنه يسكن في منزل قريب من مكان الحادث، وينفي أنه شاهد الحدث بل أنه سمع كل ذلك من فتيان آخرين.

لاحظ الباحث الميداني أن الفتى كان يجيب على استفساراته بطريقة مقنعة، فقرر اصطحابه إلى مقهى لشرب القهوة، وخلال جلوسهما حدق الباحث الميداني في عيني الفتى وقال له: أنت كنت من بين الفتيان اللذين كانوا عند الجدار وأنت شاهدت وعشت تفاصيل الجريمة، وهنا إنهار الفتى باكيا وقال: صحيح قتلوه أمام عيني ولكنه رفض أن يدلي بشهادته خوفا من والده الذي نهاه عدة مرات عن التوجه مع هؤلاء الفتية إلى الجدار لسرقة الكوابل النحاسية، بعد مواساته اتفق الباحث الميداني معه على الالتقاء في اليوم التالي، وبالفعل التقى به حيث أدلى الفتى بإفادته بعد أن طلب حجب اسمه عن النشر مبيناً أن من أطلق النار وقتل الفتى هم جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين كمنوا لهم مسبقاً يومها، وبهذا انتهى الباحث في النهاية لإثبات مسئولية جيش الاحتلال الإسرائيلي عن عملية القتل.

٣-٦ مراحل عملية التوثيق

بعد وصول معلومة للباحث الميداني عن انتهاك ما، تبدأ عملية التوثيق والتي تتطلب منه القيام بعدد من المهام هي:

٣-٦-١ استطلاع مكان الانتهاك وظرفه وملابساته وبناء تصور أولي

على الباحث الميداني أن يصل إلى مسرح الجريمة أو المكان الذي وقع فيه الانتهاك في أسرع وقت، ويفضل أن تكون زيارته للموقع برفقة الشهود أو الضحايا قبل أخذ الإفادات أو كتابة التقارير، وذلك لإجراء التحقيق الأولي والتعرف على جغرافية الموقع ومحاولة العثور على أدلة، والتأكد من مكان تواجد الشهود أو الضحية والجاني خلال الحدث، فكل ذلك يساعد في كتابة الإفادة أو التقرير بدقة ووضوح وتسلسل.

ومن المهم رسم خريطة الموقع أثناء زيارته وتصوير المواقع المختلفة لعناصر القضية فوتوغرافياً أو مرئياً أو كلاهما، ومن المفيد للباحث الميداني أن يحتفظ بصورة المكان في ذهنه، مما يساعده خلال سؤال الشهود أو الضحايا أو عند كتابة الإفادة.

كما ولا يجب أن يغفل الباحث عن الاحتفاظ بدفتر ملاحظات صغير ، وذلك من أجل تدوين كل الملاحظات والمعلومات (تاريخ، وقت، أسماء، وأرقام هواتف)، فمن الضروري جدا تسجيل أسماء من اتصل بهم وأرقام هواتفهم وكذلك تدوين أسماء وأرقام من يلتقي بهم وتدوين المعلومات التي يدلون بها، ثم تدوين ما يشاهده في مسرح الجريمة وتدوين الأبعاد التي يشعر أنه سيحتاجها أثناء التحقيق، وذلك لتجنب ضياع أي معلومة أو نسيانها.

إن زيارة مسرح الجريمة من أهم عناصر التحقيق، فتلك الزيارة توضح العديد من الأمور والظروف التي كانت تحيط بكلٍ من الضحية والجاني، كما يمكن من خلال هذه الزيارة أن يتأكد الباحث الميداني أو يلغي الكثير من المعلومات التي تتوالى منذ حصوله على أول معلومة وحتى وصوله إلى مسرح الحدث.

مثال من الواقع(٨)

في قضية مقتل أحد المواطنين إثر دهسه على أحد الشوارع، أكد شاهد العيان أن السيارة التي دهست الشاب الفلسطيني كان سائقها يلبس «كيبه» أي قبعة المتدينين اليهود، وبالتالي تم نشر ملصق للشاب الفلسطيني على أنه شهيد قتل على أيدي مستوطنين إسرائيليين.

على إثر ذلك توجه الباحث الميداني للقاء شاهد العيان نفسه في موقع الحادث وفي نفس الساعة التي وقعت بها الجريمة في اليوم السابق، وقد كان الجو غائما وماطرا طوال الأيام الماضية، حيث أكد شاهد العيان انه شاهد سيارة ميني باص نوع *GMC* يقودها مستوطن يلبس قبعة المتدينين، عندها سأله الباحث الميداني هل كان هناك أحد يركب بجانب السائق؟ فكان رده أنه لم ينتبه، وعند سؤاله سبب تواجده في مكان الحادث، رد الشاهد أنه كان يقود شاحنة ضخمة، لذا طلب منه الباحث الميداني أن يعاين تلك الشاحنة التي كان يقودها لحظة وقوع الجريمة، ثم صعد فيها مكان السائق «شاهد العيان»، وهنا أيقن الباحث الميداني أن ذلك الشاهد لا يمكن له أن يرى بوضوح من مكانه خلف مقود الشاحنة وفي الوضعية التي كانت فيها الشاحنة في الشارع خلال الحدث، سائق الميني باص الذي دهس الشاب الفلسطيني، وقد نبع هذا الحكم لدى الباحث الميداني من زيارته لموقع الحدث الذي لم تكن به إنارة ولكون الشاحنة التي كان يقودها السائق (شاهد العيان) مرتفعة جدا لا تمكنه من مشاهدة قبعة السائق في الميني باص، وفيما شاهد العيان لم يتمكن من الجزم إذا ما كان هناك أحد ما يجلس بجوار المستوطن في الميني باص أم لا، فكيف يؤكد أنه كان يلبس قبعة المتدينين الإسرائيليين، علما بأن تلك القبعة يلبسها المتدينين على الجزء الخلفي من الرأس.

نلحظ في المثال السابق أنه لولا زيارة الباحث الميداني للموقع لما تمكن من الجزم بأن شاهد العيان لا يصلح لهذه القضية، فأبقى ملف القضية مفتوحا للمتابعة، وبعد ثلاث أسابيع من وقوع الحادث، تبين أن الجاني شاب فلسطيني يسكن بالجوار، وكون الأحوال الجوية كانت عاصفة وماطرة لم يتمكن من السيطرة على السيارة مما أدى إلى دهس الضحية ووفاته على الفور.

مثال من الواقع(٩)

توقف سائق شاحنة فلسطيني خلال الانتفاضة الأولى لأداء صلاة الظهر بجانب الشارع، وقد تصادف مرور مستوطن إسرائيلي بسيارته من المكان، حيث قام المستوطن بإطلاق النار على السائق الفلسطيني ولاذ بالفرار، وبعد لحظات مر سائق فلسطيني آخر وحين رأى سائق الشاحنة مضرجا بدمائه، توقف وتوجه لنجدة السائق المرمي على الأرض، الذي أعطاه ورقة مكتوب عليها نمرة سيارة المستوطن قبل أن يفارق الحياة، وبالفعل تم كشف المستوطن الذي اعترف بجريمته.

نلحظ كيف أن تواجد ذلك السائق في المكان بتلك السرعة عمل على عدم ضياع الدليل الوحيد الذي أدى لكشف المستوطن المجرم، هذه قصة تم توثيقها من الباحث الميداني لمؤسسة الحق انذاك، وهي قصة تشير إلى ان السرعة في زيارة مسرح الجريمة مهمة للحصول على الأدلة. (هل السائق الآخر هو نفسه الباحث الميداني؟ كأن القصة تلمح لذلك واذا كانت فعلا فيجب التأكيد!)

٣-٦-٢ تحديد أطراف العلاقة. «الشهود، الضحية والجاني»

قبل تحديد أطراف العلاقة على الباحث الميداني أن يستمع للجميع فمن الخطأ عدم الاستماع لأي شخص لديه الاستعداد للإدلاء بمعلومات، وذلك لأهمية جمع أكثر قدر ممكن من معلومات عن الحادثة نفسها وعن الضحية وعن الجناة.

يلي ذلك قيام الباحث الميداني بتحديد أطراف العلاقة بالانتهاك فيحدد الضحية سواء كانت على قيد الحياة أو متوفاة، ثم تحديد الشاهد الأنسب أو الشهود الذين سيعتمد على إفاداتهم من بين بقية الشهود، فربما يلتقي مع شاهد مهم ولكن ليس لديه القدرة على التركيز وإعطاء الإفادة، أو قد لا يتفق الشهود على نفس الجاني ما يعني وجود تضارب في أقوال شهود العيان، لهذا على الباحث الميداني المحترف أن ينتقي شهود العيان بعناية فائقة، وهي مهمة تحتاج إلى ذهن متفتح وروية، لتفادي الوقوع ضحية لبعض المستهترين أو الفضوليين أو أصحاب غايات خاصة، فقد يتمكن شخص ما من إقناعه أنه شاهد عيان مهم، ليكتشف الباحث أن هذا الشاهد لم يرَ شيئاً، بل جمع القصص من روايات الآخرين، لهذا لا بد من تدخل الحدس وحسن التقدير لدى الباحث، كي يتأكد أن هذا الشاهد يصلح لإعطاء إفادة.

ما أن يحدد الباحث شهود العيان عليه أن يحدد هوية أو طبيعة الجاني، من خلال أقوال الضحية أو الشهود وطبيعة الحدث، لكن في بعض الحالات، خاصة تلك المتعلقة بجرائم الإعدام خارج نطاق القانون أو التعذيب قد لا يجد الباحث شاهد عيان واحد، والسبب حرص مرتكبي الجرائم على عدم ترك أدلة ضدهم خلال قيامهم بتنفيذ الجريمة، أو حين تكون الجريمة مرتكبة من قبل أجهزة الأمن الوطنية، حيث يخشى شهود العيان من الإدلاء بأقوالهم خوفا من تعرضهم للخطر.

٣-٦-٣ جمع المعلومات من الأطراف وتحليلها

قد يكون من السهل على الباحث جمع المعلومات من الضحايا أو شهود العيان، ولكن كيف يمكن جمع المعلومات حين يحاول الجناة إخفاء الحقائق، هنا يمكن للباحث الميداني اللجوء إلى مصادر عديدة لجمع المعلومات، فمثلا إن إعلان مسئول عسكري أو أمني عن حملة اعتقالات أو اغتيالات تجاه أهداف محددة عبر الصحف أو التلفاز، تعد وثائق وأدلة مهمة، في حين أن تحركات عسكرية لقوات مسلحة في محيط منطقة وقوع الجرائم والانتهاكات، تساعد في تحديد الجهة التي ارتكبت الفعل، وهكذا فان جمع المعلومات من الأطراف المتعلقة بالانتهاك لا تنعدم بتاتا، بل هي موجودة مهما كانت قليلة.

بعد زيارة موقع الحدث والالتقاء مع الضحية والشهود وبقية الأطراف التي يمكن أن يكون لها علاقة مثل الأطباء أو رجال الإسعاف أو رجال الأمن، وجمع الإفادات وكتابة التقارير وكذلك جمع الوثائق المطلوبة خاصة التقارير الطبية، لا بد للباحث الميداني أن يقوم بدراسة وتحليل كافة الوثائق والصور التي حصل عليها بتمعن وبعين المحقق المحترف، محاولا اكتشاف مواطن التناقض أو الخلل أو الفجوات، والتأكد من تسلسل ومنطقية الحدث كما تقدمه المعلومات التي جمعها، يلي ذلك كتابة التقرير الذي يوضح فيه تحليله لكل ما قام بتوثيقه، إضافة إلى حكمه وتقييمه الشخصي في النهاية.

من الضروري أن يحاول الباحث الميداني كشف وتوضيح أي تناقض منذ لحظة التوثيق الأولى، إضافة لسد الثغرات أو الفجوات، أي أن يحاول القيام بذلك قبل أخذ الإفادات على سبيل المثال، ما سيوفر عليه جهدا كبيرا ويقلص وقت التحقيق، أما إن لم يستطع فهذا يعني العودة مرة أخرى للميدان من أجل إكمال الملف.

٤-٦-٣ جمع الأدلة المادية التي تتعلق بالانتهاك

عند زيارة الباحث الميداني لموقع الحدث، لا بد له من التجوال في كافة أرجائه وتفحصه بعناية ودقة، وجمع ما يجده من أدلة حتى لو كانت بسيطة، مثل مظروفات الأعيرة النارية، نواة الأعيرة النارية، بقع الدم، أعقاب السجائر، أدوات طبية، كلها أدلة مهمة إذا ما توفر إمكانيات تقنية مثل خبراء ومختبرات، وهي أيضا مفيدة من حيث كونها أدلة تعطي مؤشرات حول الحدث، فمثلا إذا وجد الباحث الميداني بعضاً من المستلزمات الطبية فهذا دليل على تقديم الإسعاف الطبي للضحية في المكان، وهنا عليه أن يصل للجهة التي قدمت الإسعاف للضحية، في حين انه إذا وجد كميات دماء غزيرة فهذا يعني مبدئيا أن الضحية تُرك ينزف حتى الموت، وهنا يتوجب عليه نفي أو إثبات هذه الفرضية إما من خلال شهود العيان أو التقارير الطبية، ذلك أن عدم العثور على بقايا مستلزمات طبية لا يعني عدم تقديم المساعدة للضحية من الجناة فقد يكونوا أسعفوه داخل سيارة، أما خراطيش الأعيرة النارية الفارغة فقد تشير إلى نوعية السلاح المستخدم.

في حال عثور الباحث الميداني على أدلة ما، من الجيد أن يجمعها بعد أن يأخذ صورة لها وهي في المكان على أن تشمل الصورة المحيط الذي يتموضع فيه الدليل الذي عثر عليه، وهنا من المهم أن يستخدم الباحث الميداني قفازات كي لا تضيع البصمات، وان يقوم بوضع الأدلة في مغلف محكم ويكتب عليه كل التفاصيل مثل المكان والزمان والحدث.

مثال من الواقع(١٠)

ورد خبر عاجل على معظم المحطات الإخبارية أن مستوطنون إسرائيليون قاموا باختطاف شاب فلسطيني ومن ثم قاموا بشنقه بحبل علقوه على شجرة زيتون، وقد بثت معظم المحطات صورة الشاب وهو مشنوق فكان أن توجه الباحث الميداني على الفور إلى مسرح الجريمة، حيث جمع بعض الأدلة المادية: (مثل حبل ليف، كيس بلاستيكي به بعض الطعام، علبة سجائر محلية فارغة من نوع « إمبريال « وعلبة سجائر إسرائيلية من نوع «تايم»).

بعد إلتقاء الباحث الميداني بشهود العيان وأهل القتيل أكد الجميع أن المستوطنين هم من قتلوه، وبعد زيارة الموقع وهو تله مقابلة لمستوطنة إسرائيلية، أثار وجود علبتي السجائر حيرة الباحث الميداني، فإذا كان القتيل يدخن «امبريال» فما هو سبب وجود علبة «التايم» الإسرائيلية الصنع. رجح الباحث الميداني في البداية أنه ربما يعود بالفعل للمستوطنين، لذلك توجه مرة أخرى في صباح اليوم التالي إلى مكان سكن القتيل غير البعيد عن موقع الحادث، محاولا إيجاد تفسير منطقي لوجود علبة «التايم»، فالتقى العديد من الأشخاص الذين يعرفون القتيل وأكدوا له أنه كان يدخن أي نوع يتوفر له، لكن هذه الإجابة لم تزل الشكوك التي تراوده، عندها سأل صاحب البقالة التي اعتاد أن يشتري القتيل منها، والذي أكد انه كان آخر من شاهد القتيل، حيث اشترى منه بعض الطعام البسيط (وهو نفسه الذي وجد في مسرح الجريمة) وأنه طلب من صاحب المحل علبة سجائر «امبريال» ولعدم توفرها بالبقالة فقد اشترى علبة «التايم»، عندها توصل الباحث الميداني إلى سبب وجود علبة سجائر «التايم». ولاحقا فقد تبين أن القتيل أقدم على الانتحار، حسب ما توصل له الباحث الميداني بعد تحقيق استمر لحوالي أسبوع، حيث أكد تشريح معهد الطب العدلي بعد حوالي ثلاثة أسابيع، أن القتيل هو من شنق نفسه.

٤ أشكال وأساليب التوثيق

الجزء الرابع

رابعاً: أشكال وأساليب التوثيق

تتعدد أشكال وأساليب توثيق الانتهاكات، وذلك لتعدد الانتهاكات ذاتها، وكذلك لارتباطها بالكيفية التي سيتم فيها التدخل من قبل منظمات حقوق الإنسان، وفيما يلي استعراض لأهم وسائل وأدوات التوثيق وآليات استخدامها.

٤-١ الاستمارة

هي عبارة عن وثيقة تشتمل على مجموعة أسئلة متسلسلة ومجزئة إلى أقسام، بحيث يتكون الجزء الأول من معلومات شخصية عن الضحية، مثل العنوان ورقم الهوية وغيرها، أما الجزء الثاني فيتضمن تفاصيل لمعلومات حول طبيعة الانتهاك، الحدث المكان والزمان، الجهة المنتهكة أو الجناة، حجم وطبيعة الضرر، تاريخ تعبئة الاستمارة.

ومن عناصر دقة معلومات الاستمارة الضرورية أن يقوم الباحث الميداني بتعبئة الاستمارة بنفسه خلال مقابلة مع الشخص المتضرر، وفي حال تعذر ذلك تعبئ من خلال مقابلة الأقارب من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو شهود العيان، ومن الضروري أن يرفق مع الاستمارة أي وثيقة ذات صلة، فمثلا إذا كانت الاستمارة حول القتل يفضل إرفاق صورة الضحية، خارطة لمسرح الحدث، هوية الضحية، تقارير طبية أو تقرير التشريح.

لماذا الاستمارة ؟

يتم استخدام الاستمارة عادةً للوصول إلى حقائق وأرقام وإحصائيات محددة حول انتهاكات أو أفعال متشابهة، وبالتالي الوصول إلى مؤشرات حول الانتهاك أو الحدث، ويرتبط شكل وأسئلة الاستمارة بطبيعة عمل المؤسسة أو الهدف الذي تبنى الاستمارة من أجله، فإذا كانت استمارة لمؤسسة قانونية، تكون طبيعة أسئلة الاستمارة مختلفة عن أسئلة استمارة مؤسسة اجتماعية تعنى بالأوضاع الاجتماعية.

لتعبئة الاستمارة بطريقة صحيحة يجب الانتباه للنقاط التالية:

١. أن يفهم الباحث الميداني أسئلة الاستمارة جيدا قبل الذهاب لتعبئتها، كي يحصل على الإجابات المطلوبة .

٢. إضافة أوراق للاستمارة إذا ما كانت المساحة المتروكة للإجابة غير كافية، مع وضع ملاحظة واضحة تدل على مكان الإجابة مع الترقيم الدقيق.

٣. كتابة الإجابة في المكان المحدد لها، ويجب أن تكون واضحة ومباشرة وبخط واضح مع تجنب الشطب والحشو.

٤. يجب إرفاق كل الوثائق والأوراق الملحقة بالاستمارة مع توضيح وشرح بسيط عن المرفقات، مثلا إذا تم إرفاق صور مع الاستمارة، يجب كتابة التاريخ وتوضيحات بسيطة عنها، ويفضل الكتابة بحبر غير سائل حفاظا على المعلومات على خلفية الصورة، وإذا كانت الوثيقة المرفقة خارطة للمكان الذي وقع فيه الحدث، فيجب كتابة وصف مقتضب عن طبيعة الحدث وجغرافية مكانه، التاريخ، المكان واسم الباحث الميداني على الخارطة المرفقة.

٥. إذا ما أخذت إفادة عن حدث ما، يجب ذكر ذلك في خانة الملاحظات في الاستمارة مع ذكر إسم مقدم الإفادة، ليسهل الرجوع للإفادة عند الضرورة.

٤-٢ الإفادة

تعّرف الإفادة بأنها:

« تصريح مشفوع بالقسم «، وهي تأخذ من الضحية أو شاهد العيان فقط، حيث تتميز الإفادة المأخوذة من شاهد العيان باعتبارها وثيقة قانونية تعطى تحت القسم».

يجب التمييز بين الإفادة التي تؤخذ من قبل الجهات القضائية والقانونية، وبين تلك التي تؤخذ من الجهات الناشطة في مجال حقوق الإنسان، حيث يتم اعتماد مثل هذه الإفادات من الأجسام الدولية بما فيها الحقوقية إذا توافرت فيها عناصر أساسية مثل الوضوح، الدقة، التسلسل والتكامل، مع ضرورة اشتمالها على كافة التفاصيل حول الحدث.

طرق لأخذ الإفادة

هناك أكثر من طريقة يمكن للموثق أن يتبعها في أخذ الإفادة، وهي كالتالي:

١. أن يكتب الموثق ما يسرده مقدم الإفادة مباشرة، فيما يمكن للموثق أن يطرح استفساراته من حين لآخر حتى نهاية الإفادة، وهنا يكون الموثق مقيدا بأسلوب مقدم الإفادة وتسلسله في سرد الحدث.

٢. الاستماع لقصة مقدم الإفادة مع كتابة الملاحظات من الموثق، وبعد انتهاء المقابلة يقوم بكتابة الإفادة في وقت لاحق، ثم يعود لمقدم الإفادة لتوقيعها بعد قراءتها له، ومن إيجابيات هذا الأسلوب أن الموثق يأخذ وقته الكافي في الكتابة بدقة، وقد يكون هذا الأسلوب مناسبا في أخذ الإفادات الطويلة خاصة التي تحتاج لتفاصيل مميزة مثل قضايا التعذيب، أما سلبيات هذا الأسلوب فهي تكمن في طول الوقت الذي يستغرق لإكمال الإفادة وتوقيعها.

٣. سماع مقدم الإفادة بشكل كامل، ثم كتابة الإفادة، يلي ذلك قيام الموثق بقراءة ما يكتبه على مسمع مقدم الإفادة، علما أن نقطة ضعف هذا الأسلوب تتمثل في مضاعفة الجهد والوقت، خاصة حينما يكون الحدث طويلا.

الانتباه خلال كتابة الإفادة لما يلي:

١. التسلسل في عرض تفاصيل الحدث، كما عايشه أو شاهده وسمعه مقدم الإفادة مقروناً بوحدة الزمن.

٢. ذكر كافة التفاصيل مثل الزمن، الوزن، المسافة والحجم.

٣. أن تتم الإجابة على أسئلة (كيف ومتى وأين ومن)، فمثلا إذا قال شاهد العيان:» كان الجندي يطلق النار عن مسافة ٥٠٠ متر»، فيجب تفسير كيف حدد تلك المسافة كأن يقول:» ٥٠٠ متر حسب تقديري الشخصي»، أو :» لأن المسافة هي مسافة ١٠ أعمدة كهرباء موجودة على الأرض»، أو أن يلجأ للتقريب كأن يقول:» (٥٠٠ متر تقريبا)، وهذا ينطبق على باقي القياسات وبالتحديد الحجم والوزن، فلا يمكن القول:» ألقى مستوطن حجرا على منزلنا وزنه ٥ كغم»، إلا إذا كان مقدم الإفادة قد قام بأخذ الوزن، أو القول تقريبا، وهنا حتما سيكون اختلاف بين شخص وآخر بالتقدير كالقول مثلا:» حجر بحجم كرة القدم تقريبا أو بحجم علبة السجائر».

٤. كذلك لا يكفي القول من مقدم الإفادة: «عثرت في مكان الحدث على رصاص من الحجم الكبير»، لأنه يمكن تصنيف رصاص البندقية أو رصاص المدفعية أو رصاص الرشاش على أنه كبير، لذا الأفضل الطلب من مقدم الإفادة إعطاء تفصيل كالقول: «رصاص بطول سيجارة وسماكة إصبع اليد تقريبا»، بحيث تصبح حدود الحجم معروفة.

٥. أما بالنسبة لوصف الوقت فالأفضل القول: «سمعت صراخ استغاثة وكانت الساعة الثامنة مساء تقريبا» أو: «سمعت

صوت استغاثة ونظرت للساعة على يدي فكانت الثامنة وعشرة دقائق مساء»، وهذا أدق من القول: «الساعة الثامنة» بدون ذكر كيف تم تحديد الوقت، قد يبدو هذا من باب المبالغة في الدقة لكن التجربة أثبتت لزوم ذلك، فكثير ما يعطي معتقلين تعرضوا للتعذيب إفادات حول تعرضهم للتعذيب وهم معصوبي العينين ومقيدي الأيدي، حيث يمكن دحض أقوالهم بسهولة إذا لم تكن دقيقة أمام أي محكمة، فكيف عرف المعتقل الوقت أو كيف ميزّ المحقق وهو معصوب العينين إذا لم يقل أنّه قدره، أو عرف المحقق لأنه سمع الحراس ينادون باسمه على سبيل المثال.

٦. هذا وعند استخدام مقدم الإفادة لكلمة أو مصطلح غير واضح أو مفهوم، لكونه من لهجة منطقة دون غيرها، فتتم كتابته ووضع معناه بين قوسين، كذلك الأمر عندما يذكر مقدم الإفادة كلمة ليست عربية، فيجب ذكر اللغة التي ترجع لها تلك الكلمة ومعناها، وإذا لم يكن مقدم الإفادة يعرف معناها ولا الموثق، فانه يفضل وضعها بين قوسين ويذكر أنها غير مفهومة.

٧. وصف الشيء كما هو، أي دون إعطاء أحكام أو تبريرات أو تحليلا شخصيا، ففي حالة رؤية شاهد عيان لعملية قتل طفل نتيجة إطلاق جندي النار عليه، يجب تنبيه مقدم الإفادة لضرورة عدم إطلاق الأحكام، فمن غير المقبول القول مثلا:» شاهدت الجندي المجرم يطلق النار على الطفل دون مبرر بهدف القتل»، بل يجب القول عوض ذلك: «شاهدت جندياً يطلق النار من مسافة ١٠٠ متر تقريباً على طفل عمره يقارب ال ١٥ عاماً كان هاربا باتجاه منزله وهو يحمل حقيبته المدرسية وقد أصابه في رأسه من الخلف).

٨. عدم الإيحاء لشاهد العيان بأي شيء، فلا يصح أن يسأل الباحث قائلا: «أنت شاهدت الجندي يطلق النار..؟» وإنما يجب أن يسأله بالقول: ماذا شاهدت؟ فإذا قال: «أطلق الجندي النار ..» هنا يسأل الباحث: «هل رأيت الجندي يطلق النار؟» .

٩. كتابة الإفادة بلغة واضحة تماما لمقدم الإفادة، ومراعاة المستوى التعليمي للشاهد أو الضحية، ثم قراءة الإفادة قبل التوقيع عليها، وفي حال كون مقدم الإفادة لا يستطيع القراءة فيجب أن يقوم الباحث بقراءة الإفادة أمامه، ومن ثم يقوم بأخذ بصمة إبهامه إذا لم يكن لديه اعتراض، وفي حال اعترض على شيء ما يجب على الباحث إعادة كتابته مرة أخرى كما يريد مقدم الإفادة.

١٠. التأكد من أن شاهد العيان قد شاهد بالفعل ما يرويه للباحث.

١١. حصر الانتهاكات التي جرت خلال الحدث الذي يرويه مقدم الإفادة، فقد يذهب الباحث لأخذ إفادة من رجل إسعاف شارك في عملية إسعاف أحد الشهداء، وأثناء سرد المسعف للقصة تبين أن الجنود منعوه من أداء عمله، فهذا يعني ارتكاب انتهاك آخر، لذا يجب التركيز في الإفادة على كافة الانتهاكات خلال الحدث.

١٢. عدم الشطب والتغيير أو الحشو، وإذا حدث ذلك فمن الأفضل تغيير الصفحة وإعادة كتابتها، إلا إذا كان الخطأ بسيط وهنا يمكن الطلب من مقدم الإفادة أن يوقع بجانب الخطأ، وفي مرات يمكن استخدام: (لا بل) ومثال ذلك كتابة: «قام المستوطن لا بل الجندي»، إلا أن استخدام (لا بل) قد يسبب مشاكل عديدة مثل عدم وضوح الجمل الطويلة خاصة عند ترجمتها للغة أخرى .

١٣. عدم ترك فراغات بين السطور.

١٤. كتابة البيانات الشخصية لمقدم الإفادة (الاسم، المهنة، تاريخ الميلاد، الحالة الاجتماعية، رقم جواز السفر أو بطاقة الهوية والجنسية، مكان السكن).

١٥. كتابة إسم وتوقيع مقدم الإفادة على كل ورقة من الإفادة.

١٦. كتابة إسم وتوقيع الباحث الميداني الذي كتب الإفادة على كل ورقة من أوراق الإفادة، بالإضافة لذكر الزمن والتاريخ والمكان الذي أخذت فيه.

لغة الإفادة

يختلف أسلوب لغة الكتابة من باحث لآخر، فيمكن كتابة الإفادة بلغة الشاهد أو الضحية، حتى لو كانت باللهجة العامية شرط أن يتم تفسير بعض الكلمات والمصطلحات غير المفهومة ما بين قوسين، كما يمكن كتابة الإفادة بلغة عربية فصحى شرط أن يوافق معطي الإفادة على ذلك وأن تكون واضحة له، في حين يمكن أن تكتب الإفادة بلغة تجمع ما بين اللغة العربية الفصحى واللغة العامية.

التراجع عن أخذ الإفادة

يحدث هذا بعد سماع الباحث الميداني لقصة «الضحية أو شاهد عيان»، يكتشف الباحث عدم صدق القصة نتيجة وجود تناقض في رواية الشخص المدعي أو نتيجة حدس الباحث وتقديره الشخصي، أو عندما يكون الباحث قد أخذ إفادات أخرى عن نفس الواقعة وسير الإحداث، وهنا يكتفي الباحث ببعض الملاحظات ولا يكتب إفادة ويغادر بلباقة.

عدم الاكتفاء بإفادة واحدة عن الحدث:

إن عملية التوثيق والتحقيق المتكاملة والدقيقة بحاجة لأكثر من إفادة عن نفس الحدث وهذا للأسباب الآتية:

١. التأكد من صحة رواية الضحية أو شاهد العيان.

٢. التأكد صحة الوقائع في حال إتفق الشهود في إفاداتهم على نفس الرواية.

٣. تكملة الصورة الإجمالية في حال تعذر على أحد الشهود متابعة ورؤية الحدث كاملا.

٤. تراجع بعض شهود العيان عن روايتهم لأسباب تخصهم، ولذا يجب توفير البديل.

٥. للمقارنة بين أقوال شهود العيان والضحية وتحديد أي الشهود أكثر دقة.

٦. عدم أخذ إفادات الشهود أمام بعضهم البعض بل بشكل منفصل.

الخطوات اللازمة للحصول على الإفادة:

١. جمع معلومات عامة عن الحدث قبل أخذ الإفادة.

٢. تهيئة الشاهد، بإعطائه فكرة عن هوية الباحث الميداني والجهة التي يعمل معها، وفكرة عن الإفادة وأهميتها وكيف ستستخدم وما هي الغاية من أخذها.

٣. زيارة موقع الحدث مع الضحية أو شاهد العيان ليرى الباحث الميداني بنفسه جغرافية الموقع على الطبيعة، مواقع الضحية، شهود العيان والجناة في الموقع، معاينة أو العثور على الأدلة والآثار التي خلفها الحدث.

٤. تحضير وتحديد طبيعة الأسئلة المتعلقة بالإفادة.

٥. اختيار الوقت المناسب للمقابلة بالتنسيق مع معطي الإفادة.

٣-٤ الرصد والمراقبة

كما أسلفنا فإن الرصد والمراقبة خطوات تسبق التوثيق، لهذا على منظمات حقوق الإنسان أن تبقي عينيها يقظة على الميدان خاصة خلال النزاعات المسلحة، أو في الأماكن أو الأوقات التي قد تمارس فيها الانتهاكات أكثر من غيرها مثل:

١. **المحاكم:** مراقبة سير وإجراءات المحاكم والقرارات الناتجة عنها.

٢. **السجون ومراكز التوقيف والمخافر:** حيث يمكن الطلب من ذوي المعتقلين قبل زيارتهم توجيه أسئلة لأقاربهم في السجون عن المعلومات التي تهم المنظمة الحقوقية، أو من خلال الزيارات المباشرة إن أمكن.

٣. **الانتخابات:** مراقبة كافة مراحل الانتخابات من مرحلة التسجيل والترشح إلى الدعاية الانتخابية ومرورا بالاقتراع وصولا إلى الفرز وإعلان النتائج.

٤. متابعة وسائل الإعلام من الصحف والتلفاز والإذاعات.

٥. أقوال وتصريحات الجهات الرسمية.

٦. مراقبة مباشرة للميدان، مثل مراقبة تحركات أو انتهاكات للأجهزة الأمنية، المستوطنين...الخ.

٤-٤ الوثائق الداعمة

هي وثائق تثبت وقوع الانتهاك وتوضح طبيعته أو جزء منه، ومن المفيد بصورة كبيرة الحصول على هذه الوثائق إذا أمكن، ومن الوثائق الداعمة الأمور التالية:

١. **تقارير طبية:** وهي تقارير قد تكون مؤقتة أو نهائية، وقد تصدر عن جهات حكومية أو خاصة.

٢. **قرارات محاكم:** ومن المهم أن تكون باللغة التي صدرت بها مع إمكانية الترجمة.

٣. **القرارات والأوامر العسكرية.**

٤. **الصور وتسجيلات الفيديو.**

٥. **تصريحات لمسئولين رسميين:** ويفضل أن تكون مسجلة تسجيلا صوتيا ومرئيا، أما إذا أخذت من الصحافة فيجب ذكر إسم الصحيفة وتاريخها، مع إرفاق نسخة منها

٦. **تبريرات المنتهك أو اعترافات مرتكب الانتهاك:** من الجيد إرفاق الادعاء أو التبرير لمرتكب الانتهاك أو الإعتراف في حال توفره.

٧. **تقرير التشريح الطبي:** مع توضيح إذا كان قد أجري التشريح بموافقة الأهل أو رغما عن إرادتهم، أو إذا مثّل الأسرة طبيب من طرفهم أم لا.

٨. **تصريحات ووثائق محايدة:** وقد تكون هذه صادره عن دولة أو منظمة دولية محايدة.

٩. **خرائط وتقارير منشورة:** وهنا يجب ذكر مصدرها وكيف تم الحصول عليها.

١٠. **رسم باليد من شاهد العيان أو الضحية:** وهي رسم توضيحي لمكان وقوع الحدث.

٤-٥ التوثيق المرئي

١. **الفيديو:** وهو التصوير الحي للانتهاك، مثل أن يتم تصوير جندي يطلق النار على شاب مقيد، أو تصوير جرافة عسكرية تقتلع أشجار مثمرة أو تهدم بيتا، مع التركيز على محاولة تصوير رقم الجرافة ونوعيتها (إسم الشركة المصنعة). كما

يمكن توثيق إفادة كاملة بواسطة كاميرا الفيديو أو المسجل، إذا شعر الباحث الميداني أن هذه الإفادة قوية، بحيث تصبح في متناول اليد عند الحاجة إليها لاحقا.

٢. **الصور:** والمقصود بها الصور الثابتة التي تدل على الانتهاك، وهي تعتد أدلة بثلاث مستويات، فهي قد تكون دليلا مباشراً مثل (صورة لجرافة عسكرية تهدم منزل)، أو قد تكون دليل غير مباشر مثل (أن يظهر بالصورة جندي بزيه العسكري وبالقرب منه شاب ممدد على الأرض وهو ينزف)، أما النوع الثالث من الصور فهو ما يظهر من آثار الاعتداء ويمكن إضافته للتوثيق كنوع من الوثائق المرفقة لتدعيم الإفادة أو الاستمارة أو التقرير، مثل (صور الكدمات والجروح الناتجة عن التعرض للتعذيب، صور الأشجار التي تعرضت للاعتداء والخلع أو الحرق، صور تشريح جثة ضحية).

ملاحظات ختامية

١. يجب على الباحث الميداني حمل آلة التصوير بشكل دائم.

٢. إستخدام دفتر لتدوين ما تم إنجازه.

٣. إستخدام أقلام من نفس النوع واللون، خصوصاً إذا كان يكتب إفادة لأن الإفادة يجب أن تكتب بنفس الخط، لذلك يتطلب من الباحث الميداني حمل أقلام إضافية من نفس النوع دائما

٦-٤ المقابلة

يجب على الباحث الميداني الإلمام بكيفية إجراء المقابلة، ذلك أنها من أكثر وسائل جمع المعلومات استخداماً، حيث تتكون من ثلاثة مراحل كالتالي:

١. الإعداد للمقابلة من خلال:

- **التحضير الجيد.**

ويتمثل بفهم واستيعاب ودراسة الانتهاك قيد التوثيق، عبر الإطلاع الجيد على الإفادات والاستمارات المرتبطة بالموضوع، فذلك يساعد على تحديد المعلومات التي يريد الحصول عليها وتحديد الأسئلة التي سيتم توجيهها لمن ستجري معه المقابلة، وعليه فإنه من المهم الإطلاع على كل ما يتعلق بالحدث موضوع المقابلة مثل ما تم نشره في وسائل الإعلام والانترنت.

- **التأكد من ملائمة الوقت للشخص الذي تقابله.**

من المهم الاتفاق مع الشخص الذي ستجرى معه المقابلة على الوقت الملائم، ذلك أن عدم ملائمة الوقت له قد تؤدي إلى استعجاله في المقابلة ما قد يضيع معلومات مهمة، أو يضيع وقت الباحث الميداني الذي يتوجه لمقابلته ليكتشف أن الوقت الذي سيعطيه الشخص لا يسمح بإجراء المقابلة كما يريد الباحث .

- **أهمية أن تكون المقابلة فرديه**

من المهم الحرص قدر الإمكان على أن تتم المقابلة بين الباحث الميداني وبين الشاهد أو الضحية بصورة فردية، دون أي تواجد لأشخاص آخرين في مكان إجراء المقابلة، و ذلك لتجنب:

١. تأثير الآخرين على الشاهد.
٢. لمنع شعور الشاهد بالحرج أمام الآخرين، فليس من السهل على ضحايا التعذيب والاعتداء أو التحرش الجنسي، الحديث عن تجربتهم علانية.
٣. تجنب تشويش ذهن الشاهد أو الضحية مما قد يعيق قدرته على التسلسل في سرد الأحداث وتحديد الأوقات والأوصاف الدقيقة المتعلقة بموضوع الانتهاك، أو حتى تغيير أقواله.

قد يجد الباحث الميداني نفسه في أحيان كثيرة مضطراً للقبول بوجود شخص آخر في مكان المقابلة وخاصة إذا كان يجري المقابلة مع سيده ويرغب زوجها أو ابنها أو أحد أقربائها بالتواجد في موقع المقابلة، هنا عليه الطلب من الشخص المتواجد الاستماع وعدم التدخل بشكل مطلق.

٢. أثناء المقابلة

١. **بناء الثقة وإبداء الاحترام للوقت الذيخصصه الشاهد أو الضحية.**

فور إلتقاء الشاهد أو الضحية لا بد من مصافحته وطرح التحية وتقديم الشكر له على الوقت الذي خصصه لإجراء المقابلة، ثم إبراز البطاقة الشخصية التي تبين أسم الباحث الميداني ومهنته والجهة الحقوقية التي يعمل معها، ومن المهم مخاطبة الشاهد بإسمه والنظر إليه مباشره فكل ذلك سيشعره بالطمأنينة ويبني الثقة بين الباحث الميداني وبين الضحية أو الشاهد، كما يمكن تبادل أي حديث بهدف خلق الثقة والتواصل .

٢. **مقدمه مريحة للشخص الذي تقابله .**

من الضروري إعطاء مقدمة يشرح فيها الباحث الميداني طبيعة عمله والمؤسسة التي يعمل لديها وعن أهدافها وما هي أنشطتها في المجتمع وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

٣. **توضيح الهدف من جمع المعلومات.**

من المهم أن يعطي الباحث الميداني نبذة عن الكيفية التي سيتم فيها استخدام المعلومات التي سيأخذها، لماذا وكيف ستستخدم هذه المعلومات، مع إبراز أهمية ذلك في مجال الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان.

٤. **موازنة الباحث ما بين مشاعره والمعلومات الدقيقة.**

على الباحث الميداني دوما تذكر ان الهدف من عمله هو الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة، فلا ينجرف خلف عواطفه خلال مقابلة الضحايا الذين تتدفق مشاعرهم خلال الحديث عما تعرضوا له من انتهاك، كي لا يفقد قدرته على تقييم الأمور ويحافظ على التوازن ما بين الوصول إلى الحقائق من جهة والحرص على إبداء التعاطف والتفاعل مع الضحايا .

مثال من الواقع(١١)

خلال توثيق باحث ميداني حالة قتل طفلة فلسطينية على يد جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي في إحدى القرى الفلسطينية، وعند شروعه بإجراء المقابلة مع والدة ووالد الطفلة في منزلهما، بدأت والدة الطفلة تبكي وهي تتحدث عن حياة ابنتها وكيف قتلت دون ذنب.

تأثر الباحث الميداني كثيرا لهذه القصة الإنسانية لدرجة أنه فقد السيطرة على مشاعره فبدأ يبكي مع الأبوين ولم يستطع إجراء المقابلة ما دفعه إلى إلغاء المقابلة وقرر المغادرة بعد الحصول على موعد لاحق.

بطبيعة الحال ليس مطلوبا من الباحث الميداني التجرد من مشاعره الإنسانية، ولكن عليه أن يضع نصب عينيه مهمته الإنسانية كمدافع عن حقوق الإنسان وأنه يجب أن ينجزها بكل مهنية، مع إبداء تعاطفه مع الضحايا بصورة لا تمس عمله.

٥. **التأكد من أن معلومات الضحية أو الشاهد هي نتيجة تجربه حقيقية.**

وذلك من خلال تركيز الباحث الميداني على رواية الضحية أو الشاهد، والمراقبة الجيدة لطريقة سرد القصة والانتباه للغة جسده، فيما يمكن القيام بطرح بعض الأسئلة عن نفس النقطة من وقت لآخر، وعموما تلعب خبرة الباحث دورا كبيرًا في حكمه على مدى صحة الرواية من عدمه. إضافة إلى عدم الانجراف وراء التخمينات، يجب البعد عن طرح فرضيات على

الضحية، على الباحث الميداني أن يتذكر دائماً أن المعلومات التي يرويها الشاهد أو الضحية هي ملخص لتجربة إنسانية مر بها وبالتالي عليه أن يترك المجال لمعطي المعلومة أن يرويها كما حصلت.

٦. عدم إظهار أي نوع من الحكم خلال الجلسة

يجب على الباحث الميداني خلال المقابلة شهود العيان أو الضحايا، تجنب إظهار أي نوع من الأحكام سواء الايجابية أو السلبية على ما يقدمونه من معلومات، كي لا يفقد ثقتهم ويدفعهم بذلك لإنهاء المقابلة بأقصى سرعة ممكنه أو إلغائها، فلا يجب أن يقول الباحث عبارات من نوع: « صح أو خطأ »، « مش معقول »، «هل أنت متأكد مما تقول »، «هذا مبالغ به »، « هذا كلام مستحيل..»، فمثل هذه العبارات تعبر عن أحكام صادره من قبل الباحث على أقوال الشاهد أو الضحية الذي سيظن أن الباحث يتهمه بالكذب. وفي حال شكك الباحث الميداني في معلومة معينة، فعليه أن يتأكد منها بطريقة لا توحي بعدم تصديقه للضحية أو الشاهد. فمثلا يمكن التظاهر بأنه سمع المعلومة من شخص آخر بطريقة مغايرة، هنا إما أن يعزز الضحية أو الشاهد ويؤكد على المعلومة، أو أن يغيرها ويعدلها. وبذلك يصل الباحث إلى الحقيقة دون تجريح أو التشكيك في أقوال الضحايا أو الشهود.

٧. الاستماع الجيد والانتباه للغة الجسد

يتوجب على الباحث الميداني اثناء إجراء المقابلة ان يكون مستمعاً جيداً لكل ما يصدر عن الشاهد او الضحية من اقوال والانتباه للغة الجسد، كتعابير العيون والوجه، طريقة الجلوس وحركات الأيدي وكذلك نبرة الصوت، وهو ما يحتاج من الباحث استخدام جميع حواسه لمراقبة ذلك.

خلال إجراء المقابلة قد يتوقف الشاهد أو الضحية عن الكلام ويقوم بحركات يعبر من خلالها عما في داخله، أو يقوم بتصرفات تعبر عن عدم قدرته على التعبير أو عدم قدرته على الاستمرار في الحديث لرغبته في البكاء أو الخجل من ذكر معلومة محددة كالحديث عن أحد أشكال التعذيب الجسدي أو الجنسي، وهنا يجب على الباحث مساعدته للتعبير عنها من خلال قيامه بتوجيه الأسئلة المحددة أو إيقاف المقابلة حسب ما يتطلبه الموقف.

كما وعلى الباحث الميداني أن يدرك أن الشاهد أو الضحية يمر في لحظات حرجة وحساسة، إثر خوضه لتجربة قاسية أو مريرة، لذلك يجب على الباحث الميداني إظهار أنه مستمع جيد ومتفهم لما يرويه الشاهد أم الضحية.

مثال من الواقع(١٢)

في مقابلة مع شاهد عيان على مقتل شابين برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي بجوار منزله، أراد الشاهد وصف اللحظة التي جري فيها إطلاق النار على الشابين أمام عينيه، وهنا توقف الشاهد عن الكلام ووضع يديه على وجهه واخذ بالبكاء، تنبه الباحث الميداني وتوقف عن توجيه الأسئلة وساعده على استعادة هدوئه ليتمكن من استكمال المقابلة.

في مقابله أخرى مع رجل استشهدت زوجته جراء منعها من المرور عبر حاجز عسكري إسرائيلي للوصول إلى المستشفى لتلقي العلاج، قام الزوج بوضع صورة زوجته بين يديه وتوقف عن الكلام وصار يبكي وهو ينظر إلى صورة زوجته تارة ونحو الباحث الميداني تارة أخرى، كأنه يطلب منه النظر إلى الصورة، فما كان بإمكان الباحث الميداني إلا الاستجابة والتوقف عن إجراء المقابلة تجاوبا مع حالة الشاهد.

٨. لا تعطي الوعود

يجب عدم إعطاء أي وعود للشهود أو لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فلا يعد الباحث الميداني بأنه سيعمل على تقديم مساعدة ما أو تحقيق نتائج فوريه مثل الحصول على تعويضات أو تقديم مرتكبي الانتهاكات للقضاء، ذلك أن مثل تلك الوعود ستضعه لاحقا تحت ضغوط مستمرة من قبل شهود العيان والضحايا، بل وفي حال لم تتحقق تلك الوعود فإن هذا سيفقد الشاهد أو الضحية الثقة بالمؤسسة وعملها.

لذا على الباحث الميداني أن يكون واضحا فيبين ويشرح مدى وشكل التدخل الذي يمكن أن تقوم به المؤسسة، ويوضح الهدف من المقابلة، والطرق والأساليب التي سيتم استخدام مثل هذه المعلومات.

٩. تجنب السرعة في الإنتهاء من المقابلة

على الباحث الميداني أن لا ينهي المقابلة بشكل سريع لأي سبب كان، أو أن يبدأ بالنظر إلى ساعته كي لا يشعر الشاهد أو الضحية أن الباحث الميداني على عجلة من أمره، كي لا يفقد أي معلومات مهمة. كما أن إنهاء المقابلة بشكل سريع قد يشعر الشاهد أو الضحية الذي خصص الوقت لهذه المقابلة بعدم احترام الباحث الميداني له أو لما قدمه من معلومات.

١٠. استخدم لغة مفهومة

مثل استخدام اللغة العامية خلال الحديث مع شهود العيان والضحايا، إذا كان ذلك يشعرهم بقرب الباحث منهم، مما يسهل ذلك عملية التواصل معهم، ومن الجيد أن يطلب الباحث الميداني من الأشخاص الذين يجري معهم المقابلة أن يتحدثوا العامية إذا تحدثوا العربية الفصحى وظهر للباحث انهم لا يتقنونها، كي لا تبدو المقابلة مصطنعة وركيكة، خاصة إذا ما كان يتم تسجيل المقابلة بكاميرا فيديو.

١١. طلب الإذن باستخدام الاسم

في نهاية المقابلة على الباحث الميداني أن يسأل الشاهد ما إذا كان يريد حجب هويته أم لا، وفي حال طلب عدم الكشف عن هويته، على الباحث الميداني أن يؤكد له أنه لن يكشف عن هويته، وأنه سيتم استخدام المعلومات الواردة على لسانه دون استخدام اسمه .

٣. ما بعد المقابلة

١. **كتابة معلومات أساسيه، المكان والزمان، وأية معلومات يرغب في إضافتها حول الشخص الذي أجريت معه المقابلة:**

هذه النقطة على قدر كبير من الأهمية ويمكن القيام بها في بداية المقابلة مع إمكانية تأجيلها إلى ما بعد المقابلة، ومن ضمن هذه المعلومات إضافة الاسم الرباعي للشخص الذي تجرى معه المقابلة، والإشارة لمكان سكن الشاهد أو الضحية إضافة إلى رقم هاتف خاص به أو قريب منه للتواصل معه إذا ما اقتضى الأمر ذلك لاحقا، مثل الحاجة إلى معرفة المزيد من المعلومات أو التأكد مجددا من مدى دقة معلومات وأدلة ووقائع قدمها الشاهد.

على الباحث الميداني دائما التأكد من دقة العنوان وصحة أرقام الهواتف، كما يجب التأكد من صحة أسماء الشهود عبر التدقيق في بطاقات الهوية الشخصية لنقل الأسماء بشكل حرفي وتسجيل أرقام البطاقات الشخصية وعناوين الشهود وأي معلومات إضافية مطلوبة.

كما يجب على الباحث الميداني ما أمكن إجراء المقابلات في منازل الشهود أو الضحايا (بعد زيارة موقع الحدث واخذ الرواية الأولية منهم) أو قرب منازلهم على الأقل للتأكد من دقة العناوين وكل ذلك يساعد على العودة إليهم مجدداً، في أي وقت وزمان، إذا ما تطلب الأمر ذلك.

فيما يجب تسجيل تاريخ إجراء المقابلات في الموقع المخصص لها وبشكل واضح لا لبس فيه، هذا ويمكن إرفاق المقابلة بتقرير إضافي يعده الباحث الميداني حول أي معلومات إضافية يرى أنه من الضروري ذكرها حول الشخص الذي قام بإجراء المقابلة معه، وذلك بهدف توضيح بعض الأمور مثل تصحيح أرقام الهواتف أو توضيح إضافي لعنوان الشاهد والضحية أو ذكر بعض الأحداث التي وقعت خلال المقابلة ولم يتمكن من تسجيلها خلال المقابلة، فعلى سبيل المثال قد يضع الشاهد بصمته بدل التوقيع على أقواله، وهنا من المفيد ذكر سبب ذلك وهو أن الشاهد لا يعرف القراءة والكتابة أو لأنه إنسان ضرير أو مصاب بعجز جسدي يحول دون قدرته على التوقيع، كما يفضل أن يتم أخذ بصمة مقدم الإفادة بحضور شخص آخر، ويقوم الباحث الميداني بأخذ توقيعه مفيدا بأن أخذ البصمة جرى أمامه بعد أن وافق معطي الإفادة على ما جاء فيها

قد يفضل الشاهد عدم ذكر بعض التفاصيل التي قد يرويها خلال المقابلة، فيطلب عدم تسجيلها في محضر المقابلة. على سبيل المثال وخلال مقابلة باحث ميداني لشخص تعرض لعملية احتجاز غير قانوني وتعرض للتعذيب على يد أحد الأجهزة الأمنية الفلسطينية رفض ذلك الشخص ذكر سبب إقدام ذلك الجهاز الأمني على معاملته بتلك الصورة المذكورة في مضمون محضر المقابلة «الإفادة»، في حين أخبر الباحث بأن تلك المعاملة التي تلقاها تعود جراء انتمائه السياسي دون السماح له بتسجيل ذلك ضمن محضر المقابلة.

٢. **قراءة محتوى المقابلة للتأكد من دقتها وسلامتها**

وهي من النقاط الهامة التي تعبر عن مدى مصداقية ومهنية الباحث الميداني الذي يقوم بإجراء المقابلات، كما أنها تزيد ثقة الشخص الذي تجرى معه المقابلة، إذا أدرك أن الباحث الميداني عمل على تسجيل وكتابة ما قاله بشكل شبه حرفي دون أي إضافات أو تعديل، مما يدفعه إلى التوقيع على أقواله دون أي توجس أو شعور بالخوف، لذلك على كل باحث ميداني يجري مقابلات مع شهود العيان أن يعيد قراءة ما كتبه ونقله على لسان الشاهد أو الضحية في محضر المقابلة وبشكل واضح ومتأني أمام الشخص الذي تنفذ معه المقابلة مع إمكانية قبول أي تعديل وتصحيح معلومات يرغب الشاهد

أو الضحية في حذفها أو إضافتها حتى لو أضطر إلى إعادة تسجيل المقابلة مجددا للحفاظ على شكل محضر المقابلة « الإفادة» دون حذف وإضافة قد تجعل من المحضر سيئ المظهر، أو تشكك في مدى قانونية الإفادة، وفي حال أشار الشاهد أو الضحية بالموافقة على ما تم تسجيله يطلب الباحث الميداني منه التوقيع على أقواله.

٣. **كتابة قائمه بأسماء شهود آخرين أو وثائق ذكرت أثناء المقابلة لمتابعتها لاحقا.**

خلاصة

- للوصول إلى معلومات تتمتع بدقة ومصداقية إلى أقصى درجة ممكنة من خلال المقابلة يمكن مراعاة التالي :
- استخدام أسئلة دقيقة ومحددة.
- تناول الإفادة أو التقرير بالترتيب الزمني للأحداث؛ بحيث يسهل ملاحظة أي تضارب كي يتم تداركه.
- إعادة النظر في التناقض الواضح من عدة زوايا، بإعادة صياغة الأسئلة إذا اقتضى الأمر، ذلك أن الشخص الذي تجري المقابلة معه قد يرتبك أو قد لا يفهم السؤال.
- التأكد مما إذا كان هناك شهود على الحادثة موضوع الإدعاء، أو أي وثائق مساندة مثل تقرير طبي، فالوثائق المساندة يمكن أن تساعد في تقوية الإدعاء.
- متابعة وملاحظة سلوك الشخص، ولغة الإشارة والجسد التي يستخدمها، وفى هذا السياق، يجب أن يكون الباحث الميداني على وعي ودراية بتأثير عوامل الثقافة والجنس والحالة النفسية.
- إذا أشار الشخص في حديثة إلى وجود دليل مساند محتمل، يجب أن يحاول الباحث الحصول على هذا الدليل إذا أمكن ذلك.

٥ مشاكل ومعيقات التوثيق

الجزء الخامس

خامساً: مشاكل ومعيقات التوثيق

لا تخلو أيّ عملية توثيق انتهاكات مرتبطة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من الصعوبات والمعيقات التي يمكن أن تحول دون قيام الباحث بأداء عمله بصورة طبيعية وفعالة، حيث تتعلق هذه المعيقات إما بشخص الباحث الميداني نفسه أو بالضحية أو الشاهد أو مكان الحدث أو طبيعة المعلومات المتوفرة ، ناهيك عن الظروف التي جرى فيها الحدث والتي تكون في العادة ظروفا غير طبيعية كحالات الحرب أو النزاعات المسلحة أو الإجراءات الأمنية وأوضاع الطوارئ وغيرها.

فيما يلي استعراض لتلك المعيقات والصعوبات من واقع التجربة العملية في الميدان، إلى جانب بعض الاقتراحات والحلول.

٥-١ صعوبة الوصول إلى مكان الحدث (الانتهاك)

في الوضع الطبيعي يستطيع الباحث الميداني الوصول لمكان الحدث بدون أي مشاكل أو معيقات، غير أن المشكلة تكمن في الوضع غير الطبيعي الذي تشوبه حالة التوتر والاضطراب، إلى جانب مخاطر قد تمس بأمن وسلامة الباحث الميداني أو الضحايا والشهود وحتى المعلومات التي حصل عليها الباحث الميداني، وهذه الظروف تتمثل عادة في حالات الحرب أو النزاعات المسلحة أو العمليات العسكرية ومنع التجول، وكذلك المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية..الخ.

فمثلا قد يواجه الباحث الميداني حواجز عسكرية أو يحتاج للدخول لمنطقة تحت نظام منع التجول، أو عدم وجود مواصلات، أو أن يكون المكان الذي يريد الوصول إليه خارج تغطية الاتصالات الخلوية ولا يوجد اتصالات أرضية.

وفي حالات منع التجول أو وجود حواجز عسكرية تمنع المرور عبرها، على الباحث الميداني تجاوز ذلك من خلال طرق أخرى جانبية، بطريقة لا تشكل خطراً على حياته، وإذا لم يستطع فعليه محاولة التواصل مع الضحايا أو الشهود عبر الهاتف مثلا، أو محاولة الوصول للمكان مع طواقم هيئات دولية تستطيع الحركة خلال منع التجول أو المرور عبر تلك الحواجز .

في حالات كثيرة قد يحصل الباحث الميداني على معلومات مهمة، ولكن قد تكون طريق عودته خطرة كأن يكون هنالك حواجز عسكرية أو جماعات ومليشيات مسلحة ويكون معرضا للتفتيش منهم ، هنا عليه عدم المغامرة بتعريض نفسه للخطر أو فقدان المعلومات ومصادرتها من أي جهة كانت، والعمل على تأمين إيصالها إلى المكتب بطريق أخرى.

أما بالنسبة لعملية توثيق أحداث داخلية، فقد يصعب أحيانا على الباحث الميداني الوصول إلى مكان الحدث للقيام بعملية التوثيق، نتيجة إجراءات تفرضها السلطات المحلية أو الأجهزة الأمنية، مثل منع السلطات المحلية موظفي ومحامي مؤسسات حقوق الإنسان من زيارة السجون لمقابلة المعتقلين والوقوف على حقيقة ما يجري داخلها. في مثل هذه الحالات يمكن العمل على إطلاق حملة من أجل الضغط أو تفعيل مظلة الدعم والحماية للمؤسسة محليا ودوليا كي يتم الضغط على السلطات من أجل تجاوز تلك العقبات إن أمكن.

مثال من الواقع (١٣)

خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ والتي أطلق عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي اسم (عملية الرصاص المصبوب)، سقط خلال ٢٢ يوما (١٤١١) شهيدا بينهم (٣٥٥) طفلا و(١١١) امرأة.

خلال ذلك العدوان قام الجيش الإسرائيلي بتقسيم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق (شمال – وسط – جنوب) حيث قامت الدبابات الإسرائيلية باجتياح مناطق واسعة من قطاع غزة وخاصة في محافظتي غزة وشمال غزة، وذلك تحت غطاء جوي من الطائرات الحربية، وحصار بحري من البارجات الحربية، وقصف من المدفعية المتمركزة على حدود قطاع غزة، بحيث تعرضت المراكز الأمنية والشرطية الفلسطينية والمناطق الحدودية لعمليات قصف مكثف من الجو والبر والبحر.

وقد قام الجيش الإسرائيلي خلال ذلك بإجبار المواطنين على ترك منازلهم تحت النيران والقصف المستمر، معلنا مناطق تمركزه مناطق عسكرية مغلقة، بحيث لا يسمح للناس أو الإسعافات أو حتى الصليب الأحمر بالتواجد فيها.

في ظل تلك الظروف كان لزاما على الباحث الميداني، تزويد الحق بمعلومات دقيقة وصحيحة عما يجري على الأرض من أحداث مثل أعداد الضحايا والجرحى، المنازل المهدمة والأماكن المستهدفة بالقصف، أعداد النازحين عن أماكن الاشتباكات وأماكن نزوحهم، أنواع الأسلحة المستخدمة ونوعية الإصابات، صفة الضحايا وخاصة المدنيين.

وبطبيعة الحال كان من الصعب على الباحث الميداني التواجد في كافة المناطق والوصول إلى أماكن الأحداث، وإجراء تحقيقات ميدانية حيث كان مجرد الخروج إلى الميدان ينطوي على مخاطرة كبيرة على حياة الباحث الميداني، الذي كرر القيام بمغامرات محسوبة ليتمكن من تزويد المؤسسة بالمعلومات التي جمعها، حيث كان في حالة تأهب دائمة ليصل إلى الأماكن التي غادرها الجيش الإسرائيلي، التواجد باستمرار في المستشفيات لمعرفة أعداد الضحايا ومقابلة شهود العيان والنازحين القادمين من المناطق المستهدفة، مثل رجال الإسعاف وطواقم الصليب الأحمر، التواصل الدائم مع طواقم الشرطة والدفاع المدني، التواصل الدائم مع كافة الزملاء من الباحثين الميدانيين وموظفي المؤسسات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية، للوقوف على الأحداث أولا بأول.

٥-٢ أمن وسلامة الباحث الميداني

إن الحفاظ على أمن وسلامة الباحث الميداني تعد من أولويات القائمين على المؤسسة، ويجب أن تكون كذلك بالنسبة للباحث الميداني نفسه، لذلك يتوقع منه اتخاذ مجموعة من الإحتياطات منها:

الباحث الميداني عمران الرشق اثناء اعتقالة من قبل السلطات الاسرائيلية خلال تغطيته لأحداث ميدانية في مدينة القدس. نقلاً عن (أ.ف.ب)

- التأكد دائما من أن المشرف الميداني أو المدير المباشر على علم بمكان تواجد الباحث الميداني في الميدان.
- الاحتفاظ دائما بالبطاقة التي تحمل اسم المؤسسة التي يعمل فيها الباحث الميداني، ووضع البطاقة في مكان بارز على الصدر باستخدام مشبك وعدم وضعها في الجيب أو الحقيبة.
- أن يتذكر الباحث الميداني دائما أن سلامته أكثر أهمية من عملية التوثيق.
- تجنب التواجد في أماكن خطرة أو مشبوهة والحرص دائما على اختيار الوقت المناسب لإجراء المقابلات أو القيام بعملية التوثيق.
- عدم حمل مبلغ كبير من المال أو أشياء ثمينة بشكل يلفت الانتباه مما قد يعرض حياة الباحث/ الباحثة الميدانية للخطر

٥-٣ معلومات متناقضة

من المعيقات الكبرى التي تواجه الباحث الميداني خلال عمله تناقض المعلومات حول حدث أو انتهاك ما، لذلك ينبغي عليه تحديد المعلومات المتناقضة التي توصل إليها سواء من الضحية أو شهود العيان، ومن ثم العمل على الحصول على معلومات أخرى من شهود عيان آخرين، ثم يقوم بتحليل كل ما جمعه من معلومات كي يبرر أو يزيل التناقض الموجود.

٥-٤ مبالغة، إخفاء معلومات أو كذب

قد يواجه الباحث الميداني خلال عملية التوثيق أشخاصا(شهود أو ضحايا) يميلون إلى المبالغة في وصف ما تعرضوا له من انتهاك، أو يحاولون إخفاء معلومات لأي سبب كان أو حتى يكذبون بالكامل، لذا على الباحث الميداني أن يؤكد للشاهد أو الضحية في البداية على أهمية التصريح المشفوع بالقسم، وعلى أن المعلومات التي يصرح بها يجب أن تكون صحيحة وصادقة وإلا عرض نفسه للمساءلة القانونية بصورة واضحة ولكن بطريقة لبقة وذكية بحيث لا يخشى من إعطاء الإفادة، وأن يشرح أهمية أن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة سواء في قضيته أو قضايا الآخرين، ذلك أنه يمكن أن يطوى ملف قضية كاملة وقعت بالفعل، إذا تم الطعن بصدقية المعلومات كلها أو بعض منها.

٥-٥ الخوف من إعطاء معلومات

قد يمتنع الشاهد أو الضحية عن إعطاء معلومات للباحث الميداني، نتيجة الخوف من الجهة التي اعتدت عليه، أو عدم معرفته التامة بالمؤسسة التي يمثلها الباحث الميداني أو عدم ثقته وإيمانه بقضية حقوق الإنسان، وللتغلب على تلك الصعاب يمكن القيام بالتالي:

١. يتوجب على الباحث الميداني التعامل بلباقة مع مقاومة الشاهد أو الضحية، خاصة مع ضحايا التعذيب وأن يواجه ذلك

بكياسة لأن هذا النوع من المقاومة شيء طبيعي يقابل معظم الباحثين الميدانيين في محاولة الحصول على معلومات من الناس.

٢. أما فيما يتعلق بالضحايا أو الشهود الذين لا يعيرون اهتماماً أو لا يعون أهمية رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة إذا كانت الانتهاكات واسعة ومتكررة ولم يسبق حدوث مساءلة لمرتكبي تلك الانتهاكات، في هذه الحالة يتوجب على الباحث الميداني أن يقدم شرحاً موجزاً عن أهمية حقوق الإنسان مع تقديم نفسه للشاهد والتعريف بالمؤسسة من خلال توضيح الهدف العام من عملية التوثيق، والانجازات التي تم تحقيقها نتيجة مثل هذه المعلومات ، دون أن يقع في فخ إعطاء الوعود غير الحقيقية لما يستطيع أن يفعله من أجل الضحية.

٣. قد يخاف بعض الشهود من البوح بأسرار قد يترتب عليها مسئوليات، مثل أن يكون ضابطاً عسكرياً أو أمنياً شاهد جريمة قتل أو تعذيب، وهنا على الباحث أن يعمل على إقناع الشاهد بأهمية المعلومات والتأكيد على سريتها، فإذا أصر على عدم إعطاء إفادة فإن الباحث الميداني قد يطلب من الشاهد أن يخبره بها، دون أخذ اسمه أو معلوماته الشخصية، حيث يمكن للباحث أن يستفيد من تلك المعلومات بطريقة أخرى.

٥-٦ نقص في مصادر المعلومات

كثيرا ما يواجه الباحث الميداني نقصا في مصادر المعلومات خلال توثيق انتهاك أو حدث ما، فمثلا يمكن أن يحصل الباحث الميداني على معلومات من معتقل سابق أو أحد أفراد جهاز أمني، تفيد بتعرض معتقل للتعذيب، إلا أن تلك الجهة الأمنية ترفض السماح بزيارة ذلك المعتقل.

قد تصبح القضية هنا شبه مغلقة، وهو ما يحتِّم على الباحث عدم انتظار مصادر معلومات جديدة فقط، بل يجب عليه أحيانا خلق مصادر أخرى، فمثلا يمكن أن تقوم المؤسسة التي يعمل لديها الباحث بحملة إعلامية لإجبار تلك الجهة على السماح بزيارة هذا المعتقل.

وقد يكون التحدي الأكبر والأكثر صعوبة عندما يتم العثور على جثة ملقاة في حقل أو مكان ما، ولا يوجد شاهد يقدم معلومات حول هذا الحدث.

يجدر الإشارة إلى أن بعض الملفات تبقى مفتوحة لفترة طويلة حتى يتسنى الجزم فيها .

مثال من الواقع(١٤)

تناقلت وسائل الإعلام المحلية صباح الخميس ٢٠١١/١/٢٠م خبراً مفاده أن شابا فلسطينيا أصيب على حاجز بوابة دوتان العسكري الإسرائيلي الواقع جنوب مدينة جنين وأن الجنود الإسرائيليين أغلقوا منطقة الحاجز ويرفضون السماح لأحد بالاقتراب من منطقة الحاجز.

تحرك الباحث الميداني وأجرى اتصالاته الخاصة في تلك المنطقة، فتبين له أن الشاب المذكور قد سبق اعتقاله في سجون الاحتلال على خلفية التحاقه بأحد الفصائل الفلسطينية، والذي أصدر بيانا عسكريا على موقعه الالكتروني ذكر فيه أن الشهيد ينتمي لجناحه العسكري وأنه اشتبك مع الجنود وقتل، كما رجع إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية التي ذكرت أن الشاب (س.س) وصل إلى منطقة الحاجز وأخرج سلاحا وأطلق منه الرصاص على جنود الحاجز ما دفعهم إلى الرد على مصدر أطلاق النار ما نتج عنه مقتل الشاب المذكور.

بدأ الباحث الميداني البحث عن شهود العيان، إلا أنه لم يعثر على شهود عيان، لكنه عثر على مواطن أشار إلي أنه وبعد عبوره للحاجز بعدة ثوان، سمع صوت إطلاق كثيف للرصاص لفترة زمنية قصيرة، مرجحا أن إطلاق النار كان على الأغلب من طرف واحد، وبعد عملية تحقيق واسعة بدأ الباحث يذهب إلى نتيجة مفادها أن الضحية وصل إلى الحاجز وعندما أصبح مقابل الجنود أخرج سلاحه واستعد لإطلاق النار نحو الجنود الإسرائيليين الذين رصدوه وأطلقوا عليه الرصاص، إلا أن ملف القضية بقى مفتوحا دون أن تجزم «الحق» فيه بصورة حاسمة.

٥-٧ عدم قدرة الشاهد على التعبير

قد يواجه الباحث الميداني عند القيام بعملية التوثيق أشخاصاً لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم وما تعرضوا له من انتهاك، مثل ضحايا التعذيب أو إساءة المعاملة أو ضحايا الاعتداء الجنسي، وهنا على الباحث الميداني الجيد تقديم نفسه ومؤسسته بطريقة بسيطة وبلغة متواضعة يفهمها الشاهد أو الضحية، وأن يحرص على إشاعة جو من الألفة بينه وبين الشاهد أو الضحية لكي يكسب ثقته، وعلى تشجيع الضحية أو الشاهد على الحديث واستعمال لغة الشاهد ما أمكن.

ومع هذا فإن التعامل مع تلك الفئات يستوجب توفر خلفية علمية وعملية ومهارات خاصة لدي الباحث الميداني، وفي حال عدم توفرها يمكن أن يستعين بمن له تلك القدرات، فمن الممكن أن يكون الضحية أو شاهد العيان أصم أو أبكم، هنا يتم الاستعانة بمن يتحدث لغة الإشارة، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يذكر الباحث الميداني بأنه استعان بمن يجيد لغة الإشارة في تقريره، وأن يرفق مع الإفادة شهادة تثبت قدرته على التحدث بلغة الإشارة إن وجدت، ومن الجيد أن يحرر هذا الشخص رسالة تفيد أنه قام بالعمل على الترجمة ويوقع عليها.

٥-٨ طبيعة الأسئلة الموجهة إلى الشاهد أو الضحية

لا يجب أن تكون طبيعة الأسئلة التي يوجهها الباحث الميداني للضحية أو الشاهد على هيئة استجواب أو تحقيق أو استفهام، بل يجب أن تكون ذات طبيعة استيضاحية.

فقد يشعر الشاهد بالحرج أو الخوف من الإجابة على بعض الأسئلة التي قد تشعره بأنه تحت الاستجواب أو التحقيق، لذلك ينبغي على الباحث الميداني أن يكون حذراً في اختيار وتوجيه الأسئلة للشاهد أو الضحية خلال المقابلة، وأن يعطيه الوقت الكافي للإجابة عن الأسئلة، لذا يفضل أن يقوم بطرح الأسئلة ببطء ووضوح وبلغة بسيطة عند كتابة الإفادة ضمن التسلسل الموجود (والمحافظة على تسلسل المعلومات)، وإعطاء الشاهد فترة زمنية كافية للإجابة عن الأسئلة، فمثلا عوض أن يوجه الباحث الميداني سؤالاً من قبيل: أذكر الوقت والمكان بالتحديد؟ يمكنه أن يوجهه بطريقة أخرى مثل: هل يمكنك تذكر الوقت والمكان؟

٦ التقارير

سادساً: التقارير

تقديم التقارير هو عنصر ضروري وأساسي لعمل حقوق الإنسان، على أن يتلاءم ومجال عمل واهتمامات المؤسسة ونطاق عمل الراصد والموثق، حيث تعد التقارير أداة فعالة داخل أي مؤسسة تحرص على ديناميكية عمل وتواصل فعاليّن، في حين تتعدد أنواع أو أشكال التقارير المتعلقة بالرصد والتوثيق كما يلي:

٦-١ تقارير داخلية:

وهي التقارير التي يقوم بكتابتها الراصد أو الموثق من اجل استخدامها داخلياً في إطار المؤسسة، وهي تتكون من عدة أنواع:

- **تقارير دورية:** توثق العمل المنجز، وتكون دورية انسجاماً مع موضوعها، فقد تكون أسبوعية، شهرية، ربعيه، نصفية، ومن الضروري أن تعكس جميع أبعاد العمل الذي تم انجازه.
- **تقارير طارئة:** وهي تقارير تقدم بشكل سريع لتنبيه الرؤساء في العمل إلى حدث ما أو إلى ضرورة التحرك، كأن يشير التقرير إلى ممارسة نمط جديد لانتهاكات حقوق الإنسان للعمل على وقف ممارسته، أو تعرض حياة فرد أو جماعة للخطر، مما يستدعي العمل بسرعة من اجل حمايتهم.
- **تقارير عن مقابلة:** وهي من أجل تحليل النتائج المترتبة عن إجراء المقابلة دون إرفاق متن المقابلة، بحيث يضع الباحث وجهة نظره الشخصية حول الحدث، أو يعمل على توضيح وجود فجوات أو تناقضات في أقوال الشخص الذي تم إجراء المقابلة معه، وذلك من أجل تقديم صورة متكاملة ومتسلسلة عن الحدث.
- **تقارير حول أحداث محددة:** وهنا يأتي التقرير لعرض نتائج تحقيق في انتهاك ما مثل عملية اغتيال أو أحداث يلفها الغموض، وكذلك لاستعراض قضية محددة في شأن من شئون حقوق الإنسان.

٦-٢ تقارير خارجية:

وهي تقارير يقوم بكتابتها الباحثون أو المحامون المختصون في المؤسسة وهي تعتمد بالأساس على المعلومات الواردة في التقارير الداخلية، حيث من المهم أن تحتوي على كافة التفاصيل، وأن تستخدم مصطلحات موحدة، وتلتزم منهجية موحدة في استعراض وتحليل الأحداث والتعاطي مع القضايا، بحيث تتنوع أغراض تلك التقارير كالتالي:

- تقارير من أجل مخاطبة السلطات أو الجهات الرسمية في شأن من شئون حقوق الإنسان للعمل على حمايتها أو تحسينها.
- تقارير تكتب من أجل دعم حملة قانونية أو حملة ضغط للتأثير بسياسات معينة تنتهك حقوق الإنسان من أجل وقفها أو الحد من ممارستها من السلطة أو الجهة المسيطرة.
- التقارير المطلوبة في إطار منظمة الأمم المتحدة.
- التقارير الموجهة لوسائل الإعلام.

٦-٣ مبادئ أساسية في كتابة التقارير الداخلية:

- **التأكد من دقة وصحة المعلومات مع سردها بالتفصيل.**

يجب أن يتوفر في التقرير عنصر الدقة في سرد الحدث، كون التقارير من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في عملها بشكل جوهري، حيث يتم التحليل والتكييف القانوني استناداً إلى تلك المعلومات، بحث تعزز من مصداقية ومهنية المؤسسة. أو لتسهيل عملية المتابعة الفورية إذا ما احتاجت الضرورة لذلك. العنصر الآخر المهم هو التسلسل والتكامل في كتابة التقرير، بحيث يسهل على الباحث القانوني الوصول إلى التفاصيل بشكل سهل ويتفادى العودة إلى الباحث الميداني من أجل مزيد من التفاصيل.

- **السرعة وعدم الإبطاء**

يجب أن تتم كتابة التقارير عن الأوضاع أو الأحداث بسرعة لتواكب التقارير الحدث، فلا يعقل أن يكتب تقرير من أجل العمل على التدخل من الحكومة أو جهات دولية بعد فترة طويلة جداً من وقوع انتهاك ما، بحيث يستحيل التدخل بشأنها بعد ذلك. كذلك إصدار التقرير مباشرة وبسرعة من أجل إبقاء القضية حية.

- **مقدمة بسيطة:**

يتم في مقدمة التقرير عرض بسيط لموقع الحدث، فإذا كنا نتحدث عن قرية معينة، من المفيد تقديم عرض بسيط عن موقع القرية، عدد سكانها، طبيعة عملهم، وماذا يحيط بالقرية من مواقع عسكرية أو مستوطنات كما هو في الحالة الفلسطينية. أما إذا كنا نتحدث عن انتهاك وقع في منطقة خارج حدود المدينة أو القرية، أيضا يتطلب أن تشمل المقدمة تحديد هذا الموقع وبعده أو قربه بالكيلو متر عن اقرب موقع معروف، وصف لطبيعة المكان، هل هو جبلي أم صحراوي، أو أيه ميزات خاصة به تساعد وتقرب فهم تفاصيل الحدث، التطرق لتاريخ وزمن وقوع الحدث، طبيعة الانتهاك أو الحدث، من هو الضحية ومن هو الجاني وذكر شهود العيان من عدمه.

- **عرض لوضع حقوق الإنسان والأنماط :**

لا بد أن يتطرق التقرير الداخلي لأوضاع وظروف حقوق الإنسان في المنطقة المستهدفة بالتقرير، بحيث يمر ما تم رصده من انتهاكات وأنماط الانتهاكات الممارسة، فمن خلال تحديدها وحصرها يمكن معرفة إن كان هناك نمط جديد قد ظهر أو إذا كان هناك نمط ما قد توقف أو ما يزال مستمراً، وعليه إذا كان موضوع التقرير يدور حول انتهاك مثل الاغتيال، فيجب المرور على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة التي وقع فيها الانتهاك موضوع التقرير، وتحديد إذا كان نمطا جديداً أو قديما، منتشراً على نطاق واسع أم محدود، وربطه بأحداث وانتهاكات أخرى.

- **عرض للأنماط الأساسية سواء كانت ايجابية أو سلبية:**

إن التطرق لأنماط الانتهاكات أمر بديهي، وذلك للعمل على إلزام الأطراف المسئولة على احترام حقوق الإنسان، غير انه من الضروري أيضا استعراض أنماط الممارسات الايجابية التي تقوم بها الجهات الرسمية من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ، ذلك إن تركيز الضوء على آليات الحماية التي تمارسها السلطات، وإعطاء تقييم ايجابي قد يشجع على الاستمرار في تلك الممارسات، بل يمكن أن يستفاد منها في حالة كونها تتصف بالإبداعية. فإذا كان التقرير على سبيل المثال متعلقا بموضوع الاعتقال والتعذيب، فمن الطبيعي التركيز على أنماط وأساليب التعذيب الممارسة في منطقة ما، غير انه إذا تبين للباحث الميداني أن الجهات التي تقوم بالاعتقال والتحقيق مع الأفراد المعتقلين تلتزم بقواعد ومبادئ حقوق الإنسان في التعاطي مع المعتقلين، وتمارس أنماطا يمكن وصفها بالايجابية، فيجب ذكرها.

- **وجهة نظر الراصد أو الموثق في الحدث واستنتاجاته:**

في بعض الأحداث يكون التأكد من صحة ودقة المعلومات أمر في غاية الصعوبة، على الرغم من جميع الاحتياطات التي قد تتخذ، ولذلك فان وجهة نظر الباحث الميداني تغدو ركيزة أساسية في تقييم عملية التحقيق برمتها، فإذا كان موضوع التقرير يدور حول عملية قتل في ظروف غامضة، ووجد الباحث الميداني نفسه بعد قيامه بعملية تحقيق متكاملة متحفظا على النتائج التي وصل إليها، فانه هنا سيلجأ إلى خبرته الماضية وقدرته على الحكم والتقدير السليم الذي اكتسبه من خلال تجربته، بحيث يضع تقديره وتحليله وحدسه الشخصي حتى لو خالفت هذه الاستنتاجات ما تشير إليه المعلومات التي توصل إليها خلال التحقيق.

مثال من الواقع(١٥)

في حادثة مقتل صيدلي في صيدليته وسط إحدى المدن، جمع الباحث الميداني لمؤسسة «الحق» عدة تصاريح مشفوعة بالقسم من أشخاص قالوا أنهم شهود عيان، غير أن الباحث الميداني عندما أعّد تقريره كتب بخط يده:» أعتقد أن كافة شهود العيان الذين حصلت على تصريح منهم لم يكونوا حتى في المنطقة ولا يقولون الحقيقة»، وبالفعل بعد أقل من ساعتين حضر أحد شهود العيان وقال للمؤسسة أنه لم يكن حتى في المنطقة وأن أفراد عائلة هذا الصيدلي قد طلبوا منه الإدلاء بإفادة، وتبين حينها أن الصيدلي قد قتل على خلفية جنائية بحته تتعلق برفضه صرف دواء مخدر دون وصفة طبية لمدمن مخدرات.

- **تحديد مصدر المعلومات:**

في أي تقرير داخلي من الضروري الإشارة إلى مصدر المعلومات، وإبداء الرأي أحيانا في مدى الثقة بهذا المصدر، خاصة إذا كان موضوع التقرير حول انتهاكات لم يتم التأكد من صحة وقوعها. بالإضافة إلى أن ذكر مصدر أي معلومة في أي تقرير يكتب من أسس المهنية.

- **الخاتمة:**

يقوم الباحث الميداني هنا باستعراض موضوع التقرير بصورة موجزة، واضعا توصياته حول الموضوع وكيفية التعامل معه، فإذا كان التقرير ملف عن قضية قتل مثلا، فإن توصيات الباحث قد تكون باتجاه التأكيد على نتائج التحقيق ومباشرة العمل على القضية، وقد تكون في إبقاء الملف مفتوحا في انتظار معلومات أخرى، أو قد تكون التوصيات باتجاه تقييم مصدر المعلومات بكونه غير موثوق مثلا.

- **مرفقات لكل الوثائق التي تم عمل عليها:**

من الضروري تزويد التقرير بكل ما يلزم من وثائق مثل تقارير طبية، تقرير التشريح، صور، خرائط، وذلك من أجل إعطاء صورة كاملة عن موضوع التقرير.

٧ حماية المؤسسة والعاملين فيها وحفظ المعلومات وسريتها

٦-٤ أمور يجب مراعاتها عند كتابة التقارير

- **الوضوح في اللغة:**

وهي مسألة في غاية الأهمية، ذلك أن التقرير سيعتبر وثيقة قد يبنى عليها مداخلات قانونية أو قد يتم اللجوء لها بعد فترة زمنية لاحقة ومن أشخاص آخرين، ولذلك يجب أن تكون اللغة واضحة غير غامضة مع تجنب اللغة العامية، إضافة إلى كون المفردات المستخدمة يجب أن تراعي عملية الترجمة إلى لغات أخرى، لذلك يفضل استخدام مفردات مفهومة للجميع وليس في منطقة معينة. فمثلا إذا استخدم الباحث كلمة «أسمر البشرة» لوصف شخص ما، فإن هذه الكلمة ستشكل عقبة أمام الترجمة إلى اللغة الانجليزية ذلك أنها لا تعني أسود اللون، فيما يجب أن تكون المفردات المستخدمة موحدة تنطلق من لغة حقوق الإنسان والقانون الدولي المتفق عليها .

- استخدام **الاقتباس** عند الضرورة، ففي كثير من الحالات يحتاج التقرير إلى إدراج اقتباس من أقوال الضحية أو الشاهد ما يجعل التقرير أكثر قوة، ويؤكد حياديته من خلال نقله أقوال وليس الظهور كمصدر للأحكام

- ذكر **الايجابيات** إذا وجدت في حالات التقارير المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، وقد تم التطرق إليها بالتفصيل سابقاً.

- أن يقدم التقرير في وقته وحسب الضرورة والموضوع، إذ يصبح من غير المجدي التأخير في حالات كثيرة، فقد يكون موضوع التقرير يحتاج إلى تدخل سريع من قبل المؤسسة التي يعمل فيها الباحث الميداني، في هذه الحالة تأخيره يعيق العمل، ويصبح التدخل غير فعال ولا ضرورة له.

سابعاً: حماية المؤسسة والعاملين فيها وحفظ المعلومات وسريتها

٧-١ العمل في ظل حالة طوارئ

يجب على أي مؤسسة حقوق إنسان أن لا تغفل عن توفير شبكة أمان محلية ودولية، تؤمن لها غطاء للحماية حين تتعرض للاعتداء من السلطات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، بحيث تطلق تلك الشبكة حملة ضغط ودعم محلي ودولي لمنع أو وقف الاعتداء على تلك المؤسسة، ولقد استفادت الحق من شبكة حماية وأمان واسعة على مر سنوات الاحتلال الإسرائيلي.

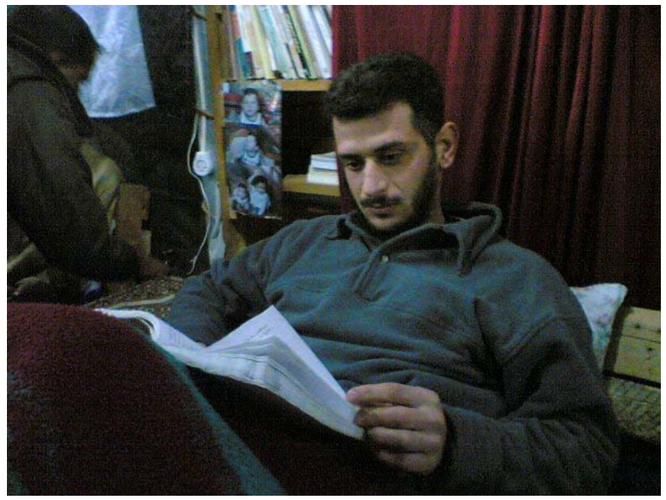

الباحث الميداني زياد حميدان في معتقل النقب الصحراوي حيث أمضى عامين تحت الاعتقال الاداري دون محاكمة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، وقد أطلقت مؤسسة الحق حملة من أجل إطلاق سراحه بالتعاون مع منظمات حقوق إنسان دولية أخرى.

هذا ويمكن لتلك الشبكة أن توفر مقرا طارئا أو مؤقتا للمؤسسة المستهدفة بالمداهمة والتخريب أو الإغلاق أو في أوقات النزاعات المسلحة، مما يمكّن أفراد المؤسسة من مواصلة العمل، الأمر الذي يساهم في استمرار عملية الرصد والتوثيق، وعليه فان توفير بدائل في حالات الطوارئ أمر في غاية الأهمية، لتبقى المؤسسة على تواصل مع الأحداث، فحين كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة تخضع لنظام منع التجول وتتعرض لعملية عسكرية إسرائيلية واسعة في العام ٢٠٠٢، كانت مؤسسة الحق تقوم بعملها بصورة فعالة ولم تتوقف عملية توثيق الانتهاكات الواسعة التي اقترفتها قوات الاحتلال، فقد كان باحثوا الحق في الميدان وعلى تواصل مع غرفة عمليات الطوارئ التي أقامتها الحق مع مؤسسات زميلة تقع مكاتبها في مدينة القدس، في الوقت الذي كان مقر الحق يتعرض للاقتحام من قوات الاحتلال الإسرائيلي في رام الله. لقد كان توفير مقر طوارئ آمن وبعيد عن أيدي قوات الاحتلال حينها عاملا حاسما في استمرار عمل الحق وتوفير الأمن والحماية للمعلومات.

٧-٢ سلامة وأمنّ الباحث

من البديهي أن تكون سلامة الباحث هي الأهم في أيّ عملية توثيق، ولهذا يجب أن تتخذ المؤسسة كافة الاحتياطات التي تضمن أمن وسلامة باحثها، حيث يجب الحرص على سلامته حتى لو كلف ذلك عدم الحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المحدد إذا كان الميدان خطراً، وأن يحدد شخص في المكتب ينسق العمل ويتواصل مع الباحثين الميدانيين دوما، فيعرف يوميا كافة تحركاتهم وأماكن تواجدهم خاصة في حالات التوتر، وذلك من اجل تدخل المؤسسة في حال تعرض الباحث للخطر، فعلى سبيل المثال كثيراً ما يتم احتجاز الباحثين الميدانيين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية كغيرهم من المواطنين، وهنا يقوم المكتب بالتدخل مع مؤسسات ومحامين لدي الجهات الإسرائيلية المعنية للتدخل كي يطلق سراحهم.

إن حفظ أمن وسلامة الباحث الميداني ليس واجباً على المؤسسة فقط، بل هو أمر واجب عليه هو أيضا، فإذا قدّر الباحث الميداني أن نزوله للميدان لتغطية قضية ما يتضمن مخاطرة كبيرة على أمنه الشخصي، فعليه أن يحاول إيجاد سبل ومصادر معلومات أخرى بديلة، لحين توفر إمكانية وصوله للميدان، كذلك عدم التواجد في أماكن خطرة، مثل شوارع تشهد اشتباكات مسلحة، أو التواجد في آماكن قد تتعرض للقصف الجوي أو المدفعي، أو العمل في مناطق تعتد خطرة ليلا، كما يجب عليه تبليغ المقر عن تحركاته دوما، كما ويجب على الباحث الميداني كشف هويته للجميع دوما إلا إذا لزم الأمر غير ذلك.

يجب على الباحث الميداني أن يكون حذراً في إيصال المعلومات التي بحوزته إن كانت تعتد «سرية» بطريقة لا تعرضه للخطر أو تعرض المعلومات للضياع أو المصادرة، فلو قام بتوثيق حالة ما ومن ثم كان عليه عبور حاجز عسكري، فقد يتعرض هو والمعلومات والضحايا أو الشهود للخطر إذا ما تم تفتيشه، ولهذا عليه أن يقوم بتأمين توصيل المعلومات إلى مقر مؤسسته بطريقة ما، مثل بعثها عبر البريد المستعجل إن كانت وثائق وسجلات.

٧-٣ سلامة وأمنّ الضحايا والشهود

قد تشكل عملية التوثيق في بعض الأحيان خطراً على الضحية أو الشاهد، لذا يجب توثيق الحالة مع الحفاظ على سرية التوثيق والحرص على عدم كشف هوية معطي المعلومات، وهنا يجب على الباحث الميداني أن يتأكد من أن لقاءه بهم سيتم في مكان آمن وبعيدا عن الأنظار، ما يساعد على تأمين عدم كشف هويتهم، فيعمل على ترتيب اللقاء بهم في مكان ليس مراقباً على سبيل المثال من الجهات التي قامت بالانتهاك، فإذا كان الموضوع يتعلق بضحية انتهاك من السلطات التي تراقب الضحية وتهدده، يجب على الباحث الميداني الترتيب مع أقرب الأشخاص الذين هم محل ثقة الضحية، متجنبا استخدام الهواتف والرسائل الالكترونية.

وفي مثل الحالات السابقة الذكر، يفضل أن يقوم الضحية بتحديد مكان اللقاء، كونه يعلم أكثر ما هي الأماكن الآمنة له، بالإضافة إلى أن ذلك يساهم في أن يكون هو مطمئنا ومرتاحا أثناء إجراء اللقاء. كما يلجأ الباحث لعدم كتابة ما يشير إلى هوية الضحية أو الشاهد على الوثائق مما يساهم في الحفاظ على سرية هوية معطي المعلومات، ثم يقوم الباحث بتأمين وصول الوثائق إلى المؤسسة التي بدورها تتابع الموضوع.

٧-٤ ترميز الوثائق والسجلات

في الحالات التي يتوجب فيها الحفاظ على سرية هوية الشهود والضحايا لمنع تعريضهم للخطر، يجب الحرص على السرية من خلال حجب هوية مقدم المعلومات أثناء عملية التوثيق وبعدها، وهو ما يدعو إلى تصميم طريقة لحفظ المعلومات دون إضاعة هوية مقدم المعلومات، ففي الإفادات المحجوبة عن النشر، تأخذ الإفادة من الضحية أو الشاهد مع عدم كتابة ما يشير إلى شخصيته، بل توثق في دفتر ملاحظات صغير، لحين إرسالها للمؤسسة، التي بدورها تحتفظ بالإفادة في مكان مخصص لها، وتحتفظ بما يشير لهوية مقدم الإفادة في مكان مخصص آخر، بحيث يتم ربط الإفادة بمقدم الإفادة من خلال نظام رموز وأرقام تصممه المؤسسة ويكون أحد الموظفين على دراية كاملة بهذا النظام، وهو ما يحمي الضحية أو الشاهد في حال وقوع الإفادة في الأيدي الخطأ لأي سبب كان.

٧-٥ أمن المكاتب

يتسم أمن المكاتب بأهمية كبيرة نظرا لأهمية الوثائق والسجلات التي تكون محفوظة في المكتب، بجانب المعلومات المخزنة في الحواسيب، والتي قد تتعرض للضياع بسبب السرقة أو التدمير أو المصادرة أو حدوث خلل في أجهزة الحواسيب أو نشوب حريق، حيث يؤدي ضياع المعلومات إلى عرقلة أو فقدان المؤسسة لإمكانية متابعة عملها، **وعليه يوصَى بالاحتفاظ بالوثائق في أماكن عليها أقفال واستعمال كلمات السر في نظم الحواسيب وعمل نسخ احتياطية، وأن يتم إخراج الوثائق ذات الأهمية بعد إجراء المسح**

الالكتروني عليها إلى خارج المكتب في مكان آمن يعرفه شخص أو اثنين على الأكثر من المؤسسة.

فيما يتعلق بالمقر أو المكتب يجب وضع أقفال على جميع الأبواب الخارجية للمبنى وعلى عدة أبواب داخلية، وأن تتمتع تلك الأبواب بدرجة عالية من الصلابة والجودة، ومما لا شك فيه أنه إذا كان هناك أشخاص يريدون اقتحام المبنى فمن المحتمل أنهم سيستطيعون كسر أي أقفال تواجههم، غير أن الهدف هو تأخيرهم إلى أطول فترة ممكنة، ذلك إن وجود أقفال خارج و داخل المبنى يمكن أن يساعد على تأخير المقتحمين وإتاحة مزيد من الوقت لوصول المساعدة، **هذا ومن المهم أن تزود المكاتب بنظام إنذار ضد السرقة والحريق وكذلك بنظام كاميرات.**

أما إذا كان من ينفذ الاقتحام جهة رسمية تقوم بعملية الاقتحام في وضح النهار وبأمر « قضائي أو قانوني»، فهنا تلعب درجة الحرص والحذر والكيفية التي تتعامل فيها المؤسسة مع قاعدة معلوماتها السرية التي لا تريد كشفها الدور الأكبر في حماية المعلومات ومنع وقوعها في يد الجهات التي تبغي الوصول إليها، من خلال إجراءات أمن المعلومات اللاحقة الذكر.

كما وينبغي **القيام بصورة منتظمة بترحيل الملفات السرية المخزنة في أجهزة الحاسوب** الموجودة في المكتب ووضعها في مكان مأمون بصورة أكبر، وأن يكون ذلك تحت مسئولية شخص أو اثنين فقط من أفراد المؤسسة الموثوق بهم، بحيث يحتفظون بتلك النسخ في أماكن لا يعرفها إلا هم كأن يضعوها في قبو بنك، وبالنسبة للسجلات والوثائق الهامة، يمكن مسحها الكترونيا «سكانينج» مما يوفر عنها نسخا يمكن حفظها بسهولة هي الأخرى.

٦-٧ أمن وسرية المعلومات

تمتلك أي مؤسسة حقوق إنسان قاعدة معلومات تشكل المصدر الذي تنطلق غالبية نشاطاتها منها، حيث تنقسم هذه المعلومات لقسمين: «معلومات علنية» لا يشكل كشفها خطراً على أحد، بل الهدف من جمعها هو نشرها عبر طرق عدة من أجل حماية حقوق الإنسان، وبشكل عام تشكل هذه المعلومات في العادة السواد الأعظم من قاعدة المعلومات. أما القسم الثاني والمتعلق «بالمعلومات السرية» فهي معلومات يجب الحفاظ على سريتها من المؤسسة لحماية الضحايا والشهود والمؤسسة ذاتها، وحتى من أجل النجاح في استكمال ملف تلك المعلومات السرية، فخلال العمل على بناء ملف جرائم حرب في منطقة نزاع مسلح ما، من المهم الحفاظ على سرية هوية الضحايا إذا ما كان النزاع مستمراً.

وعليه فإنه من المهم توفير الحماية للمعلومات السرية من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها، لذا يمكن القول أن أمن المعلومات:» هو الوسائل والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار التي قد تهدد سلامة سريتها ووجودها»، وعليه يجب توافر العناصر التالية لأي معلومات يراد توفير الحماية الكافية لها:

السرية: وهي التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من جهة أشخاص غير مخولين بذلك.

التكامل وسلامة المحتوى: التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به أو الانتقاص منه، في أيّ مرحلة من مراحل عملية التوثيق، مراحل المعالجة من تحليل وتصنيف وإدخال وفرز، وصولا إلى عملية الحفظ في الأرشيف.

استمرارية توفر المعلومات: التأكد من استمرار عمل نظام أرشيف المعلومات، واستمرار القدرة على الوصول إلى المعلومات، أي أن يكون نظام الأرشيف آمنا في ما يتعلق بحفظ المعلومات وعدم فقدانها لأي سبب كان، أي أن يكون النظام فعالا.

من الواجب على أي مؤسسة تعمل على قضايا تحتاج إلى السرية من أجل حماية الضحايا أو الشهود أو حتى طاقم المؤسسة نفسها، الحذر في التعاطي مع الموظفين والمتطوعين الجدد الذين يوجب عملهم الولوج لقاعدة المعلومات السرية إذا لم يكونوا معروفين مسبقا، كما لا يجب الدخول لقاعدة المعلومات السرية لمن هو غير مخول بالإطلاع على تلك البيانات، إن الخبرة تلعب دوراً كبيراً في مقدرة أفراد المؤسسة المخضرمين على الحكم أو تقييم أي فرد جديد ينتسب للمؤسسة، كي لا يتم اختراق معلومات تلك المؤسسة من جهات أخرى.

ولهذا يفضل أن يتم اختيار أشخاص معروفين مسبقا إذا كان عملهم يتعلق بجمع أو تصنيف أو أرشفة المعلومات السرية، فان لم يتوفر ذلك يجب أن تتم معرفتهم بصورة كبيرة والتأكد من خلفياتهم، ويتم هذا من خلال السؤال عنهم أو طلب معرفين موثوقين لهم، وأن يتم التأكد من حقيقة سيرتهم الذاتية، فهل هم من الذين عملوا مع مؤسسات حقوقية معروفة في الماضي فعلا؟ فإن صح ذلك وجب التأكد من تلك المؤسسات بطلب شهادة توصية مثلا، ومن ثم إخضاعهم لفترة عمل تجريبية لثلاث أو ست شهور، حيث أن الحياة اليومية هي المحك الحقيقي، يحتاج الأمر فقط للانتباه من شخص متمرس دقيق الملاحظة ومرهف الحس.

٧-٧ التخلص والمحو الآمن من المعلومات والبيانات

حين لا تعود المؤسسة معنية ببعض السجلات والوثائق، ولكن تبقى حريصة على حماية سريتها، يجب التخلص من تلك الوثائق والسجلات بطريقة أمنة، أي أن يقوم الشخص المخول بالتخلص من تلك السجلات بتمزيقها بواسطة آلة تمزيق الوثائق مثلا، لا أن يتم رميها في النفايات كما هي، لتقع في الأيدي الخطأ.

أما بالنسبة للبيانات الالكترونية فيجب أن يكون التخلص من تلك البيانات عبر المحوٍ الآمنٍ، ذلك انه يمكن استرجاع أي بيانات على أجهزة الحاسوب كان قد تم محوها، ولذلك يمكن اللجوء إلى المحو الآمن والذي يعني طمس البيانات المراد محوها بكتابة بيانات أخرى فوقها، و بهذا لا يعود بالإمكان استرجاع البيانات التي تم محوها، و مع أن طمس البيانات بهذه الطريقة يُصعِّب جدا استرجاعها، إلا أنه قد يمكن باستخدام تقنيات متقدمة و أجهزة متخصصة مكلفة استرجاع أجزاء منها تتفاوت حسب التقنية و الخبرة، و عموما كلما زادت مرات الطمس بتكرار كتابة بيانات بديلة مختلفة قلت للغاية إمكانية استرجاع البيانات المطموسة.

نظراً للتقدم التكنولوجي خلال العقدين الماضيين، فقد أصبح الجميع يلجأ إلى استخدام كافة وسائل الاتصال والتواصل المتطورة الحالية مثل الهواتف النقالة، الرسائل الالكترونية والانترنت، الفيديو كتفرنس، نظم الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلومات فيتم تسجيلها ونقلها وحفظها بواسطة الوسائل الرقمية مثل الحاسوبات والمسح الضوئي والأقراص المرنة والفيديو.

وبقدر ما تعتد تلك التقنيات متطورة في التعامل مع البيانات، إلا أنها تواجه مخاطر كبيرة عند محاولة أرشفتها أو نقلها، ذلك إن تلفها أو ضياعها أو سرقتها و التصنت عليها قد تحدث بكل سهولة وفي لحظة واحدة، لتفقد المؤسسة حصيلة سنوات من العمل في لحظة، نتيجة سرقة، أو إهمال لحظي، أو المصادرة، أو بسبب قصور في تقنيات تخزين البيانات، فبالرغم من بدائية التقنيات البشرية القديمة والمتمثلة بالنقش على الحجر أو الكتابة على أوراق البرديّ، إلا أنها ما تزال باقية إلى اليوم رغم مرور آلاف السنوات، بينما تتلف مشغلات الأقراص الصلبة، كما يمكن لخدش بسيط أن يتلف الأقراص المدمجة لتضيع معلومات هائلة في لحظة، بل يمكن أن تكشف أسرار مهمة فقط من خلال التصنت على الهواتف أو الرسائل الالكترونية أو اختراق نظم المعلومات عبر الانترنت، لذا من الأفضل أن يتم الاحتياط لهذه اللحظة، بحفظ نسخ أخرى إضافة إلى توفير التقنيات التي تساعد على استرجاع البيانات المفقودة حين يمكن ذلك، غير أن الأهم هو في الاحتفاظ بنسخ ورقية عن تلك المعلومات قدر الإمكان.

كذلك فإن العمل على حماية البيانات من محاولات الاختراق والتصنت مهمة جداً، فلا يجب الاحتفاظ بالبيانات المهمة والسرية على أجهزة كمبيوتر موصولة بأجهزة الكمبيوتر الأخرى في المقر والتي تتصل بالإنترنت، وذلك لحماية البيانات من عمليات الاختراق والسرقة.

كما يجب أن يكون الأفراد أو الشركات المتخصصة في مجال التقنيات الالكترونية موثوقين بالنسبة للمؤسسة، فلا يتم تسريب معلوماتها من خلال أحد ما، ولذلك يفضل أن يكون لدي المؤسسة موظف متخصص وموثوق عوضا عن التعامل مع من هم من خارج الطاقم.

مثال من الواقع (١٦)

تعرض مكتب مؤسسة « الحق» للاقتحام عدة مرات من قوات الاحتلال الإسرائيلي، كان آخرها في العام ٢٠٠٢ خلال العملية العسكرية الواسعة التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية، حيث عاث الجنود فساداً في المكتب دون أن يسجل فقدان لأي نوع من المعلومات، ذلك أن « الحق» تستخدم تقنيات الأمن والحماية بصورة فاعلة.

٨ ملحق تجارب من الواقع

الجزء الثامن

ثامناً: ملحق تجارب من الواقع

١. تجربة توثيق مجزرة الحرم الإبراهيمي كما يرويها الباحث الميداني الذي قام بعملية توثيقها.

وقعت مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف فجر يوم الجمعة الموافق ١٩٩٤/٢/٢٤م الموافق ١٥ رمضان، على يد الضابط والمستوطن الإسرائيلي باروخ غولدشتاين، الذي نجح في التسلل لداخل الحرم الإبراهيمي عند حوالي الساعة الرابعة والنصف فجرا على الرغم من وجود جنود إسرائيليين يقومون بحراسة الباب الرئيسي للحرم، حيث دخل إلى مصلى الحرم الإبراهيمي فاتحا النار من بندقية آلية على المئات من المصلين الفلسطينيين الذين كانوا ساجدين أثناء الصلاة، ثم استخدم عددا من القنابل اليدوية، وقد استمر بإطلاق النار حتى تمكن بعض المصلين منه عندما كان يغير مخزن بندقيته وقتلوه في إحدى زوايا الحرم الإبراهيمي.

هذا وقد سقط في هذه المجزرة ٢٩ شهيدا وعشرات الجرحى، في حين تصاعدت الأحداث في مدينة الخليل والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي نظام منع التجوال المشدد على مدينة الخليل بأكملها في ظل مظاهرات عارمة وتم إغلاق مشدد على مداخل المدينة ووضع الحواجز العديدة على الطرق المختلفة المؤدية لمحافظة الخليل، و في نفس اليوم سقط عشرة شهداء من أحداث المظاهرات وازداد عدد الجرحى ليصل إلى المئات بمدينة الخليل لوحدها.

ومع وصول اخبار المجزرة بادرت عند السادسة صباحا بالاتصال على عدد من اهالي مدينة الخليل وخاصة سكان البلدة القديمة للمدينة، حيث أكدوا وقوع مجزرة كبيرة في الحرم دون معرفة تفاصيل أخرى، لذا حاولت الوصول عبر طرق ترابية إلا أنني فشلت، وكدت أتعرض لإطلاق نار من جنود الاحتلال عندما كررت المحاولة، فقمت بالتوجه إلى مستشفى الحسين الحكومي في مدينة بيت لحم، لأنني شاهدت العديد من سيارات الإسعاف تتجه بذلك الاتجاه، وهناك تحدثت مع احد الجرحى والذي كان مصابا بعيار ناري في الفخذ، كما سمح أحد الأطباء لي بالدخول إلى مبنى الطوارئ ورأيت عملية إسعاف المصابين مباشرة.

أكد لي الشاب الجريح أنه شاهد مستوطنا مسلحا يطلق النار على المصلين بصورة عشوائية، كما أكد لي أيضا انه شاهد عشرات الجثث ومئات المصابين داخل الحرم وخارجه، كما أكد حدوث إطلاق النار بكثافة خارج الحرم وانه شاهد أشخاص يسقطون على مدخل الحرم، وقد تمكنت من اخذ إفادته في اقل من ٧ دقائق قبل ان يدخل إلى غرفة العمليات.

على إثر ذلك تحدثت مع مسئول البحث الميداني في حينه، وكانت الساعة السابعة والربع صباحا وبدوره طلب مني إرسال فاكس بما لدي من معلومات بالسرعة الممكنة .

تمكنت من إرسال فاكس بالإفادة التي حصلت عليها وتقرير أولي عن الحدث، ومن ثم عدت لمستشفى بيت جالا الحكومي حيث قابلت العديد من المواطنين ممن رافقوا المصابين وبعض المصابين الذين كانوا بحالة تسمح لهم بالحديث، وقد أكدوا جميعا تفاصيل الحدث، فبقيت على تواصل مع مكتب المؤسسة إلى ما بعد ساعات الظهيرة، وذلك بواسطة الهاتف الأرضي، ففي ذلك الوقت لم تكن الهواتف النقالة متاحة، حيث زودتهم بكل ما جمعته من معلومات، وأصدرت الحق عددا من البيانات والمذكرات للجهات المختصة.

حاولت الوصول إلى مدينة الخليل للوقوف عن كثب على تفاصيل الأحداث، إلا أنني لم أتمكن من ذلك يومها، لكني تمكنت من التسلل إلى مدينة الخليل في اليوم التالي وبرفقتي زميل آخر، ونجحنا في الوصول إلى المستشفى الأهلي، وقمنا بمقابلة العديد من الجرحى الذين كانوا من شهود العيان، وحصلنا منهم على عدد من الإفادات ، التي أكدت مرة أخرى ما توصلت إليه من حقائق في اليوم الأول للمجزرة.

ثم وباشرت بتعبئة استمارة لكل شهيد واخذ إفادة ممن لديه معلومات واضحة تفيد في رسم صورة أوضح، كما كنت احصل على إفادات أخرى لتأكيد الحدث، خصوصا في حالات مشاهدة إطلاق النار داخل وخارج الحرم.

استمرت عملية التوثيق الميدانية آنذاك في ظل ظروف خطرة للغاية، حيث استمر نظام منع التجول على مدينة الخليل لمدة شهر تقريبا، ومع هذا تمكنت من تعبئة الاستمارات واخذ الإفادات الكافية عن المجزرة داخل وخارج الحرم.

كنت حينها استخدم سيارتي الخاصة أذكر أنني تعرضت أكثر من مرة لإطلاق نار من دوريات الجيش الإسرائيلي، وفي مرة أخرى أذكر أن سيارة حرس حدود عسكرية قامت بمطاردتي وأنا أقود سيارتي في حارة الجعبري بالبلدة القديمة، وخلال هروبي منها واجهتني سواتر من الحجارة والإطارات المشتعلة، فاضطررت للمرور عن تلك السواتر والنيران بالسيارة، وقد خاطرت باشتعال السيارة على أن يمسكني جنود حرس الحدود المعروفين بأنهم لا يعرفون الرحمة، إضافة لخطر مصادرة كل ما لدي من معلومات ومنها ما هو محجوب عن النشر، لكني نجوت بأعجوبة من تلك الحادثة، أما سيارتي فقد تضررت عدة مرات حيث اذكر أن عددا من الجنود وجدوا سيارتي متوقفة في فناء منزل، فقاموا بتحطيم زجاجها دون أي سبب.

كانت تجربة العمل في ظروف مجزرة الحرم الإبراهيمي الأقوى والأكثر رعبا وألما في حياتي كباحث ميداني حتى ذلك التاريخ، فهي مؤلمة جدا بسبب صدمة الضحايا الذين قابلتهم، وهي خطرة أيضا لأنني قمت بالتوثيق أثناء منع التجول وعدم وجود مواصلات عامة ، فكنت أعمل سيرا على الأقدام أو استخدم سيارتي الخاصة.

ومن صعوبات الحصول على المعلومات في تلك التجربة هو مقتل غولدشتاين نفسه داخل الحرم من المصلين الذين نجوا من القتل، ذلك أنه من المعروف عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي الازدواجية في التعامل، حيث أنها تلاحق الفلسطيني حين يدافع عن نفسه وتطلق سراح المجرم الإسرائيلي عندما يعتدي على الفلسطينيين، ولهذا كان الكثير من شهود العيان يرفضون الإدلاء بمعلومات خوفاً من أن تلصق تهمة القتل بهم.

٢. تجربة توثيق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة..«عملية الرصاص المصبوب» من ٢٠٠٨/١٢/٢٧ إلى ٢٠٠٩/١/١٨. يرويها الباحث الميداني الذي قام بعملية توثيقها.

عند حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٧ وفور سماعي دوي الانفجارات المتتالية التي استهدفت المقرات الأمنية والحكومية في قطاع غزة – يتركز معظمها في محيط منطقة سكني غرب مدينة غزة- توجهت مسرعا إلى أماكن تلك الانفجارات لاستطلاع الأمر، خاصة وأن عمليات قصف المقرات الأمنية والحكومية جاءت فجأة ودون إعلان مسبق من الجيش الإسرائيلي.

قمت بمعاينة المقرات الأمنية التي تم استهدافها في مدينة غزة، حيث شاهدت بعيني عشرات القتلى والجرحى الذين سقطوا جراء عمليات القصف، وقمت بالتقاط عدد كبير من الصور للقتلى والجرحى والمقرات المدمرة، على الرغم من إصابتي بحالة من الرعب والإرباك كباقي المواطنين في غزة، خاصة وأن عدد الضحايا كان كبيراً جدا والقصف ما يزال مستمر، فكنت أساعد المواطنين وعناصر الشرطة في حمل المصابين والقتلى والتوجه بهم مشيا على الأقدام إلى مستشفى الشفاء القريب من المكان، فكنت أتوجه إلى المستشفى لمعاينة الضحايا ومحاولة إحصاء عددهم، حيث تم وضع جميع القتلى في الساحة المقابلة لثلاجات الموتى بسبب اكتظاظ الثلاجات بالقتلى جراء عمليات القصف.

ثم توجهت إلى محافظة شمال غزة لمعاينة المقرات الأمنية التي تم استهدافها والتقاط بعض الصور، وكذلك إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا لإحصاء عدد الضحايا.

كان من الصعب وسط تلك الظروف التفكير في انجاز أعمال توثيق في ظل الخوف الشديد والانشغال في تأمين عائلتي وضمان مغادرتها المنزل، ومع هذا قمت بواجبي تجاه عملي وقمت بتوثيق عمليات القصف وأعداد الضحايا، علما بأنه كان من المستحيل آنذاك الحصول من إدارة المستشفيات على أرقام أو أسماء للضحايا بسبب حالة الفوضى ووجود آلاف المواطنين داخل المستشفيات ونزوح عشرات العائلات للإقامة داخل المستشفيات هربا من القصف الإسرائيلي، الأمر الذي دفعني إلى إحصاء الضحايا من خلال التعرف على كل شخص بتفقد جثته داخل غرف الثلاجات وفي الساحة المقابلة، ومن ثم معرفة تفاصيل الحادث من عائلته أو أقاربه أو من يتعرف عليه في وقت لاحق، كما كنت على اتصال مباشر يوميا مع رئيسة الدائرة في المؤسسة نينا عطا الله لتزويدها بكافة المعلومات والبيانات اللازمة أولا بأول على الهاتف بسبب انقطاع التيار الكهربي عن قطاع غزة بالكامل منذ بداية الحرب.

وبسبب تصاعد وتيرة القصف واستهداف مناطق كثيرة ومساجد ومدارس ومنازل المواطنين في محافظتي غزة وشمال غزة، كنت اعمل على مدار الساعة ما بين المحافظتين للقيام بأعمال التوثيق في أماكن القصف وداخل المستشفيات ومقابلة الضحايا والمواطنين النازحين من أماكن سكنهم قرب الحدود أولا بأول، وأقوم بمتابعة كافة الأحداث مع رئيسة الدائرة باستمرار.

وفي ظل استمرار القصف الجوي لقطاع غزة بالكامل، لم يكن بالإمكان الحصول على تصاريح مشفوعة بالقسم أو القيام بعملية توثيق كاملة لأي ملف، غير أن كافة الأحداث الجارية كانت تصل إلى المؤسسة عبر الهاتف بعد التحقق منها ومعرفة تفاصيلها.

وعقب بداية العملية البرية بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣، تصاعدت حدة عمليات القصف وإطلاق النار واستهداف المنازل السكنية، فزاد عدد الضحايا بشكل غير مسبوق، وتقطعت الطرق بين المحافظات ووصل الجيش الإسرائيلي إلى عمق المحافظات خلال توغله على الأرض، فكنت أقوم بتوثيق كافة الأحداث الجارية في المناطق التي أتمكن من الوصول إليها بين المحافظتين والتحقق منها مع الحفاظ على تواصل دائم مع كافة الباحثين الميدانيين في المؤسسات الأخرى، وكذلك رجال الإسعاف والطواقم الطبية والصليب الأحمر والصحفيين للتحقق من الأنباء والمعلومات التي تصلن من المناطق التي كان يعلنها الجيش الإسرائيلي مناطق عسكرية مغلقة، هذا بالإضافة إلى التواجد باستمرار في المستشفيات لمعرفة عدد الضحايا الذين يصلون ومقابلة المواطنين الذين يصلون مع الضحايا للوقوف على كل

حادث على حدا على مدار الساعة.

وبسبب تعذر الوصول إلى كافة المناطق التي تجري فيها العمليات الإسرائيلية، كان لزاما توزيع الجهد بشكل فعال لكي أتمكن بمفردي من توثيق اكبر عدد ممكن من الأحداث الجارية، لذا وكلما كنت اعلم بوقوع حدث ما يمكنني الوصول إليه أتوجه مباشرة لتوثيقه وخاصة عمليات الاغتيال وقصف المدنيين .

وقد كنت أتواجد من حين لآخر في مراكز الإيواء التي فتحتها وكالة الغوث لإيواء النازحين والمشردين من مناطق التوغل والاشتباكات، لمعرفة أعداد النازحين وأماكن سكناهم والخدمات المقدمة لهم، إضافة إلى التواصل مع غرفة عمليات الوكالة، وكنت أقوم بالتقاط صور لمراكز الإيواء وتصوير حياة النازحين بداخلها والحصول على بعض التصاريح المشفوعة بالقسم والإفادات المصورة التي تصور ما حدث معهم من لحظة مغادرة منازلهم هربا من القصف والاجتياح.

أذكر أنني استقبلت في منزلي عند بداية الحرب أعداد كبيرة من الأقارب الذين هربوا من منازلهم بسبب توغل الجيش الإسرائيلي وعمليات القصف، لكنني اضطررت مع أسرتي وبقية الأقارب إلى ترك المنزل واللجوء إلى منازل أقارب آخرين لنا بسبب نفاذ المياه والغاز والطعام وكذلك بسبب اجتياح المنطقة التي اسكن فيها.

وعقب إعلان الجيش الإسرائيلي عن نهاية العملية العسكرية على قطاع غزة، صباح يوم ٢٠٠٩/١/١٨، بدأت أقوم بعملية توثيق كاملة لما جرى من أحداث مروعة في مناطق محافظتي غزة وشمال غزة، فحصلت على عدد كبير من الإفادات المشفوعة بالقسم التي تتطرق لمعاناة المواطنين وقصص الضحايا خلال الحرب جراء أعمال القتل والقصف العشوائي وهدم وتدمير المنازل وأخذ المواطنين كدروع بشرية وأعمال التجريف للأراضي والمنازل والمزارع والمصانع.

وقد انخرطت ضمن فريق عمل مع مؤسسات أخرى لحقوق الإنسان في عملية توثيق القتلى والمنازل وتعبئة الاستمارات المتنوعة لإحصاء الضحايا والمنازل، ثم انخرطت ضمن فريق عمل مكون من محامين وباحثين ومتخصصين من مؤسسات حقوقية أخرى للعمل على إعداد ملفات جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على غزة، بعد أن أوكلت لي مهمة الإعداد والإشراف على إعداد تلك الملفات.

٣. تجارب توثيق قضايا محددة كما يرويها الباحثين الميدانيين الذين وثقوها

الحالة الأولى: تجربة توثيق حالة وفاة بسبب التعذيب في السجون

في صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٣/٥، قام شخصان بالتعريف عن نفسيهما لوالد الضحية (س-١٩ عاما) بأنهما من جهاز المباحث العامة في الحكومة المقالة في قطاع غزة، حيث اعتقلا الضحية (س) وشقيقه (و - ١٥ عام) بتهمة سرقة مبلغ مالي من أحد الجيران، وخلال الاعتقال قام عنصرا المباحث بالاعتداء على الضحية وشقيقه في الشارع بالضرب المبرح أمام والدهما، بعدها اقتيد الضحية إلى مركز الشرطة ، ليحتجز لمدة أسبوعين خضع خلالهما للتعذيب الجسدي القاسي حسب إفادة والده الذي روى رؤيته لآثار تعذيب واضحة على جسد ابنه حين زاره لعدة دقائق، كما علم من ابنه بأنه يخضع لتعذيب شديد وضرب مبرح باستمرار على أيدي عناصر الشرطة، وبعد عدة أيام من تلك الزيارة حضر جيب شرطة إلى منزل الضحية واخبر عناصر الشرطة والده بأنه موجود في المستشفى وأمروا والده بجلب غطاء وطعام لابنه، وعند وصول والد الضحية للمستشفى وجد ابنه في حالة موت سريري وعلامات تعذيب وضرب مبرح على جسمه وهو تحت حراسة عناصر الشرطة، حيث توفي بعد ساعات، وقامت النيابة باستدعاء عائلته لحضور مراسم الدفن، كما ورفضت استخراج شهادة وفاة للضحية رغم إصرار الأهل».

كيفية توثيق الحالة:

فور سماعي خبر وفاة فتى كان محتجزا لدى جهاز الشرطة في أحد المستشفيات جراء تعرضه للتعذيب توجهت فورا إلى المستشفى مزودا بكاميرا للتحقق من صدقية الخبر ومن ثم توثيق الحالة، حيث قابلت عائلة الضحية في المستشفى لمعرفة اسمه وعمره وتفاصيل اعتقاله، ثم علمت بوجود جثة الضحية في قسم الطب الشرعي، لكني لم أتمكن من تصوير جثة الضحية أو مشاهدتها، بسبب منعي من ذلك من قبل عناصر الأمن.

مراحل توثيق الحالة:

كانت البداية بالتوجه للميدان...، أي إلى المستشفى حيث جثة الضحية حسبما جاء في المعلومات التي وصلتني، وفي المستشفى وعند مقابلة عائلة الضحية تأكدت من صحة المعلومة الأولية ثم جمعت منهم كافة التفاصيل اللازمة مثل متى تم احتجازه؟ وعلى يد من؟ وكيف وأين تم احتجازه؟ وسبب الاحتجاز؟ وهل يعاني من أي أمراض في السابق....الخ.

بعد ذلك توجهت إلى قسم الاستقبال في المستشفى للتحقق من ساعة وتاريخ دخول الضحية للمستشفى وسبب دخوله، ثم قابلت بعض الشهود اللذين رؤوا الضحية في غرفة العناية المركزة في المستشفى، كما قابلت الأطباء الذين أشرفوا على تقديم العلاج للضحية، وبعد ذلك حاولت دخول قسم الطب الشرعي لألتقط بعض الصور للجثة أو على الأقل إلقاء نظرة عليها، ولكن الشرطة منعتني من ذلك.

فيما بعد توجهت إلى منزل الضحية وقابلت والديه فعلمت منهما بأن ابنهم قد دفن بمعرفة النيابة حيث حصلت على تصريح مشفوع بالقسم من والد الضحية ، ثم قمت بتعبئة استمارة للضحية وحصلت على صور شخصية له، وعندما طلبت من والده نسخة عن التقرير الطبي وشهادة الوفاة، أخبرني بأن إدارة المستشفى رفضت إعطاؤه تقرير طبي وشهادة وفاة بأمر من النيابة، وبعد مراجعة النيابة تم رفض منح والد الضحية تقرير طبي وشهادة وفاة دون إبداء أي أسباب، حيث علمنا أن النيابة قامت بتشريح الجثة دون معرفة الأهل، وبعد ذلك قمت بإعداد تقرير بنتائج التحقيق وأرسلته إلى إدارة المؤسسة.

الصعوبات التي واجهت توثيق الحالة:

١. إن أول الصعوبات هي رفض أجهزة الشرطة والنيابة العامة وقسم الطب الشرعي وإدارة المستشفى تقديم أي معلومات حول الواقعة والتعتيم الشديد على الحادث.

٢. منع الشرطة لكافة الباحثين الميدانيين أو الصحفيين من الوصول إلى مكان الضحية.

٣. التناقض وإخفاء المعلومات بسبب خوف شهود العيان في المستشفى.

٤. حالة ارتباك عائلة الضحية بسبب فظاعة مصابهم وعدم القدرة على الحديث.

٥. عدم إمكانية فضح الانتهاك والتدخل القانوني بسبب الوضع القائم في قطاع غزة.

الحالة الثانية: تجربة توثيق إبعاد مواطن من الضفة الغربية إلى قطاع غزة تنفيذا لقرار سلطات الاحتلال رقم ١٦٥٠ .

بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢١ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد المواطن (أ.س. ص) البالغ من العمر ٤٠ عاما وهو متزوج ولديه ولد عمره ١٠ سنوات، ويعمل ضابط في جهاز البحرية في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويسكن مع زوجته وابنه في قرية ذنابة قضاء طولكرم، وهو من الفلسطينيين الذين عادوا إلى أرض الوطن عبر معابر غزة خلال العام ١٩٩٤ ضمن اتفاقيات أوسلو.

ملخص الواقعة: اعتقل المواطن (أ. س. ص) لدى الجيش الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠١/١١/١ وصدر بحقه حكم من محكمة إسرائيلية بالسجن ٩ سنوات، وقضى مدة محكوميته في عدد من السجون الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية، وبتاريخ ٢٠١٠/٤/٢١ انتهت مدة محكوميته، وبعد تحقق إدارة السجن من أوراقه الثبوتية وإتمام إجراءات الإفراج عنه، وبينما كان يستعد لصعود الحافلة لكي تقله إلى حاجز الظاهرية جنوب الضفة الغربية حيث تنتظره زوجته وابنه، أبلغه أحد الضباط من إدارة السجن بأن لديه أوامر بإبعاده إلى قطاع غزة تنفيذا للقرار ١٦٥٠ الصادر عن الحكومة الإسرائيلية، وذلك بحجة أن رقمه الوطني صدر في غزة عندما عاد إلى الوطن عام ١٩٩٤ قادما من اليمن.

وبعد أن رفض المواطن (أ .س. ص) هذا القرار ورفض الصعود إلى الحافلة وتحاور مع إدارة السجن وأبلغهم بأنه يقيم وعائلته في طولكرم في الضفة الغربية وليس له عائلة أو بيت أو أقارب في غزة، ساومه بعض الضباط من إدارة السجن كي يقوم بالتوقيع على تعهد يقبل فيه أن يمضي فترة ٦ أشهر إضافية داخل السجن ويتحمل خلالها مسئولية أية قرارات تصدر عن إدارة السجن أو الجيش الإسرائيلي بحقه، أو قبوله بقرار الإبعاد إلى غزة، فرفض التوقيع على التعهد فقام الجيش الإسرائيلي بإبعاده إلى قطاع غزة.

كيفية توثيق الواقعة:

علمت بخبر إبعاد المواطن (أ. س. ص) من مصادري الخاصة، كما علمت بتواجد المواطن (أ. س. ص) باستمرار في خيمة اعتصام قرب معبر آيرز شمال قطاع غزة، فتوجهت إلى خيمة الاعتصام لإجراء مقابلة معه بهدف التعرف على تفاصيل الحدث، ثم أعددت تقريرا عن الحالة.

مراحل توثيق الحالة:

بعد إجراء مقابلة مع الضحية، تم الاتصال مع منسق البحث الميداني في المؤسسة وتزويدهم بعنوان وأرقام هواتف عائلة المواطن أ. س. ص لكي يتمكن باحث المؤسسة الميداني في منطقة طولكرم في الضفة الغربية من زيارة عائلته ومقابلتهم لاستكمال عملية التوثيق، كما حصلت من الضحية على تصريح مشفوع بالقسم حول الإجراءات التي تخللت قرار إبعاده إلى غزة، وكيف تضرر من قرار سلطات الاحتلال ١٦٥٠، ثم قمت بتوثيق اعتصام الضحية في خيمة قرب معبر آيرز احتجاجا على قرار إبعاده، الذي تخلله عمليات إطلاق نار متكررة من الجيش الإسرائيلي عليه كلما حاول الاقتراب من المعبر، وبعدها قمت بإعداد قائمة بكافة الأشخاص الذين تم إبعادهم من داخل الخط الأخضر إلى قطاع غزة، وأعددت تقريرا مفصلا زودت به دائرة التوثيق في المؤسسة.

الصعوبات التي واجهت عملية التوثيق:

١. صعوبة الوصول إلى مكان الضحية بسبب تواجده في مكان قريب من الحدود وتكرار إطلاق النار عليه.

٢. صعوبة مقابلة الضحية بسبب انشغاله المستمر مع وسائل الإعلام المختلفة التي تابعت الحدث.

٣. تردد الضحية في التصريح للباحث حول تفاصيل الحدث بسبب توقيعه لوكالة بمتابعة الموضوع لمؤسسة داخل الخط الأخضر.

الحالة الثالثة: توثيق استفزازات الجنود على احد الحواجز العسكرية

بعد وصول سيدة فلسطينية برفقة والدها وزوجها إلى حاجز بوابة برطعه حيث هم من سكان القرية، وفور مرور السيدة عبر ألآت فحص المعادن الموجودة على الحاجز المذكور، أرغمت على الخضوع للتفتيش العاري داخل غرف خاصة بذلك بعد أن أشارت ألآت كشف المعادن إلى وجود معادن في ملابس السيدة.

ورغم محاولات السيدة تجنب ذلك التفتيش ومحاولات زوجها ووالدها ثنيّ عناصر شركة الأمن الإسرائيلية العاملة على الحاجز عن ذلك إلا أنهم أصروا ودفعوا بها إلى إحدى غرف التفتيش، وهنا وقع عراك بالأيدي مع زوجها وأرغم والدها على مغادرة الحاجز نحو برطعه، حيث تم اعتقال زوج السيدة من الجيش الإسرائيلي الذي تدخل فور وقوع العراك لصالح عناصر شركة الأمن، أما السيدة فقد أرغمت على التفتيش شبه العاري من قبل سيدات يعملن في شركة الأمن الإسرائيلية.

هذا وقد عبر سكان برطعه عن خشيتهم من وجود كاميرات تصوير في غرف التفتيش تبث إلى أجهزة كمبيوتر يشاهدها عناصر شركة الأمن الرجال في غرف خاصة.

كيفية توثيق الحالة

فور علمي بالحالة من مصادري الخاصة في قرية برطعة، عملت على الحصول على أرقام هواتف أسرة السيدة وأجريت معهم اتصالا هاتفيا، حيث حصلت على معلومات أوليه وعامه حول الحادث ، ثم طلبت من والد السيدة مقابلتي خارج برطعة لأني لا أستطيع دخولها، وهو ما تم فعلا حيث التقيته في مقهى عام في مدينة جنين، وعرفته على نفسي وعملي ومؤسسة الحق بشكل جيد وواضح وأطلعته على هدف هذه المقابلة، ثم حصلت منه على تصريح مشفوع بالقسم بالتفصيل الدقيق والموسع لكل ما وقع مع ابنته وزوجها.

الصعوبات التي واجهت عملية التوثيق

١. عدم القدرة على الدخول إلى قرية برطعه بسبب وجودها خلف جدار الضم والتوسع لمقابلة السيدة ما يعني نقص في مصادر المعلومات.

٢. عدم موافقة والد السيدة على اصطحابها إلى خارج برطعه لإجراء المقابلة، ما يعكس صعوبة القدرة على مقابله السيدات اللواتي يتعرضن لانتهاكات إسرائيلية بسبب التقاليد الاجتماعية السائدة في المنطقة.

٣. عدم قدرتي على الدخول إلى حاجز بوابة برطعه للاطلاع على مراحل وإجراءات التفتيش هناك لتحقيق الوصف الدقيق لتلك العملية

الحالة الرابعة: إطلاق النار على مواطن فلسطيني وقتله داخل منزله.

اقتحمت قوه عسكرية إسرائيلية راجلة في منتصف ليله ٢٠١٠/٩/١٧م مخيم نور شمس الواقع قرب مدينة طولكرم، حيث شن الجنود حملة دهم وتفتيش لمنازل المواطنين ومنها منزل محمد أبو شلبايه، وطلب الجنود منه إرشادهم إلى منزل شقيقه إياد أبو شلبايه الواقع داخل المخيم، وفور وصول القوة إلى محيط منزل إياد عملوا على محاصرته بشكل محكم ثم اقتحم عدد منهم منزل إياد عبر تفجير بوابة المنزل الرئيسية واقتحموا غرفة نوم إياد الذي كان نائما في فراشه حيث قام الجنود بإطلاق النار عليه بشكل مباشر ليصاب بثلاث رصاصات من مسافة لا تتجاوز المترين وتوفي على الفور، ثم اخذ الجنود جثته معهم إلى خارج المخيم وسلموه للهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة طولكرم لاحقا.

كيفية توثيق الحالة

فور ورود أنباء لي حول الحادث توجهت مسرعا إلى مخيم نور شمس لمقابلة شهود العيان ومعاينة مسرح الحادث وجمع الأدلة المادية للوصول إلى رواية وتفاصيل دقيقه حول الجريمة.

صعوبات توثيق الحالة

١. حاولت الوصول سريعا إلى مكان الحادث فور علمي به إلا أن مداخل مدينة طولكرم أغلقت بالحواجز العسكرية مما أعاق الوصول لساعتين على الأقل وهي فتره مهمة لجمع الأدلة المادية من مسرح الحادث.

٢. توفر شهود عيان من بداية العملية العسكرية وحتى لحظة صعود الجنود إلى منزل إياد، في حين لم يتوفر الشهود لحظة اقتحام غرفة نوم إياد وإطلاق النار نحوه وقتله بشكل مباشر، حيث تواجد إياد وحده في المنزل في تلك الليلة، لذلك كان الاعتماد على الأدلة المادية الميدانية، معاينة مسرح الحادث، أقوال شهود العيان، ربط تلك المعلومات بالأدلة الميدانية والمادية لمسرح الحادث وتحليلها.

٣. تطابقت المعلومات بشكل كبير، مع اختلاف شهود العيان حول عدد الطلقات النارية التي سمعوها داخل غرفة نوم إياد أبو شلبايه، فمنهم من ذكر انه سمع صوت رصاصه ومنهم ذكره انه سمع ثلاث رصاصات، وقد تم تجاوز التناقض عبر معاينه مسرح الحادث، حيث عثر داخل غرفة نوم إياد على ثلاث رصاصات فارغة مما يعني إطلاق ثلاث رصاصات نحو جسد إياد وليس رصاصه واحده، الأمر الذي أكده أيضا التقرير الطبي الصادر من مستشفى (ثابت ثابت الحكومي) في مدينة طولكرم الذي نقلت إليه جثة الضحية لاحقا.

أمثلة على انتهاكات مزعومة كشفتها وحدة البحث الميداني

كثيرة هي الأمثلة عن انتهاكات تمكن أفراد وحدة البحث الميداني من اكتشاف أنها مزعومة، وأنه لا يوجد للاحتلال أيه صلة بها، نذكر منها:

١. وثق الباحث الميداني للحق حادثة اقتلاع عين سيدة أدخلت إلى مستشفى في شمال الضفة الغربية، وذكر التقرير أن سبب اقتلاع العين هو رصاص مطاطي، وفي تحقيقات الباحث تبين أنه لم يكن في المنطقة أي تواجد للجيش الإسرائيلي وعندما توجه إلى قرية المواطنة المذكورة للاستفسار تبين له أن زوجها كان ضربها مستخدماً آله حادة أصابت العين أثناء عملية الضرب.

٢. وثقت الوحدة عدد كبير من حالات قتل نساء فلسطينيات على خلفية اتهامهن بالتعامل مع سلطات الاحتلال، وتبين في كثير من تحقيقات «الحق» أن بعضهن بريئات وليس لهن أية علاقة لا من قريب أو بعيد بتعامل مع الاحتلال، وأن كل ما في الأمر أن قتلهن جاء من قبل أقارب لهن اغتصبوهن ولما تكورت بطونهن جراء الحمل قتلوهن بأنفسهم تحت ذريعة التعامل مع الاحتلال.

٣. في حادثتين منفصلتين وجدت فيهما جثتين كل معلقة (في مواقع مختلفة) على شجرة زيتون وبعد أن استكملت «الحق» تحقيقاتها وبضمنها تشريح الجثة تبين أن الحادثة هي انتحار وكانت «الحق» قد توصلت عبر تحرياتها إلى أسباب كل حادثة انتحار وبلغت العائلات المعنية بذلك وتركت لهذه العائلات حرية الإفصاح عن الحقيقة.

٤. قتل شاب فلسطيني على ايدي زملاءه الذين كانوا يعبثون بالسلاح في إحدى مناطق قطاع غزة، وذكرت التقارير انه قد قتل بأيدي الجيش الإسرائيلي، لكن الباحث الميداني شك في الرواية وثبت من خلال تحرياته أنه لم يكن هناك أية تواجد للجيش في المنطقة، وعندما تفقد الجثة تبين له أن المسافة التي أطلقت منها الرصاصة قريبة جدا وقام بتوثيق الحالة وطلب حفظها جانبا إلى حين تبيان الحقيقة. وبعد أربعة أشهر تقريبا أظهر التلفزيون الإسرائيلي شريط فيديو كان قد حصل عليه أثناء مداهمة إحدى المنازل وأثناء عرض الفيديو تبين أن القتيل كان يصور بالفيديو مجموعة من أصدقاءه وجميعهم ينتمون لفصيل فلسطيني مسلح عندما مازحه أحد الأصدقاء قائلا أنه سيطلق النار عليه، وبالفعل صوب سلاحه الذي كان يظن أنه غير محشو وضغط على الزناد لتخرج رصاصة وتخترق رأس زميله.

منشورات وإصدارات الحق للعام ٢٠١١

دليل حول
توثيق إنتهاكات
حقوق الإنسان

حدود صلاحيات
الاجهزة الامنية في
احتجاز المدنيين

عدم مشروعية
محاكمة المدنيين الفلسطينيين
أمام القضاء العسكري
الفلسطيني

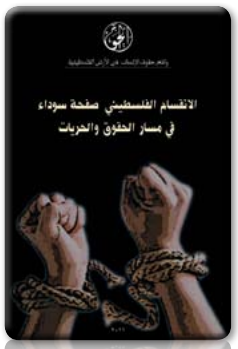

الانقسام الفلسطيني
صفحة سوداء في مسار
الحقوق والحريات

للتواصل مع المؤسسة على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي

الموقع الالكتروني
للمؤسسة
www.alhaq.org

صفحة الحق على
الفيسبوك
facebook.com/alhaqorganization

صفحة الحق على
التويتر
twitter.com/alhaq_org

قناة الحق على
اليوتيوب
youtube.com/alhaqhr

قناة الحق على
الفيميو
vimeo.com/alhaq